الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

المجلس الوطني العام

الكونفرنس الحزبي الاول

الوثيقة السياسية

حزيران ١٩٩٤

الجبهة

الشعبية لتحرير فلسطين

المجلس الوطني العام

الكونفرنس الحزبي الأول

الوثيقة السياسية

حزيران 1994

تنويه

• علـى ضـوء التطـورات السياسـية النوعيـة التـي شهدتها الساحة الفلسطينية بعـد توقيـع إتفـاق أوسـلو - واشنطن التصفوي. عقـدت الجبهـة الشـعبية لتحريـر فلسطين فـي شـهر حزيـران 1994، كونفرنـس حزبـي ناقشت خلالـه وثيقـة سياسـية ومقدمـة مـن اللجنـة المركزيـة . حددت هذه الوثيقـة رؤيـة وتحليل الجبهـة الشـعبية للمرحلـة التاريخيـة الجديـدة التـي دخلهـا النضـال الوطنـي الفلسـطيني ارتباطـا بـالمتغيرات السياسـية الانعطافيـة والعميقـة علـى المسـتويات العالميـة والعربيـة والوطنيـة.

فـي هذا الكـراس النـص الكامل للوثيقـة السياسـية بعد إقرارها مـن الكونفرنـس.

سيلاحظ القـارىء أن اصدار الوثيقـة تـأخر بضعـة شـهور بسـبب مناقشتها فـي عمـوم منظمـات الجبهـة داخـل الوطـن المحتـل وفـي الشـتات وتـم إعـادة صياغتهـا علـى ضـوء ملاحظـات وتوصيـات كافـة المنظمـات الحزبيـة. كمـا تجـدر الإشـارة إلـى أن هـذه الوثيقة لم تنـاقش على الصعيد الداخلـي فقـط بـل تـم توزيعها على عدد من الأصدقـاء البـاحثين والمفكريـن الذيـن قدمـوا بملاحظـات وآراء نقديـة قيمـة أغنـت الوثيقـة وسـاهمت فـي تطويرهـا والجبهـة الشـعبية تتقدم بعميق الشكر لهؤلاء الأصدقـاء.

النضال الوطني الفلسطيني يدخل مرحلة سياسية نوعية جديدة وشاملة

تقديم:

شهدت السنوات الأخيرة موجـات وهزات نوعية عميقة ومتلاحقة، طالت بتأثيراتها وتفاعلاتهـا مجمل منـاحي الحياة (السياسية، والفكرية، والاقتصاديـة، والاجتماعية، والنفسية...) ولم تقتصر تأثيرات هـذه التحـولات علـى نظـام أو مجتمع دون آخـر دوليـا، وعربيا، واقليميا، مع التفاوت النسبي بطبيعـة الحـال في حجم وعمق هذا التأثير من مجتمع لآخر.

الاتجاه الرئيسي لهذه الوثيقة سيكون التوقف أمـام المعالم الأساسية والرئيسة، للأحداث والمسـتجدات الناشـئة وقراءتهـا ارتباطـا بـالواقع الفلسـطيني، ومستقبل النضال الوطني.

لقد شكل توقيـع اتفـاق إعلان المبادىء وتبـادل الاعتـراف مـا بيـن القيـادة المهيْمنـة فـي م.ت.ف والكيـان الصهيونـي نقطـة الانعطـاف النوعيـة فـي نضالنا الوطني المعاصر، نقطة انعطاف بمعنـى لها مقدماتها ولها تفاعلاتها ونتائجها اللاحقة والمستقبلية. الأمر الـذي الـذي يفرض ودون أي تبـاطؤ أو تـردد أمام الواقع الناشيء بكل ماله وماعليه.

إن توقيع الاتفاق شكل اختراقا استراتيجيا لجبهة الصراع الفلسطيني – الصهيوني، والعربي – الصهيوني، وخطورته تتميز بأبعاد نوعية لم تصل إليها اتفاقات كامب ديفيد، الأمر الذي يمكن معه القول بأن المرحلة الراهنة هي أخطر مرحلة يواجهها النضال الوطني الفلسطيني منذ الغزوة الصهيونية لفلسطين، ذلك لأن القضية الوطنية والنضال الوطني طيلة العقود السابقة وبرغم كل الهزائم والانكسارات لم يصل إلى المستوى الذي تجرؤ فيه أية قيادة فلسطينية على التسليم والأعتراف بحق الحركة الصهيونية والاحتلال الصهيوني بالوجود الشرعي على أرض فلسطين.

إن قراءة الواقع تفرض وتستدعي التوقف أمام العناوين والقضايا الجوهرية التي أفرزتها صيرورة الأحداث في سياق حركتها، فبعض الجوانب لم تأخذ شكلها أو مضمونها النهائيان بعد، وإن كانت الدلالات والمؤشرات والوقائع القائمة تشير إلى المآل العام لها ارتباطا بعناصرها الدافعة، وعناصرها الكابحة، في سياق معادلة هي أبعد مايكون عن البساطة والسطحية، وعبر عملية تناقضية مركبة بصورة فريدة، تقوم وتتطور على أرضية واسعة من التحولات الشاملة على الصعيد الدولي، يترابط معها ويتأثر بها جملة من التحولات التي تجري في عمق

الواقع العربي، تتقاطع معها سلبا وايجابا تحولات لا تقل شمولية وعمقا على الصعيد الفلسطيني.

إن المرحلة الجديدة تشهد ديناميتين متكاملتين، الأولى: وتحمل بعدا استمراريا يرتبط بالمرحلة السابقة بأبعادها المختلفة.

والثانية: حالة من القطع في العديد من الجوانب، التي ستؤسس للمرحلة النوعية القادمة. إن الإتجاه العام لهذه الوثيقة يستهدف الإمساك بهاتين الحركتين (الاستمرار، والقطع)، وتحديد مفاصل كل منهما، وعليه فإنه سيعالج بكثافة المقدمات والسمات الجديدة المتكونة أو التي قيد التكوين، ومايرتبط بذلك من تناقضات.

وأخيرا تحديد برنامج ومناهج المواجهة، الذي سيركز على محورين رئيسيين:

البرنامج الوطني التحرري، والبرنامج الاجتماعي الديمقراطي، الذي نعتقد بأن الإمساك به سيؤمن بعدا أكثر عمقا لدور وماهية الحزب في هذه المرحلة، وهذا مايجب أن تلحظه بعمق المنظمات الحزبية في كل موقع، لإحداث حالة نهوض حزبي ووطني شاملة.

إن الشعب الفلسطيني والثورة الفلسطينية بفصائلها وقواها المختلفة تتحرك ضمن واقع محيط،

دولي وعربي، وتتبادل معه التأثر والتأثير، في الاتجاهين السلبي والايجابي.

ولهذا من الطبيعي أن تلقي كافة التحولات والتغيرات المتواصلة بأثقالها ومفاعيلها ونتائجها على النضال الوطني الفلسطيني.

مقدمات المرحلة الجديدة :

ماتشهده الساحتين العربية والفلسطينية راهنا من انهيارات وهزائم وحالات إنكفاء، ليس وليد الصدفة، أو نتاج عامل محدد بعينه، وإنما هو نتاج تراكمات طويلة المدى أسست لها مجموعة مقدمات وعوامل، موضوعية وذاتية، رافقت مسار الصراع العربي – الصهيوني – الامبريالي منذ بداياته.

وإذا أردنا الذهاب أبعد، فإننا نعود لواقع التجزئة العربية الذي تجسد في اتفاقية سايكس – بيكو، وشقها الفلسطيني المتمثل في وعد بلفور المعروف.

واقع التجزئة خلق وأنتج بإستمرار صيرورات الإنقسام والتشرذم التي كان يتم تغذيتها من قبل الحلف المعادي للأمة العربية بكافة قواها الطامحة للوحدة والتقدم والنهوض.

فمنذ بدايات الغزوة الصهيونية لأرض فلسطين، واستنادها لحليف إمبريالي قوي في حينه (بريطانيا) ولاحقا (أمريكا) بعد الحرب العالمية الثانية، وقوى

التحرر الوطني العربي تجابه المشروع الإمبريالي – الصهيوني الشامل والمتكامل، مشروع حدد أهدافه بتعميق واقع التجزئة، والتخلف، والهيمنة، والتبعية، وبالتالي إحكام السيطرة السياسية – الاقتصادية – الثقافية على الوطن العربي، عبر الإستخدام الأمثل للتفوق العميق في ميدان الصراع العسكري المستند لتفوق إقتصادي – وديناميات إجتماعية فعالة. أمام هذا المشروع المعادي الإستراتيجي والشامل، كانت المجابهة العربية ومن ضمنها الفلسطينية، تفتقر للرؤية الشاملة ولمشروع قومي متكامل.

وهكذا تأسست مقدمات الهزائم العسكرية، رغم المقاومة الجماهيرية والتضحيات الضخمة التي قدمتها الجماهير العربية على مدار سنوات الصراع وعقوده الطويلة.

تلك الهزائم التي كانت تفعل فعلها السياسي – الاجتماعي – النفسي، وبالتالي فإن تقدم المشروع المعادي وماحققه من إنتصارات كان يعني بالمقابل إنكفاء وتراجعا دائما على الصعيد العربي..

وعليه فإن مانشهده الآن من حالة إنكسار وإنهيار هو نتاج بصورة مالهزائم 1948، 1967، 1982.

إلى جانب هذه الصورة وبتقاطع شديد معها، إلى حد التلاحم، يأتي عامل آخر هام هو طبيعة البنية الاجتماعية الطبقية لأنظمة الحكم العربية، والتي

تجسد سلطة الكمبرادور والبرجوازية التابعة، وتأتي حقبة الطفرة النفطية في السبعينات، وماأحدثته من تأثيرات اقتصادية – اجتماعية في البنية المجتمعية العربية، في ظل الهيمنة والسيطرة الامبريالية الكاملة على الثروة النفطية ونهبها لصالح الاحتكارات الامبريالية.

لقد توجت هذه الحقبة بإتفاقيات كامب ديفيد، كإختراق استراتيجي نوعي في جبهة الصراع العربي – الصهيوني وباتت عملية تعميمها في عموم المنطقة هدف مباشر للمعسكر المعادي.. المحاولة الثانية جرت عند توقيع إتفاق 17 أيار في لبنان عام 1983، هذه المحاولة التي لم يكتب لها النجاح، فإنهارت بفعل المجابهة السورية – والوطنية – اللبنانية والفلسطينية.

في هذا السياق بدأت الخلخلة على الصعيد الكوني تتبدى ملامحها، كذروة لحالة الجمود والتآكل الداخلي التي كانت تنهش واقع البلدان الاشتراكية، وتوجت بتفككها وإنهيارها، وعليه سجلت البلدان الامبريالية انتصارا حاسما بما يسمى بالحرب الباردة، واستتباعا لحالة الانهيار على صعيد البلدان الاشتراكية من جانب، ولقدرة الرأسمالية على التكيف وإحتواء أزماتها من جانب آخر، ظهرت الولايات المتحدة

كقطب عالمي جبار وحيد، بعد إندثار معادلة الجبارين، والقطبين الرأسمالي – والاشتراكي.

هذه التحولات والأحداث تركت تأثيرات عميقة على مجمل الأوضاع في العالم حيث شهدت حركات التحرر والقوى التقدمية حالة من الإهتزاز والإرباك والإنكفاء، بينما تقدمت عجلة المشاريع الامبريالية الرامية لإحكام قبضتها وسيطرتها على العالم عسكريا– وإقتصاديا وسياسيا.

هذا الواقع ترافق مع أحداث حرب الخليج الثانية التي تمخضت عن تدمير منهجي لقدرات العراق العسكرية والاقتصادية والعلمية وإخلال عميق بموازين القوى السائدة في المنطقة. وشكلت مناسبة لتعميق حالة التمزق والإحتراب العربي العربي.

إن كل هذه الأحداث والمتغيرات المحلية والعالمية، وعلى المستويات المختلفة العسكرية السياسية– الاقتصادية– الثقافية مهدت الطريق لكي يندفع المشروع الامبريالي– الصهيوني بهدف تصفية الصراع العربي الصهيوني، وفي المقدمة منه قضية فلسطين بصورة جذرية. بمعنى أن المشروع المعادي اتجه نحو فرض هزيمة سياسية شاملة على الأمة العربية، وتتابع المخطط الاستراتيجي بحلقة جديدة تمثلت في مؤتمر مدريد، التي لازالت مسيرتها تتابع بسرعة راسمة للمنطقة محددات جديدة وواقع

جديد يضاف لما تم ترسيخه في المراحل السابقة، معمقا من حالة الاختلال في موازين القوى، و بإستسلام شبه شامل للهجوم والإشتراطات الأمريكية الاسرائيلية.

هذه بإختصار شديد المقدمات التي أسست للمرحلة الجديد التي تعيشها أمتنا العربية وشعبنا الفلسطيني راهنا.

اتفاق إعلان المبادىء جزء من مخطط عام:

قبل البدء في المعالجة الخاصة للواقع الفلسطيني وحالة الإنكفاء التي شهدتها حركة التحرر الوطني الفلسطيني، والقضية الفلسطينية والتي تجسدت بأوضح مايكون في اتفاقات أوسلو القاهرة، لابد من التنويه للضرورة والأهمية، بأن ماشهده المسار الفلسطيني- الاسرائيلي، لايجوز النظر إليه أو التعامل معه، بصورة معزولة عن المسارات العربية الأخرى، بل يجب وضعه في سياق المخطط الامبريالي- الصهيوني العام. فحالة الانهيار التي مثلتها قيادة م.ت.ف، عبر اعترافها بحق اسرائيل في الوجود، وعبر توقيعها على الاتفاقات المهينة معها، هي جزء من حالة الانهيار العام التي شهدتها المسارات العربية الأخرى، إنها الجزء المتقدم ولكنها ليست كل شيء، إنها ربما القسم الأكثر دراماتيكية

بحكم ثقل وزن ومكانة القضية الفلسطينية، ولكنها لا تغطي كامل اللوحة، التي تشمل الإنهيار على المسار الأردني والإختراقات على صعيد التطبيق في أكثر من بلد عربي، إضافة إلى الاختراقات التي تتحقق في مجال الاقتصاد، وتحطيم جدران المقاطعة، وفتح الأبواب على مصراعيها أمام المشروع الامبريالي- الصهيوني الذي يتحرك بصورة متشعبة ومتناغمة في ميدان السياسة والاقتصاد والأمن، والمياه، والطاقة والثقافة، لهذا فإن رؤيتنا ومعالجتنا للواقع الفلسطيني لن تكون علمية ومالكة لمقومات الدقة والرؤية السليمة إلا بربطها بالمسار العام للمشروع الامبريالي الصهيوني بأبعاده ومستوياته المختلفة.

وعطفا على ذلك فمواجهة اتفاق أوسلو- القاهرة يجب وبالضرورة أن تنطلق من هذه المسألة الرئيسة والهامة، لكي تأخذ المواجهة أبعادها الصحيحة والسليمة، وتعطي للصراع بعده المستجيب لتطورات وترابط الحلقات وطنيا وقوميا في شتى ميادين الصراع.

إن قراءة الواقع الفلسطيني ومستقبل وآفاق المواجهة وطنيا لهو وثيق الصلة بل ومتلاحم مع رؤية واقع حلقات المواجهة على الصعيد القومي، بحيث نكون أمام سلسلة متماسكة تشمل الأمة العربية وقواها المناهضة للمشروع المعادي بتياراتها

ومشاربها المختلفة (القومية، الديمقراطية، الاسلامية الجهادية).

إن هذه الحقيقة تشكل مفصلا حاسما وأساسيا في أي تشخيص أو تحليل أو رؤية مستقبلية، وهي في ذات الوقت مهمة جميع القوى في كل قطر عربي.

إن السياسة وخط السير الذي حكم ويحكم مسار حركة التحرر الوطني الفلسطيني وقواها الأساسية شديد الارتباط بتطور المجتمع الفلسطيني ذاته سواء في داخل فلسطين المحتلة. أو تجمعات الشتات الفلسطيني في الخارج.

فقوى حركة التحرر الوطني الفلسطيني وارتباطا بالتطور التاريخي، وبالواقع ومفاعيله المختلفة شهدت تطورات بنيوية عميقة، ذات أبعاد متداخلة (سياسيا- اقتصاديا واجتماعيا- تنظيميا- ثقافيا).

وعليه فإن تفسير جانب رئيسي مما يجري يعود بالأساس إلى تلك التغيرات والتحولات التي شهدها الواقع الفلسطيني (الاجتماعي- السياسي). الأمر الذي يفرض التوقف مليا أمام بعض الجوانب لإلتقاط ماهو جوهري وأساسي، لكي يتكامل التشخيص والتحليل كشرط ضروري للإنطلاق لاحقا.

أولا: م.ت.ف :

شكلت م.ت.ف عنوانا للمشروع الوطني الفلسطيني على مدار تاريخ الثورة المعاصرة. وبفعل النضال الوطني الفلسطيني والتضحيات الغالية التي قدمها شعب فلسطين باتت م.ت.ف تحمل مضمونا وسمات تعبر عن هوية وكيانية الشعب الفلسطيني غير أن خصوصية الواقع وفرادته، والتحولات التي شهدتها المنظمة وعبر عمليات تراكمية متواصلة دفعها بالتدريج للمزج مابين المنظمة كأداة وإطار جبهوي للتحرير وفق ماينص ميثاقها وبرنامجها الوطني التحرري، وبين المنظمة كبنية وأجهزة ومؤسسات اجتماعية سياسية- اقتصادية تتقاطع في العديد من بناها مع جهاز الدولة إلى أن غدت هذه سمتها الغالبة إجمالا.

إن المنظمة كجهاز بتركيبته، وعلاقاته الداخلية والخارجية، ومحتواه وممارساته هي نتاجا للتوازنات الطبقية ـ السياسبة التي تحكمها.

فالبورجوازية المهيمنة في المنظمة (بحكم مجموعة من المقدمات والظروف والعوامل ليس هنا مجال بحثها) تمكنت من اخضاع المنظمة لرؤيتها ولسياساتها ولمناهج تفكيرها ولممارساتها السياسية والتنظيمية والإدارية. إلى أن أصبحت المنظمة المعبر عن موقف وممارسة الجناح المهيمن عليها

طبقيا، والتي تناغمت لمرحلة من الزمن مع البرنامج الوطني التحرري للشعب الفلسطيني.

ولكن وعلى أرضية الظروف المحيطة والمتحركة، ومع استمرار تزايد قوة المشروع الصهيوني، وفي ظل ضعف البعد القومي للصراع العربي الصهيوني، والحروب المدمرة التي شنت ضد الشعب الفلسطيني وثورته في مختلف المواقع، وغير ذلك من العوامل بدأت القيادة السياسية البيروقراطية المتنفذة في المنظمة تتجه وتسير بتدرج وبصورة متعرجة ومعقدة وفي إطار ديناميات الواقع ذاته وليس رغما عنه، نحو التخلي عن برنامج م.ت.ف الوطني التحرري.

وعليه أخذت هذه التحولات البنيوية تعكس نفسها على التركيبة السياسية الطبقية لقيادة المنظمة، إضافة لتأثيرات الدعم من الدول البترولية، والطريقة والاتجاه الذي يتم فيه استخدام هذه المساعدات بما بات يحدث تأثيرات متزايدة باستمرار على صعيد موقف الجناح البيروقراطي المتنفذ في المنظمة، متخذا شكل الانحدار والهبوط والتخلي المتدرج عن البرنامج الوطني، إلى أن وصلت القيادة المتنفذة إلى استبدال البرنامج الوطني التحرري ببرنامجها الطبقي الضيق.

ساعدها في ذلك التركيبة الطبقية القائمة في مؤسسات وهيئات وأطر م.ت.ف وآليات ونظام عملها الذي يفتقد للديمقراطية الحقيقية. فالتركيبة القائمة هي نتاج لهيمنة البرجوازية بسياساتها ونهجها التي اتسمت بالفردية، وغياب العقل الجماعي والممارسة الجماعية، وهكذا جرى إفراغ وتجويف هذه المؤسسات والهيئات من إرادتها وأدغمت في ارادة الجناح المهيمن وتاليا إرادة وموقف الفرد.

إن هذا التحول البنيوي الشامل الذي جرى في م.ت.ف كمواقف، ونظام عمل، ونهج وتنظيم، وممارسة، لا يفسر لوحده أسباب ومقدمات الانهيار.

فهناك صيرورة أخرى كانت تفعل فعلها، وتتمثل في حالة التقاطب والتداخل التي جرت مابين القيادة البيروقراطية المتنفذة في م.ت.ف. والشريحة الكمبرادورية الفلسطينية في الخارج والداخل، حيث وجدت القيادة المتنفذة في تلك الشريحة سندا اقتصاديا وسياسيا لها، بنفس القدر الذي وجدت الشريحة الكمبرادورية في القيادة المتنفذة وعبر هيمنتها على م.ت.ف حليفا سياسيا وطبقيا لها.

إن هذه الصيرورة، باتت تعبر عن ذاتها في الممارسة السياسية والتنظيمية والمالية السائدة في م.ت.ف، وبما يعبر عن رؤية وارادة ومواقف هذا الحلف الطبقي السياسي (الجناح البيروقراطي

المهيمن في م.ت.ف والكمبرادور الفلسطيني في الشتات، والكمبرادور المتشكل في الوطن المحتل).

هذا الحلف وتحت ضغط الظروف الموضوعية المحيطة أخذ يتجه وبتسارع، نحو مواقف وسياسات تنسجم ومصالحه الطبقية الضيقة التي باتت تتقاطع أكثر فأكثر مع متطلبات إنهاء الصراع الفلسطيني- الصهيوني والعربي- الصهيوني، والإرتباط مع مواقع التبعية بالحلف الامبريالي- الصهيوني.

ثانيا: أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية:

منذ مدة وسماء الحركة الوطنية الفلسطينية تتلبد بالغيوم إلى أن وصلت إلى مانسميه الآن بالأزمة التي تعيشها هذه الحركة.

وقبل البدء في معالجة هذا الجانب الهام من الضروري هنا عدم إسقاط الأزمة المستشرية في الحركة الوطنية الفلسطينية، بمختلف اجنحتها، على جوهر المشروع الوطني الفلسطيني كمشروع نضالي تحرري عادل، يعكس مدى احتدام الصراع التاريخي الاجتماعي السياسي الجغرافي والاقتصادي والنفسي ضد المشروع الصهيوني الاستعماري التوسعي الاستيطاني.

فأزمة الحوامل السياسية والتنظيمية لهذا المشروع، لا تعني عدم منطقيته وعلميته وعدالته،

مهما كانت اللحظة الراهنة قاسية وصعبة، وإن كان لا يمكن الفصل بصورة تعسفية مابين المشروع أي مشروع وحوامله وأدواته. ومع عدم القدرة على عملية الفصل هذه فإنه أيضا لا يمكن التعامل وكأن المشروع والقوى التي تحمل لواءه هما شيء واحد متطابق، أو متماه بالمطلق. إن ضخامة المشروع الوطني ومايحيط به من مقدمات وظروف شكل حملا ثقيلا على حوامله السياسية، الأمر الذي فاقم من عمق وأبعاد الأزمة الراهنة. لقد انطلقت حوامل المشروع الوطني الفلسطيني وكأنها بفعلها وقواها الخاصة وبقوة الشعب الفلسطيني فقط ستتمكن من إنجاز برنامج التحرر الوطني، الأمر الذي انعكس في إهمال العمل الجدي لإيجاد حاضنة عربية واضحة في رؤيتها وبنيتها وعبر برنامج يحتضن ويمد الحركة الوطنية بمقومات القوة والإستمرار حاضنة تمثل العمل الاستراتيجي السياسي- الاجتماعي- الكفاحي- التنظيمي. هذا الخلل أسهم بدوره وبصورة كبيرة في دفع الأزمة إلى مديات عميقة وجذرية.

بالإستناد لهذا التوضيح يمكن التوقف مليا أمام الأزمة المهيمنة على الحركة الوطنية الفلسطينية، هذه الأزمة تتجلى في خمس مظاهر أساسية، بقدر

ماهي مفترقة فإنها في ذات اللحظة متداخلة، متقاطعة وتتبادل التأثير:

المظهر الأول:

عدم قدرة هذه الحركة على إنجاز التحرر الوطني كما هو معلن وموثق في برامج م.ت.ف وميثاقها الوطني. عدم القدرة هذه ناجمة أساسا عن ضعف وقصور العامل الذاتي الفلسطيني الذي لعب الدور الأكثر تأثيرا في عدم إنجاز برنامج التحرر الوطني. هذا لا يعني إغفال وزن ودور العوامل الموضوعية المتمثلة بالإختلال العميق في موازين القوى التي تحكم الصراع بمستوياتها الدولية والعربية والوطنية، وحالة التمزق التي يعيشها الوطن العربي.

المظهر الثاني:

عدم القدرة على تحقيق برنامج التحرر الوطني ترافق مع تمكن المشروع الصهيوني- الامبريالي من تحقيق انتصارات وانجازات حاسمة تتمثل في قيام دولة الكيان الصهيوني واحتلال كامل الأرض الفلسطينية وإجزاء أخرى من الأراضي العربية، واستمرار هذا المشروع في تحقيق الانتصارات بصورة متواترة مما يضع المنطقة أمام حالة من التبعية والاستلاب شبه المطلق للهيمنة والقوة

الامبريالية- الصهيونية، وبالتالي عمق من مظاهر وأبعاد الأزمة.

المظهر الثالث:

ويتمثل برضوخ القيادة السياسية المهيمنة في م.ت.ف للاشتراطات وللحلول التصفوية الامريكية- الصهيونية. هذا الأمر الذي يعكس سقوط التحالف الطبقي السياسي المتمثل أساسا بالقيادة البيروقراطية المهيمنة على م.ت.ف، والكمبرادور الفلسطيني بجناحيه جناح الخارج، وجناح الداخل. بداية بالاستجابة للشروط الامبريالية بقبول قرار 242 ومن ثم الانخراط في مؤتمر مدريد، والتجلي العملي لهذا الفعل يتمثل بتوقيع ممثلي هذا التحالف على اتفاق الحكم الإداري الذاتي، والاعتراف بكيان العدو الصهيوني وحقه في الوجود على أرض الوطن والتخلي عن برنامج الإجماع الوطني التحرري، برنامج حق العودة وتقرير المصير والدولة واستبدال هذا البرنامج الوطني، بالبرنامج الطبقي الضيق المعبر عن المصالح السياسية والاقتصادية لتحالف البيروقراطية السياسية في المنظمة، مع الكمبرادور والسماسرة المندمجين اقتصاديا بعجلة الاقتصاد الصهيوني.

المظهر الرابع:

عجز البديل الديمقراطي ومعاناته الحقيقية من أزمات وأمراض وسلبيات وقصورات خطيرة (تطال بناه التنظيمية، وممارسته- وعلاقاته مع الجماهير- وقدرته على بلورة برنامجه الاجتماعي البديل في شتى الميادين حيث عبر هذا البديل عن التفهم الدقيق للمعادلات المكونة لكل مرحلة من المراحل التي كان يمر بها النضال الوطني، كما أنه ركز في نشاطه على البعد السياسي على حساب الأبعاد الأخرى ولا سيما الأنشطة ذات الطبيعة المجتمعية التي لها مردودها ميداني مباشر على الجماهير، وقد تعمق هذا الخلل بسبب من التركيبة الطبقية وآليات عمل مؤسسات م.ت.ف. التي أفتقدت للديمقراطية كإنعكاس لميزان القوى القائم داخل م.ت.ف وضعف وتفكك اليسار داخلها.

المظهر الخامس:

ضعف الأساس الديمقراطي قيما وممارسة، مابين فصائل العمل الوطني الفلسطيني والجماهير الفلسطينية، مما أدى إلى تراكم حالة من الإغتراب والإنفصال وإهتزاز الثقة بهذه الفصائل.

ولكن ماذا نقصد هنا بالعامل الذاتي؟

يشمل العامل الذاتي الوطني جانبين:

الأول: الشعب الفلسطيني، والجماهير الفلسطينية، وطاقات هذا الشعب وبنيته وامكاناته ومستوى تطوره واستعداداته للعطاء والتضحية.

وهذا الجانب لا يستطيع أحد كائن من كان أن يشير له كسبب في حالة الانهيار، فالشعب الفلسطيني برهن وعلى مدار عقود النضال الطويلة عن روح كفاحية قل نظيرها، ويبدي يوميا ضروبا رائعة من المقاومة والبسالة والتمسك بالحقوق الوطنية، ويبدي عنادا وتصميما باهرين في مقارعة المشروع الصهيوني.

الثاني: الحركة الوطنية السياسية، أي القوى السياسية أحزابا وفصائلا، والتي قادت النضال الوطني على مدار سنوات الثورة المعاصرة، وهي التي صاغت الاستراتيجيا والتكتيك السياسي والكفاحي والتنظيمي طيلة هذه السنوات إلى آخر ماهنالك من ترجمات للمشروع الوطني الفلسطيني في ميدان الممارسة.

هنا بالضبط تكمن المعضلة الأساسية في ضعف وهشاشة العامل الذاتي الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن توقيع الاتفاق المذل مع العدو في 9/13 والاعتراف بحق الوجود للكيان الصهيوني.

وهنا لا يجوز أن نتعامل مع أزمة العامل الذاتي بشقه المتعلق بالحركة الوطنية الفلسطينية، هكذا،

ببساطة. فهذا الشق أيضا مركب ومعقد، ومكوناته متنوعة ولهذا يمكن القول أنه يتجلى بمظهرين:

الأول: المظهر الرئيسي المهيمن وهو الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن الانحدار بالبرنامج الوطني التحرري، وتوقيع اتفاق الحكم الذاتي الهزيل والمحدود، ويعبر عن هذا المظهر القيادة السياسية البرجوازية البيروقراطية المهيمنة في م.ت.ف بالتحالف الوثيق مع الفئات الكمبرادورية الفلسطينية المساندة لهذه البيروقراطية في داخل الوطن وخارجه.

الثاني: المظهر الثانوي، والذي يتحمل بدوره جزءا من المسؤولية ولكن ليس من موقع المقرر، وبالتالي فمسؤوليته تحمل مضامينا وتجليات ومعانيا مختلفة، فبقدر ماأنه لا يتحمل أية مسؤولية عن التوقيع المباشر على اتفاق الذل وعن الاعتراف بالعدو، إلا أنه وعبر مسيرته الطويلة في النضال الوطني يتحمل جزءا من المسؤولية في أسباب ماآلت إليها الحركة الوطنية، والمقصود بذلك القوى الديمقراطية التي طرحت نفسها كبديل للقيادة البرجوازية البيروقراطية في م.ت.ف، ولم تستطع أن تبني وتؤسس بصورة جدية لقيام وتبلور ونضوج هذا البديل بالمعنى الشامل، صحيح أن هذه القوى تميزت في مواقفها السياسية، ولكن البديل، هنا، هو

عملية القطع الإيجابي الشامل مع برنامج البرجوازية الاجتماعي- السلوكي- التنظيمي- المالي- الإداري- الكفاحي- الجماهيري. الأمر الذي يؤمن في حال حصولة، تشكيل قوة بديلة فعالة، لها وزن مقرر قادر على كبح اندفاعات اليمين الميال بحكم بنيته وطبيعته الطبقية إلى المهادنة، وقادر في اللحظة الملائمة على الانتقال من موقع المظهر الثانوي إلى موقع البديل السائد. إلا إن هذه القوى تأثرت بسياسات اليمين الأمر الذي أوجد مناخا مواتيا لإنتقال بعض أمراضه (علنية، وتفرغ..) لصفوف القوى الديمقراطية وأعطت بالتالي نتائج مشابهة.

وبالتالي فقد بقيت شعارات وبرامج هذا البديل الديمقراطي نظرية تبشيرية ومندمجة إجمالا في الممارسة السياسية الكفاحية- التنظيمية السلوكية.. المهيمنة في الحركة الوطنية الفلسطينية، مع إضاءات هنا وهناك وتمايزات نسبية هنا وهناك لا ترقى إلى مستوى البديل الثوري الحاسم.

******

المرحلة الجديدة والنظام الشرق أوسطي

لا تستطيع أية قوة سياسية منظمة أن تجري معالجة للمرحلة الجديدة دون التعرض لما بات يعرف بمشروع "الشرق أوسط الجديد". خاصة وأن هذا المشروع لم يبق حبيس الأدراج كالسابق، بل لقد خطا خطواته الأولى على الأرض عبر صيغتي مدريد ثم أوسلو بإعتبارهما المدخل العملي لهذا المشروع.

ومع ذلك فنحن هنا لسنا بصدد إجراء دراسة أو قراءة تفصيلية لهذا المشروع والتي من الممكن أن يكون لها مكانا آخر.. لكن مايستحق المعالجة هنا هو بعض القضايا المحددة المرتبطة به والتي تكتسب دلالات عملية تمس نشاطنا كقوة سياسية ناشطة في المرحلة الجديدة..

وبالتالي من الممكن أن نعرض لهذا المشروع من خلال مستويات خمسة:

1- ماهو هذا المشروع وماهي دلالاته؟
2- ماهي الأخطار الحقيقة المترتبة عليه فلسطينيا وعربيا؟
3- الشرق أوسط الجديد واتفاقات أوسلو.
4- الصراع الطبقي في ظل المرحلة الجديدة.

ولكي تكون الاجابة واضحة بأكثر ما يكون من الوضوح نجد من المناسب معالجة المسألة من خلال طرح التساؤل التالي:

- إذا كان مشروع الشرق أوسط الجديد يضرب السيادة الوطنية ويكرس التبعية ويكرس القطرية ويضرب مقومات الوحدة العربية ويهدد الملامح الحضارية للأمة/ ويستهدف الحق التاريخي بفلسطين ويهدد عروبتها وتراثها وحضارتها المتأصلة/ فمن هي الطبقة أو الشرائح الطبقية التي لا يضيرها حدوث كل ذلك؟

إنها البرجوازية المعبرة عن رأس المال الكمبرادوري والتجاري والبيروقراطية المنتفعة من امتيازات أجهزة الدول ذات الطابع القطري.

إنها الفئات غير الانتاجية الطفيلية، التي لاتعني السيادة والاستقلال القومي الحقيقي شيئا بالنسبة لها.

وبالتالي فإن الطبقات والشرائح المتضررة من ذات المشروع هي: -

- البرجوازية الوطنية الانتاجية.
- الفلاحين الفقراء والمتوسطين.
- العمال والأجراء وعموم الكادحين على مختلف تصنيفاتهم.
- أغلبية المثقفين الأكاديميين ومختلف فئات البرجوازية الصغيرة.

أن تعيق حركتها من أجل مزيد من النهب والأمر لن يتوقف عند حدود تكريس النهب والخيرات، بل سيمتد ليطال الثقافة والبناء الروحي للشعوب العربية الأمر الذي يعني حالة من الضياع للهوية الحضارية فيما إذا حقق مشروع الشرق أوسط الجديد- النجاح.
إن مشروع النظام الشرق أوسطي الجديد إنما يعبر بشكل ساطع عن النقلة الحاصلة على صعيد التفكير الاستراتيجي الامبريالي الصهيوني إذ أصبحت الهيمنة والتوسع الاقتصادي يتقدم على شكل الاحتلال العسكري المباشر مع ملاحظة أن هذا التوسع سيستند باستمرار إلى القدرة العسكرية الضاربة المرتكزة للتفوق النوعي والنووي للكيان الصهيوني وإلى حليف دولي يمتلك هيمنة عسكرية شاملة.

*** الشرق أوسط الجديد واتفاقات أوسلو:**

لا نحتاج إلى عناء كبير كي ندرك ذلك الترابط بين المشروع الأساسي (الشرق اوسط الجديد) وبين المشروع الوليد أو الترجمة الملموسة لذاك المشروع أي اتفاق أوسلو. لقد كثف بيرس هذه المسألة حين أشار إلى أن المقصود هو" **برنامجا لإقامة شرق أوسط جديد على غرار الخطة الاوروبي: التعاون الاقتصادي أولا، يكون مشفوعا بزيادة التفاهم السياسي، وصولا إلى الاستقرار**" ولم يكتف قادة

إن اعادة صياغة للتحالف الطبقي يجب أن تتم بلورته على صعيد الأقطار العربية (داخل قطر) وذلك بهدف خوض النضال من خلال تلك القوى الإجتماعية التي لها مصلحة في وضع حد للتبعية (الاقتصادية والسياسية والثقافية) ولها مصلحة بقيام تنمية اقتصادية وروحية حقيقية، كما لها مصلحة بقيام وحدة على نطاق قومي بديله للنظام القطري الذي لايمكن من خلاله الاقلاع بتنمية جادة حقيقية تطرد (الأمية، والفقر، والتخلف..) وتحل محلها الإزدهار.
غير أن هذا التحالف الجديد لن ينهض على قدميه إلا عبر توفر الديمقراطية، وبشكل اساسي الديمقراطية السياسية التي يمكن من خلالها فقط الاندفاع نحو اعادة صياغة مجمل الواقع الراهن الذي يعيشه الوطن العربي. ان الديمقراطية السياسية كفيلة بتوحيد جهود القوى الطبقية ـ الاجتماعية الراغبة بتغيير الوضع الراهن، بحيث يتسنى الجمع بين التعبيرات السياسية لتلك القوى سواء كانت قومية أم وطنية، أم ديمقراطية ماركسية أم اسلامية متنورة، أم ليبرالية.
وإن كان مشروع الشرق الأوسط الجديد تقف وراءه قوى دافعة ذات شأن لايستهان به غير أننا لا نشك بأنه تقف في وجه هذا المشروع معيقات يجب

أن تعيق حركتها من أجل مزيد من النهب والأمر لن يتوقف عند حدود تكريس النهب والخيرات، بل سيمتد ليطال الثقافة والبناء الروحي للشعوب العربية الأمر الذي يعني حالة من الضياع للهوية الحضارية فيما إذا حقق مشروع الشرق أوسط الجديد- النجاح. إن مشروع النظام الشرق أوسطي الجديد إنما يعبر بشكل ساطع عن النقلة الحاصلة على صعيد التفكير الاستراتيجي الامبريالي الصهيوني إذ أصبحت الهيمنة والتوسع الاقتصادي يتقدم على شكل الاحتلال العسكري المباشر مع ملاحظة أن هذا التوسع سيستند بإستمرار إلى القدرة العسكرية الضاربة المرتكزة للتفوق النوعي والنووي للكيان الصهيوني وإلى حليف دولي يمتلك هيمنة عسكرية شاملة.

*** الشرق أوسط الجديد واتفاقات أوسلو:**

لا نحتاج إلى عناء كبير كي ندرك ذلك الترابط بين المشروع الأساسي (الشرق اوسط الجديد) وبين المشروع الوليد أو الترجمة الملموسة لذاك المشروع أي اتفاق أوسلو. لقد كثف بيرس هذه المسألة حين أشار إلى أن المقصود هو" **برنامجا لإقامة شرق أوسط جديد على غرار الخطة الاوروبي: التعاون الاقتصادي أولا، يكون مشفوعا بزيادة التفاهم السياسي، وصولا إلى الاستقرار**" ولم يكتف قادة

العدو الإسرائيلي برسم الاتجاهات الرئيسية لمشروعهم، بل وأوغلو في رسم التفاصيل حتى أدقها... ولعل إتفاق أوسلو الذي حمل عنوان "**إتفاق مبادىء**" والملاحق المرتبطة به تعطينا صورة واضحة للمستقبل الذي ترسمه تلك " القيادة لفلسطين كبداية ولباقي أجزاء الوطن العربي كمحصلة نهائية.

أن مناهضة أوسلو تضعنا موضوعيا في مناهضة المشروع الاكبر، الشرق أوسط الجديد، وكلما تقدمنا او أحرزنا نجاحات في مواجهة اتفاق أوسلو كلما وفرنا الارضية المواتية لقطع الطريق على ترجمات المشروع الأخر الأكثر خطورة على قضيتنا الوطنية وعلى مستقبل مجمل الشعب العربية وأملنا بالحرية والتقدم والوحدة.

• الشرق أوسط الجديد والصراع في المرحلة الجديدة:

طالما أننا نتحدث عن مرحلة جديدة من الطبيعي أن تجري عملية إعادة قراءة لواحدة من أهم المفردات الملازمة لأية مرحلة ونعني بها القوى الاجتماعية (**الطبقات والشرائح**) المستفيدة من نجاح مشروع الشرق أوسط الجديد، ومن هي الطبقات والشرائح المتضررة من هذا المشروع.

العدو الإسرائيلي برسم الاتجاهات الرئيسية لمشروعهم، بل وأوغلو في رسم التفاصيل حتى أدقها... ولعل إتفاق أوسلو الذي حمل عنوان **"إتفاق مبادىء"** والملاحق المرتبطة به تعطينا صورة واضحة للمستقبل الذي ترسمه تلك " القيادة لفلسطين كبداية ولباقي أجزاء الوطن العربي كمحصلة نهائية.

أن مناهضة أوسلو تضعنا موضوعيا في مناهضة المشروع الاكبر، الشرق أوسط الجديد، وكلما تقدمنا او أحرزنا نجاحات في مواجهة اتفاق أوسلو كلما وفرنا الارضية المواتية لقطع الطريق على ترجمات المشروع الآخر الأكثر خطورة على قضيتنا الوطنية وعلى مستقبل مجمل الشعب العربية. وأملنا بالحرية والتقدم والوحدة.

• الشرق أوسط الجديد والصراع في المرحلة الجديدة:

طالما أننا نتحدث عن مرحلة جديدة من الطبيعي أن تجري عملية إعادة قراءة لواحدة من أهم المفردات الملازمة لأية مرحلة ونعني بها القوى الاجتماعية **(الطبقات والشرائح)** المستفيدة من نجاح مشروع الشرق أوسط الجديد، ومن هي الطبقات والشرائح المتضررة من هذا المشروع.

ولكي تكون الاجابة واضحة بأكثر ما يكون من الوضوح نجد من المناسب معالجة المسألة من خلال طرح التساؤل التالي:

- إذا كان مشروع الشرق أوسط الجديد يضرب السيادة الوطنية ويكرس التبعية ويكرس القطرية ويضرب مقومات الوحدة العربية ويهدد الملامح الحضارية للأمة/ ويستهدف الحق التاريخي بفلسطين ويهدد عروبتها وتراثها وحضارتها المتأصلة/ فمن هي الطبقة أو الشرائح الطبقية التي لا يضيرها حدوث كل ذلك؟

إنها البرجوازية المعبرة عن رأس المال الكمبرادوري والتجاري والبيروقراطية المنتفعة من امتيازات أجهزة الدول ذات الطابع القطري.

إنها الفئات غير الانتاجية الطفيلية، التي لاتعني السيادة والاستقلال القومي الحقيقي شيئا بالنسبة لها.

وبالتالي فإن الطبقات والشرائح المتضررة من ذات المشروع هي: -

- البرجوازية الوطنية الانتاجية.

- الفلاحين الفقراء والمتوسطين.

- العمال والأجراء وعموم الكادحين على مختلف تصنيفاتهم.

- أغلبية المثقفين الأكاديميين ومختلف فئات البرجوازية الصغيرة.

إن اعادة صياغة للتحالف الطبقي يجب أن تتم بلورته على صعيد الأقطار العربية (داخل قطر) وذلك بهدف خوض النضال من خلال تلك القوى الإجتماعية التي لها مصلحة في وضع حد للتبعية (الاقتصادية والسياسية والثقافية) ولها مصلحة بقيام تنمية اقتصادية وروحية حقيقية، كما لها مصلحة بقيام وحدة على نطاق قومي بديله للنظام القطري الذي لايمكن من خلاله الاقلاع بتنمية جادة حقيقية تطرد (الأمية، والفقر، والتخلف..) وتحل محلها الإزدهار.

غير أن هذا التحالف الجديد لن ينهض على قدميه إلا عبر توفر الديمقراطية، وبشكل اساسي الديمقراطية السياسية التي يمكن من خلالها فقط الاندفاع نحو اعادة صياغة مجمل الواقع الراهن الذي يعيشه الوطن العربي. ان الديمقراطية السياسية كفيلة بتوحيد جهود القوى الطبقية ـ الاجتماعية الراغبة بتغيير الوضع الراهن، بحيث يتسنى الجمع بين التعبيرات السياسية لتلك القوى سواء كانت قومية أم وطنية، أم ديمقراطية ماركسية أم اسلامية متنورة، أم ليبرالية.

وإن كان مشروع الشرق الأوسط الجديد تقف وراءه قوى دافعة ذات شأن لايستهان به غير أننا لا نشك بأنه تقف في وجه هذا المشروع معيقات يجب

عدم الاستهانة بها أيضا. فإذا كانت التسويات التي تجري حاليا بين الأنظمة العربية والكيان الصهيوني أخرجت الأنظمة الرسمية من حلبة الصراع فإنها من جهة أخرى أسهمت في زج جماهير الشعوب العربية وعلى الأخص الطبقات الوسطى والكادحة في الصراع المباشر مع "الأخطبوط" الذي يريد أن يمد أذرعه إلى ثروات وقوت هذه الطبقات، التي ستجد نفسها وجها لوجه أمام "الإسرائيلي"، الذي يريد المياه، والأرض والأسواق والنفط والسياحة...

كما أن هذا المشروع ورغم محاولات التزييف لن يسقط الحق الفلسطيني والعربي والاسلامي في فلسطين والقدس، وسيظل هذا الوضع الشاذ الراهن لفلسطين والمقدسات عنصر إعاقة حقيقي في تقدم هذا المشروع الشرق أوسطي، وتدل تجربة الوعود الكاذبة التي أعطيت لمن أسهم في تدمير الاتحاد السوفيتي السابق أن ليس كل ما تقدمه الامبريالية وحلفائها من وعود ستكون جادة أو قادرة على تنفيذها، وبالتالي سيأتي الوقت الذي ستتكشف فيه حقيقة تلك الوعود المعطاة، والشعوب قادرة على استخلاص العبر، كما حصل مع شاه إيران، وماركوس الفليبين، بل وحتى مع سادات مصر.

الكيان الصهيوني والمرحلة الجديدة

بقدر ما إن الظروف والعوامل والقوى الدافعة التي انضمت إلى إتفاق أوسلو - القاهرة، و إلى حالة الانهيار التي يشهدها الواقع العربي كانت مجافية للمشروع الوطني الفلسطيني وإطاره الأشمل المشروع القومي العربي، فإن نفس الظروف ونفس العوامل كانت مؤاتية للمشروع الصهيوني، وتجسيده المادي "إسرائيل".

لقد أسس إنهيار الاتحاد السوفييتي كحليف أول لحركة التحرر الوطني الفلسطيني - العربي إضافة لما أفرزته الهجمة الأطلسية على العراق عام 1991 لحالة إختلال واضح في معدلات الصراع التي كانت تحكم المنطقة. ترافق ذلك مع تردي العامل الذاتي سواء على صعيد الحركة الوطنية الفلسطينية أو العربية.

بينما على الجبهة المقابلة، تقدمت الامبريالية الأمريكية لتفرض هيمنتها وجبروتها على بؤر الصراع في العالم مستخدمة انتصارها الكاسح في

الحرب الباردة وقدراتها الإقتصادية ودينامياتها الداخلية، إضافة لقواتها العسكرية الضاربة، استخدمت كل ذلك للتكيف وتحقيق إنتصارات وانجازات سياسية واقتصادية راسخة.

أما على صعيد الكيان الصهيوني بإعتباره ركيزة إستراتيجية ومكون طبيعي ثابت في المشروع الامبريالي، فمن المنطقي أن يعمل لحصد ثمار هذه الاختلالات على جبهة الصراع العربي — الصهيوني، ولقد حانت اللحظة المناسبة لقطف ثمار الهزائم المتتالية التي لحقت بالعرب، لقد حانت اللحظة لكي تدفع الأنظمة العربية، وقوى حركة التحرر العربي والفلسطيني ثمن عدم مقدرتها على مجاراة المشروع الصهيوني في إعداد مقومات المواجهة إجتماعيا - سياسيا - إقتصاديا — ماديا عسكريا.. وجماهيريا.

لهذا فإن عليها أن تدفع ثمن هزائمها العسكرية المتفرقة وتراكم عناصر تخلفها في الميادين المختلفة على شكل هزيمة سياسية شاملة.

إن المشروع الامبريالي الصهيوني عمل طيلة مراحل الصراع كمشروع شامل ومتكامل - ينمو ويتطور بإستمرار ويراكم مكونات القوى، وعندما كانت تحين فرصة ملائمة للإنقضاض فإنه لم يكن يتردد، وهكذا كان يتقدم بصورة منتظمة وثابتة،

بحيث أن كل خطوة أو إنتصار يحققه كان يشكل منصة للإنطلاق نحو خطوة أو إنتصار لاحق. دون أن يحيد عن الهدف أو يغرق الاستراتيجيا بالتكتيك، بل إن أطراف وقوى هذا المشروع برعت تماما في جعل التكتيك يخدم الاستراتيجيا بصورة شاملة وثابتة.

استنادا لما تقدم يمكن تفسير خلفيات التعامل الأمريكي- الاسرائيلي مع المرحلة الراهنة، وفعل هذين الحليفين متناغم ومتناسق تماما، بالرغم من خلافاتهما و تناقضاتهما، وهي خلافات وتناقضات حقيقية وليست مفتعلة كما يشاع، ولكنها منضبطة تماما لمحددات المشروع وأهدافه النهائية، وتلك التناقضات تحل باستمرار لصالح حماية وتقدم المشروع وليس ضربه.

أمام الوقائع والديناميات المشار لها، تأتي حركة الكيان الصهيوني لإستيعاب الأحداث وتثميرها لأقصى الدرجات، و اللحظة بمقدماتها ومكوناتها ملائمة تماما لتحقيق إختراقات استراتيجية وإنتصارات تاريخية للمشروع الصهيوني وبالتالي الإمبريالي، وذلك بضرب الصراع العربي- الصهيوني في الصميم وتحطيم مرتكزاته بصورة جذرية، وخاصة الحلقة المركزية لهذا الصراع أي

قضية فلسطين، من هنا يجب البدء، وهذا ماتم فعلا، وبعدها تتالت الإنهيارات.

لقد شكلت اتفاقيات كامب ديفيد خرقا استراتيجيا تاريخيا، ولكنها لم تهدم مرتكزات الصراع، وبقي إلى حد ما مجمدا أو محاصرا. حاول المشروع المعادي أن يحقق خرقا نوعيا في لبنان بتوقيع إتفاق 17 أيار، إلا أن المحاولة فشلت بحكم المقاومة التي جوبهت بها من قبل سوريا والحركة الوطنية والإسلامية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية.

ثم جاءت المتغيرات الدولية والعربية، والإقليمية وعقد مؤتمر مدريد، فبدأ مسلسل الانهيارات ولم يتوقف، جرى عقد اتفاق أوسلو- القاهرة مع القيادة المنهارة في م.ت.ف.، ثم إتفاق وادي عربة مع الأردن، وبدأت أطراف الحلف الامبريالي- الصهيوني تعمل بطاقتها القصوى.

لقد تداعت الجدران والثوابت على الجبهة الفلسطينية والعربية، إذن يجب حسم المسائل، وأخذت الآلة المعادية تعمل وتكتسح في طريقها كل ماهو قائم عبر المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، والإندفاع في ميدان التطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي...

لقد جرى تفتيت الحد الأدنى القائم من التنسيق العربي، وجرى عزل المسارات عن بعضها،

والاستفراد بها الواحد تلو الآخر، وإخضاعها لعمليات ضغط متواصلة، ولم يبق بصورة جدية يقاوم سوى المسار السوري، وتلقائيا اللبناني، هذا المسار الذي يتعرض لشتى صنوف الحصار والإبتزاز والترهيب.

أمام هذا الواقع، من الطبيعي أن تحدث جملة من التفاعلات والتغيرات في الواقع الاسرائيلي بهدف استيعاب وهضم الانتصارات الكبيرة التي يحققها مشروعهم، بحيث يتفاعل مع البنية والتركيبة المجتمعية والحزبية- السياسية والفكرية الاسرائيلية، وأن يحدث حالة من التبدل الضرورية في أساليب ووسائل العمل. لقد بدى واضحا تماما بأن بعض المقولات والمفاهيم والوسائل التي شكلت ركائز الفعل في الممارسة الصهيونية السابقة بحاجة إلى تغيير لتتكيف ومتطلبات المرحلة.

وهكذا يمكن ملاحظة التطور النوعي والجديد لمقولة "إسرائيل الكبرى"، بحيث لم تعد تعني بالضرورة التشبث بالأرض كل الأرض، وإنما يمكن دفعها بإتجاه أن تأخذ معنى النفوذ والهيمنة والسيطرة السياسية والاقتصادية المستندة لمظلة تفوق نوعي عسكري- نووي ولحليف استراتيجي مهيمن دوليا.

لم تعد اسرائيل بحاجة لأن تجتاح الأردن أو لبنان لكي تؤمن لنفسها السيطرة، وهذا درس بليغ من

دروس الانتفاضة الفلسطينية، لماذا لا تتم السيطرة من خلال تحويل الأنظمة العربية و الجيوش التي كانت تحتشد على الحدود من قوة تهديد إلى قوة حماية؟

ولماذا لا يستبدل الإختراق العسكري بإختراقات اقتصادية سياسية ثقافية؟ وهذا مايجري، ولكنه بالقطع ليس معزولا عن كل ماتأسس طيلة العقود السابقة.

قد يثير البعض تساؤلا حول مايجري من خلافات وتشققات داخل المؤسسة السياسية والحزبية الاسرائيلية، ويفسره على أنه عامل ضعف، وأن تماسك اسرائيل ناجم عن شعورها بالتهديد، إذن لماذا لا يكون إلغاء التهديد عامل تأجيج للتناقضات الداخلية؟؟، إن هذا المنطق خادع ويحرف الأمور عن مساقاتها الحقيقية.

مايجري وماقد يجري على هذا الصعيد يأتي في إطار دينامية وحيوية المجتمع، وإتجاهه للتكيف وإستثمار مايجري بأقصى درجة ممكنة، وبالتالي فإن الخلاف يجري على أساس **كيف تستوعب بصورة أفضل مايجري، وكيف تستثمره بالصورة القصوى بهذه الطريقة أم تلك؟ كيف تجعل هزيمة العرب نهائية وشاملة؟...**

وبالتالي فإن تحقيق الأهداف العليا، يستدعي بعض المناورات والتراجعات هنا وهناك، فالولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل يعرفان جيدا أنه وبالرغم من حالة الانهيار العربية، فإن الأمة العربية تملك عناصر كامنة لا يجوز ومن الخطأ الفادح إغفالها، إذن لتقدم بعض الأثمان البسيطة هنا وهناك، في هذا الميدان أو ذاك، طالما أن هذه الأثمان تتم مقابل فتح أبواب المنطقة على مصراعيها لسيطرة وهيمنة الامبريالية والكيان الصهيوني...، وإنهاء مرتكزات الصراع التي تهدد في المدى الاستراتيجي المشروع الامبريالي- الصهيوني بصورة جذرية، وتحيد ولفترات طويلة أو تشوه مكونات النهوض العربي.

اتفاق اعلان المبادىء للحكم الذاتي والإداري ولحظة الانعطاف:

شكل الاتفاق المذل والاعتراف الذي جرى التوقيع عليه في واشنطن بتاريخ 1993/9/13 اختراقا نوعيا من قبل الكيان الصهيوني لإطار ومضامين الصراع الفلسطيني- الصهيوني على وجه الخصوص، وللصراع العربي الصهيوني بشكل عام. وقد مثل هذا الاتفاق حالة انهيار تام من قبل الطرف الفلسطيني الذي وقعه أمام الشروط الاميركية-

الصهيونية. لقد جاء ليمثل في نصوصه وملحقاته، إلى جانب ماجاء في رسائل الاعتراف المتبادل وماحملته من تنازلات تصفوية من قبل القيادة المنهارة في م.ت.ف نهاية منطقية للطريق التصفوي الذي انخرطت في مساراته القيادة المتنفذة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وخاصة منذ مؤتمر مدريد وماتلا ذلك من جولات التفاوض الثنائي والمتعدد الأطراف على مدار 22 شهرا ومارافقها من حوار سري مباشر بين القيادة المنهارة والعدو الصهيوني في أوسلو وسواها.

لقد بدأت القيادة المتنفذة في م.ت.ف تعد وتهيئ لسياسات مأساوية منذ التطورات التي حصلت على الصعيد العالمي بصورة درامية، ونستطيع تعداد محطات عديدة في مسارات الهبوط لهذه القيادة، منذ خروج المقاومة من بيروت بشكل خاص بدأتها بإطار العمل الفلسطيني الأردني المشترك، فاتفاق عمان في شباط 85، ثم موافقتها على نقاط بيكر الخمس، ونقاط مبارك العشر، وكل محاولات الاقتراب والتناغم مع المشاريع الاميركية التي ابتدعت في التعامل معها لغة "لعم" الشهيرة، حتى مؤتمر مدريد وماتلاه ومارافقه، وكانت هذه القيادة تتذرع في كل مرة بالصعوبات التي يواجهها نضال شعبنا وكفاحه من أجل الحرية والاستقلال، ثم جاءت

مجموعة التطورات الكونية والاقليمية في السنوات الأخيرة لتصبح الحصان الذي إمتطته تلك القيادة للاعلان التام عن حقيقة المدى الذي يمكن أن تذهب إليه في تنازلاتها أمام العدو الصهيوني- الأميركي.

إن قراءة بنود الاتفاق ورسالة اعتراف عرفات إلى رابين تكفي للتعرف على المخاطر الحقيقية التي ينطوي عليها الإتفاق والاضرار الجسيمة التي يلحقها بنضال شعبنا وقضيتنا الوطنية والقومية فهو يعني:

1- التخلي الفعلي عن برنامج م.ت.ف الوطني التحرري، أي برنامج حق العود وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، واستبداله ببرنامج آخر يهبط إلى مادون مستوى مشروع الحكم الذاتي كما جاءت عليه اتفاقات كامب ديفيد، التي لم تصل إلى تجزيء الحكم الذاتي إلى مراحل كما هو حاصل راهنا.

2- يرسي المقدمات المادية والسياسية لتصفية م.ت.ف كميثاق وبرنامج وهوية وطنية كفاحية.

3- يعطي ويشرع للكيان الصهيوني مايشاء وذلك من خلال:

- استمرار الاحتلال العسكري الصهيوني تحت عنوان إعادة الانتشار والتموضع، واعطائه الحق بالتحرك الحر على مختلف المحاور والطرق جنودا ومستوطنين.

- تثبيت واستمرار الاستيطان وحق الاحتلال في السيادة التامة عليها وعلى مختلف الصعد.
- الإقرار للاحتلال بالتحكم بالأمن الداخلي والخارجي (حدودا ومعابر).
- استمرار سيطرة الاحتلال ونهبه للثروات الطبيعية وخاصة المياه.

4- يسعى لتمزيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني، وذلك بالقفز عن موضوع القدس، وبقاء المستوطنات وتقسيم الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 إلى وحدات منفصلة، مع عدم وجود أي ضمانة للحل النهائي.

5- حول نقل الصلاحيات، يتضمن الاتفاق نصا من أخطر النقاط حيث يشير إلى أن نقل الصلاحيات يتم من قبل الحكم العسكري الاسرائيلي وادارته المدنية إلى الفلسطينيين وهذا يشكل اعترافا مباشرا بأن الحكم العسكري وقوانينه يمثل مصدرا للسلطات بالنسبة لسلطة الحكم الذاتي. وهذا لم تذهب إليه حتى اتفاقات كامب ديفيد في شقها الفلسطيني.

6- من خلال ماورد في الملاحق الأمنية حول استبدال أداة القمع الصهيونية بأداة فلسطينية (الشرطة) يأتي في جدول مهامها حماية الاحتلال ومستوطنيه وقمع القوى المناهضة للاتفاق أو الساعية لمواصلة الكفاح من أجل الحقوق الوطنية،

ولتحقيق هذا الشق الأمني، اتفق على تشكيل لجان عمل وارتباط مشتركة للتنسيق والتعاون الأمني.

7- السعي لوقف الانتفاضة الفلسطينية وتصفيتها كشرط ومطلب للاحتلال.

8- إن هذا الاتفاق يفتح الباب على مصراعيه أمام إمكانية فرض التوطين على جماهير الشتات ومخيمات الوطن المحتل وبالتالي فهو يسقط حق العودة المطلق الذي نص عليه قرار 194 الدولي. وهذا يشكل خطرا جديا على حقوق ومستقبل قرابة الأربعة ملايين فلسطيني حيث سيواجه هؤلاء إمكانية إلغاء الهوية الوطنية من جديد، وفتح أبواب الهجرة الواسعة لبعض البلدان الأوروبية والولايات المتحدة وكندا وغيرها ليتم عبر ذلك إقفال ملف اللاجئين نهائيا.

9- الاعتراف بالكيان الصهيوني وبحقه في الوجود بصورة نهائية مقابل اعترافه الهزيل بـ م.ت.ف "كممثل للشعب الفلسطيني وكشريك في المفاوضات، إضافة إلى أن هذا الاعتراف المهين بالمنظمة جاء بعد قبول القيادة المتنفذة بـ:

- الشروع بالغاء الميثاق الوطني والبرنامج المرحلي.
- اعلان تخليها عن الكفاح المسلّح.

أي الاعتراف بدولة العدو، مقابل اعتراف العدو بالمنظمة كهيئة أو كحزب أو كحركة في أحسن الحالات، وعلى هذه المنظمة أن تعمل وفقا لشروط الاحتلال.

10- وجه الاتفاق ضربة مباشرة لقرارات المؤسسات الشرعية الدولية والتي كانت تشكل سلاحا في ظل الوضع القائم، إذ جرى استبدال هذه القرارات بمرجعية اعلان المبادىء الذي وقع عليه في أوسلو وواشنطن وبما يتفق عليه الطرفان الفلسطيني والصهيوني، وهكذا تم التخلي عن المرجعية القانونية لتفسير وتنفيذ تلك القرارات الدولية. بل وتجري حاليا محاولات لإلغاء تلك القرارات بصورة رسمية ونهائية، وذلك لقطع الطريق على أية إمكانية للاستناد إليها لاحقا.

11- ربط الاقتصاد الوطني الفلسطيني بالاقتصاد الصهيوني، من خلال ماورد في الملحق الاقتصادي للاتفاق، وبما يطال المياه، والكهرباء.. وعموم الثروات الوطنية.

12- وجه الاتفاق ضربة شديدة للمشروع القومي العربي، وأساء للشعب الفلسطيني ولدوره في النضال القومي العربي بشكل عام. وأسهم في كسر الأبواب التي كانت مغلقة ولزمن طويل في وجه الكيان

الصهيوني والمفضية إلى البلدان الإسلامية وبلدان العالم الثالث.

إن الاتفاق بمضامينه ودلالاته المنظورة والقادمة يمهد الطريق لاستخدام التحالف الطبقي- السياسي المستسلم كجسر عبور للمشروع الصهيوني (اقتصاديا- سياسيا- ثقافيا) إلى العالم العربي تحت ظلال التفوق العسكري الصهيوني. مما يعني أننا سنكون أمام محاولة تحقيق "اسرائيل الكبرى" ولكن بمفاهيم وأسس اقتصادية- سياسية- ثقافية.

13- لقد عمق الاتفاق نهج الإحجام عن خوض الصراع العسكري العربي في مجابهة الغزوة الصهيونية ومخططاتها تجاه فلسطين والأمة العربية بأسرها.

إن كل هذه المخاطر وغيرها تمثل في واقع الأمر مقدمات تهدف لتصفية مرتكزات وعناصر المشروع الوطني الفلسطيني لصالح المشروع الصهيوني. أي تمزيق وحدة الشعب والأرض والقضية، وتصفية الحقوق والإنجازات الوطنية الفلسطينية التي حققها الشعب الفلسطيني باذلا في سبيلها أغلى التضحيات على مدار عقود نضاله الطويلة.

إن الاختراق الذي تحقق لصالح المشروع الصهيوني ستترتب عليه جملة من النتائج الكبيرة

والخطيرة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية أساسية أبرزها:

أولا:

الانسحاب الكامل للقيادة السياسية المتنفذة في م.ت.ف.، من ساحة الفعل الوطني والناجم عن تخليها الواضح والصريح، عن الحقوق الوطنية الفلسطينية حتى بحدودها الدنيا، بل وتخليها حتى عن المستوى الهابط الذي التحقت على أساسه بالمفاوضات التصفوية، حيث أقدمت وعلى مدار جولات الحوار الثنائية المعلنة والسرية بالقفز عن كل الضوابط التي كانت تضعها المؤسسات الوطنية الفلسطينية (المجلس الوطني والمجلس المركزي) كشروط لعملية التفاوض.

هذا الاستنتاج يعني نظريا وعمليا أن القيادة السياسية المهيمنة في م.ت.ف. والتي أقدمت على التوقيع والموافقة على الاتفاق المذل قد خرجت من الخندق الوطني وانتقلت بذلك فعليا إلى مستوى الاشتراك في تصفية القضية الوطنية الفلسطينية. ولن يغير من هذه الحقيقة الواضحة محاولات الخداع والتضليل والديماغوجيا التي تمارسها هذه القيادة لتسويغ خيارها المهين من نمط: أن "الاتفاق هو خطوة على طريق الدولة" و"سلطة الحكم الذاتي نواة الدولة الفلسطينية القادمة" وبأنها لم تتخل عن

القدس... الخ. إذ أن هذه المعزوفة لم تتوقف أصلا منذ مؤتمر مدريد. ومع ذلك هل حقا أن ماجرى يمكن تطويره إلى مستوى اقرار الحقوق الوطنية (أي العودة وتقرير المصير والدولة وعاصمتها القدس)؟ أم أن ماجرى هو خطوة نوعية في مخطط التصفية النهائية للقضية الفلسطينية؟ إن من تخلى عن أوراق القوة التي يمتلكها منذ البداية ولم يتمكن من فرض أسس الحل بالحدود الدنيا، لن يستطيع بعد سنتين أو خمس سنوات من تحسين مواقعه، خاصة بعد أن ارتضى لنفسه لعب دور الأداة المرتهنة لاشتراطات الاحتلال. فما هي الضمانة للارتقاء والتطوير الذي تتحدث عنه القيادة المنهارة بعد الموافقة على انهاء الانتفاضة، وتفريغ م.ت.ف. من محتواها وتحطيمها كميثاق وبرنامج وهوية، وكائتلاف وطني، والتخلي عن الكفاح المسلح، وأيضا بعد أن تم احداث حالة انقسام عمودي وافقي شامل في بنية الشعب الفلسطيني، وبعد ضرب العلاقة مع البعد العربي حتى بحدوده الدنيا، وبعد ضرب الشرعية الدولية وقراراتها؟؟ في الواقع لا يوجد أية ضمانة.

إن القيادة التي أقدمت على توقيع الاتفاق المذل، وتبادل الاعتراف مع الكيان الصهيوني ليست نبتا شيطانيا وإنما تعبير عن شريحة اجتماعية ضيقة

باتت ترى تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية من خلال الارتباط بالمخططات الامبريالية والكيان الصهيوني، مما يستدعي -حسب مصالح تلك الشريحة- ضرورة إنهاء حالة الصراع ضد الاحتلال، وتتكيء هذه الشريحة والقيادة السياسية التي تمثلها إلى حالة الانهيار الحاصلة على مستوى النظام الرسمي العربي، ومايمثله من أنظمة رجعية تابعة للامبريالية.

هذا ماتؤكده نصوص الاتفاق الأمنية- السياسية- الاقتصادية- والثقافية بكل مايعنيه ذلك من محاولة انهاء الصراع، وفرض حالة من التطبيع السياسي- والنفسي- والثقافي- والاقتصادي.

إلا أننا ونحن نؤكد على هذه الحقيقة يجب أن يكون و اضحا بأن إستسلام القيادة المتنفذة وماتمثله لا يعني سقوط البرجوازية الوطنية بكافة شرائحها، وإنما تلك الشريحة الضيقة من البيروقراطيين- المهزومين- المنتفعين أو الطامحين للعب دور الوكيل والسمسار لدى الكيان الصهيوني والامبريالية.

ثانيا:

الموقف من مؤسسات م.ت.ف: إن تحديد موقف من هذه المسألة حساس وغاية في التعقيد بسبب

التشابك والتداخل في النظرة إلى م.ت.ف، إذ يمكن التعامل مع المنظمة من أربع زوايا:

1- الرأس القيادي المتنفذ للمنظمة، هذا الرأس الذي غادر ساحة الفعل الوطني وأدار الظهر للبرنامج الوطني بمجرد قبوله وتوقيعه على الاتفاق التصفوي، وعليه فلم يعد من الممكن التعامل مع هذه القيادة المنهارة وستكون العلاقة معها قائمة على أساس النضال الجماهيري- السياسي- الدعاوي لنزع الشرعية والغطاء الوطني نهائيا عنها وعزلها تماما. فهي بمجرد تخليها عن البرنامج الوطني، وقبولها بالاتفاق المذل بكل مخاطره التصوفية **لم تعد تمثل إلا نفسها ومصالحها التصفوية والشريحة الاجتماعية الضيقة التي ارتضت لنفسها الارتباط بالاحتلال.**

وبالتالي فإننا يجب أن نواجه وبكل حزم أية طروحات تحاول أن تصور خيار الاستسلام المهيمن للعدو بأنه خيار الشعب الفلسطيني، فهناك فرق شاسع بين من وقع الاتفاق والاعتراف وبين الشعب الفلسطيني المكافح، والذي لا يزال يكافح متقدما صفوف الأمة العربية ويقف في خندق النضال الأمامي، دفاعا عن حقوقه وتضحياته وأهدافه الوطنية والقومية.

2- مؤسسات المنظمة أي **(اللجنة التنفيذية- المجلس المركزي- رئاسة المجلس الوطني- المجلس الوطني):**

هذه الهيئات وعلى ضوء مواقف غالبية أعضائها ومن خلال التجربة الملموسة لمسيرتها، أثبتت بأنها غير قادرة على مواجهة نهج الاستسلام والتفريط، بل وأنها كانت تشكل الغطاء لهذا النهج، وهذا نابع من طبيعة تركيبها وهيمنة الجناح البيروقراطي المتهافت والمنهار عليها، ولهذا فهي غائبة أو مغيبة، وخاضعة في النهاية لإرادة القيادة المتنفذة التي استخدمتها لاحقا لتغطية مسارها وخيارها التصفوي للقضية باسم **"الشرعية المؤسساتية".**

واستنادا لهذه الرؤية الواقعية لتلك المؤسسات، ولخطورة اللحظة، ولكي لا تختلط الألوان، يجب أن يكون موقفنا واضحا، وبما يعزز الفرز بصورة حايسمة في الساحة الفلسطينية، بحيث تتحدد التخوم والخطوط، وبما أن مؤسسات المنظمة التي تستخدمها القيادة المتنفذة لتغطية خطواتها المذلة، قد إنهارت، لأن شرعية هذه المؤسسات قد تم نسفها من حيث الأسس والمرتكزات التي قامت عليها أصلا وذلك من خلال:

- ضرب هذه المؤسسات كائتلاف وطني.

ـ ضرب البرنامج الوطني التحرري الذي تم تشكيل هذه المؤسسات على أساسه.

ـ التبشير بإلغاء الميثاق الوطني الذي يشكل ما يشبه الدستور للمنظمة ومؤسساتها.

اننا في الواقع نواجه قيادة تحظى بـ "شرعية مؤسساتية" أحدثت قطعا نهائيا مع البرنامج الوطني والأهداف الوطنية وتستند إلى شرعية عربية رسمية ودولية.

فالمنظمة التي إعترفت بالكيان الصهيوني وتخلت عن الميثاق الوطني، والبرنامج التحرري، وتخلت عن حقوق الشعب الفلسطيني، ليست هي المنظمة التي يعرفها شعبنا، والتف حولها على مدار عقود من النضال والتضحيات. وبالتالي فإننا نرفع شعار الاستفتاء الشعبي الشامل، والشعب هو الذي يقرر قضاياه المصيرية وهذا حقه الطبيعي، نقول ذلك بديلا لتشويهات عرفات واتخاذه لقرارات فوقية مرفوضة.

أمام هذا الواقع النوعي الذي تشهده م.ت.ف حيث تهيمن عليها قيادة سياسية متسلطة ومنهارة، يتحدد الموقف الوطني بـ: التمسك بـ م.ت.ف والعمل على إعادة بناء مؤسساتها على قاعدة التمسك بالحقوق الوطنية الفلسطينية المعبر عنها بالميثاق الوطني وبرنامج حق العودة وتقرير المصير والدولة

وعاصمتها القدس، عبر ارادة جماهيرية فلسطينية تشمل القوى الديمقراطية والقومية والإسلامية والشخصيات الوطنية، ومن خلال عقد مؤتمرات شعبية وطنية في كل المواقع، تتوج بمؤتمر وطني عام، على أساس إعادة بناء الوحدة الوطنية على أسس ومبادىء العمل الديمقراطي الوحدوي والجبهوي المتمسك بالثوابت والحقوق الوطنية، ومواصلة التصدي للإحتلال بكل الوسائل والطاقات.

3ـ المنظمة كميثاق وبرنامج وطني تحرري، وكجبهة وطنية عريضة لحشد وتأطير القوى والشخصيات السياسية والإجتماعية والجماهير الفلسطينية، هذا البعد في المنظمة نتمسك به وندافع عنه ونحميه.

4ـ المنظمة ككيان وهوية وممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني هي ملك للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، انها ليست ملكا لفرد أو زعيم أو لقيادة منهارة.

ان خوض المجابهة ضد القيادة المتنفذة على صعيد م.ت.ف يعتبر مسألة محورية، ويجب تحشيد الطاقات لكسبها، ان المواجهة الآن دائرة بين القيادة و(الهيئات) التي صادقت على اتفاق الحكم الاداري الذاتي في "غزة ـ أريحا"، وتبادلت الاعتراف مع الاحتلال، ووقعت على صكوك التنازل عن الحقوق

الوطنية، وبين م.ت.ف، **الميثاق والبرنامج الوطني، م.ت.ف الهوية**، والخط الكفاحي المستمر ضد الاحتلال حتى إنتزاع حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية.

إن هذه المجابهة لن تحسم بين ليلة وضحاها، إنها تحتاج لجهد ودأب وتحشيد وطني، وجماهيري شامل. إنها مواجهة بين شرعية الشعب والكفاح، ولاشرعية اتفاق الذل. وربح هذه المعركة لن يتم بقرار، وإنما بعمل متواصل وفعال لكسب الجماهير وجذبها نحو مواصلة الكفاح، بهذا يتم عزل القيادة المنهارة وافقادها للشرعية التي لا تزال تتحرك تحت غطائها. **لقد فقدت تلك القيادة شرعيتها الوطنية والقومية والتحررية، وعلينا أن نفقدها شرعيتها الجماهيرية، وهذه كلمة الفصل في النهاية.**

خطنا الناظم في المواجهة مع هذه القيادة حول م.ت.ف هو: تحشيد القوى المناهضة ضمن إطار جبهة وطنية عريضة تعبر عن واقع الشعب الفلسطيني، وبما يصحح العلاقة بين مختلف الإتجاهات الوطنية بتياراتها الثلاث القومية — الديمقراطية ـ الإسلامية من أجل مناهضة إتفاق غزة ـ أريحا، والعمل على إفشاله بإعتباره مشروعا تصفويا، والتمسك بـ م.ت.ف على أساس ميثاقها

وبرنامجها الوطني والعمل لإعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية.

ثالثاً:ـ

أن النجاح الذي حققه المشروع الإمبريالي — الصهيوني متمثلا بالاختراق الاستراتيجي على الصعيد الفلسطيني، سيعني بأن المخططات الصهيونية ـ الامبريالية ستأخذ مناحي نوعية جديدة، لقد انطلق المشروع المعادي من حالة الحصار والعداء التي كانت تقيد حركته على مدار العقود السابقة، الأمر الذي يجعل الشعب الفلسطيني وجماهير الأمة العربية تواجه هجمة نوعية جديدة وشاملة، هذا الاستخلاص يحتاج لدراسة ومراقبة خاصة، ولا يعني بطبيعة الحال أي تناقض مع نظرتنا وتحليلاتنا السابقة لطبيعة وجوهر واستهدافات المشروع الصهيوني، بل ان الأحداث تؤكد وبقوة صوابية رؤيتنا السابقة تجاه هذا السرطان الاستعماري الخطير. لقد بانت ملامح الانهيار العربي الرسمي تتضح شيئا فشيئا، فالاردن وخلافا لما كانت تعلنه السلطة السياسية من أنها لن تدخل في حل منفرد وبأنها ستتمسك بإستعادة كامل الحقوق العربية الوطنية (الاردنية، الفلسطينية، السورية، اللبنانية) أدارت ظهرها لهذا الموقف وإنخرطت في مسار أقل ما يمكن وصفه بإنه مثل

ربحا صافيا للعدو الصهيوني على حساب المصالح العليا للأمة العربية عامة والاردن خاصة. كما ان إقدام دول مجلس التعاون الخليجي على إلغاء المقاطعة العربية من الدرجة الثانية والثالثة، وإفتتاح ممثليات لكل من المغرب وتونس، لدى "إسرائيل"؛ وعقد المؤتمر الاقتصادي في الدار البيضاء والذي مثل إشارة واضحة للدور المنتظر لإسرائيل على صعيد الشرق أوسط والمغرب العربي. إن كل هذه المظاهر توضح أن الإتجاه هو نحو تطبيع العلاقة مع العدو والموافقة على اعتباره جزءا طبيعيا في المنطقة، وهذا أمر يحتاج إلى دراسة ومراقبة من أجل استخلاص العبر حول طبيعة الصراع في المرحلة القادمة منطلقين من حقيقة أن طبيعة الصهيونية والكيان الصهيوني لم يتغيرا من حيث الجوهر بل مازالا يمثلان النقيض لمشروعنا القومي التحرري على كل الصعد.

رابعا:

التحالفات التي تفرضها طبيعة التطورات:

في ظل انهيار القيادة السياسية المتنفذة في م.ت.ف فإن تبدلات وتوازنات جديدة ستحكم العلاقة التحالفية في الساحة الفلسطينية. الأمر الذي يفرض ضرورة اعادة صياغة التحالفات الوطنية لتستجيب للمرحلة الجديدة، على أساس وحدة الأرض والشعب

والقضية، فالمواجهة من الخطورة والشمولية بحيث تحتاج لجهود وطاقات الجماهير الفلسطينية وقواها المناضلة في كل المواقع داخل الوطن وفي الشتات.

إن دعوتنا لمختلف القوى والاتجاهات والشخصيات للعمل ضمن إطار جبهة وطنية موحدة، نرى أنه يستند إلى جملة من الأهداف أبرزها:

1- التصدي للاحتلال وتصعيد الصراع والاشتباك معه في مختلف المواقع وبشتى الوسائل وعلى المستويات المتعددة.

2- التصدي لمشروع الحكم الإداري الذاتي ومناهضته بكل الإمكانات.

3- الدفاع عن الهوية الوطنية ووحدة الشعب الفلسطيني والتمسك بالبرنامج الوطني التحرري.

4- انقاذ م.ت.ف باعادة بنائها على أسس ديمقراطية، وحماية ميثاقها وبرنامجها الوطني التحرري، وفتح الطريق أمام الحل الوطني البديل المعبر عن برنامج حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

5- حشد الجماهير الفلسطينية في مختلف ساحات الفعل الوطني دفاعا عن حقوقها الوطنية وقضيتها وتضحياتها وكرامتها، ومحاصرة وعزل الجناح المنهار.

مظاهر إيجابية ومضيئة:

بعد هذا الاستعراض المركز للمقدمات و التحولات التي باتت على أساسها تتشكل ملامح المرحلة السياسية الجديدة على صعيد النضال الوطني الفلسطيني، وعلى صعيد حركة التحرر الوطني العربي، من الضروري والهام لحظ المظاهر الأخرى ذات المنحى والدفع الإيجابي، برغم أنها لا تشكل مظهرا سائدا على الصعيد العام. ولكنها حركة متفاعلة تجري في عمق المجتمع الفلسطيني والعربي وتشكل حالة اختمار ايجابية سيكون لها دورها و تأثيرها الراهن والمستقبلي.

أولا: الصعيد الفلسطيني:

1- تواصل الانتفاضة المجيدة في الوطن المحتل منذ مايزيد على ستة أعوام الصمود في وجه آلة القمع الصهيونية، وعدم تمكن الاحتلال من تصفية مظاهر التمرد والمقاومة الشعبية في الوطن المحتل، برغم شتى الممارسات الارهابية والقمع والحصار، بل وتؤشر الاحداث إلى تنامي مظاهر العنف المسلح المنظم الفردي والشعبي ضد جنود الاحتلال ومستوطنية.

2- اتساع مظاهر ونطاق الرفض والمناهضة الجماهيرية والسياسية للمشروع التصفوي، وتراجع

مظاهر التأييد والرهان على خيار القيادة المفرطة والمنهارة.

ثانيا: على الصعيد العربي:

- تنامي الوعي الشعبي بأهمية وقيمة الديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي، وظهور قوى اجتماعية وسياسية تدفع باتجاه تكريس الحياة الديمقراطية.
- استمرار المقاومة الوطنية الاسلامية في لبنان، وانكفاء المشروع الفاشي.
- تنامي حالة الجدل والتفاعل في أوساط القوى التقدمية والقومية والديمقراطية وبعض القوى الاسلامية العربية، بما يؤشر إلى بداية إرساء مقدمات علاقة وتحالف قائم على أساس التفاهم و العمل المشترك، ونقد لتجارب العمل السابق وتوفر الروح والرغبة لتخطي الثغرات والسلبيات في مراحل النضال السابقة.

ثالثا: على الصعيد الدولي:

الصين ونجاحها في تحقيق تقدم واصلاحات هامة في بنيتها الاقتصادية.

ازدياد نفوذ الأحزاب الشيوعية في البلدان الاشتراكية السابقة.

صمود كوبا وكوريا أمام الضغط الامبريالي.

التطورات في روسيا وتنامي حالة المجابهة لنهج وسياسة الارتداد.

هذه هي أبرز الوقائع والتطورات التي وجدنا من الضروري التوقف أمامها ونحن نواجه ملامح المرحلة الجديدة. إن التعامل مع هذه المقدمات والنظر لها يجب أن يكون مشروطا برؤيتها في سياق فعلها وتأثيرها الشامل وليس بصورة مجزوءة كما تجب رؤيتها في حركتها وصيرورتها، ولهذا من الخطأ التعامل معها بصورة ستاتيكية ثابتة.

******

سمات المرحلة الجديدة

إن سمات أي مرحلة هي انعكاس للمقدمات السياسية- الاجتماعية- الاقتصادية التي تؤسس لها. وبحكم أن المرحلة السياسية الجديدة، لم تستقر بعد بصورة نهائية، ولم تأخذ شكلها النهائي، وإنما تتجه نحو التبلور والتشكل، وفي سياق تشكلها هذا تفعل شتى التناقضات فعلها، بالاستناد إلى مجموعة في غاية التنوع من العوامل والعناصر والتحولات المتباينة، الجاذبة إحيانا والمتنافرة أحيانا أخرى، فمن الطبيعي والحال هذه أن لا يكون حديثنا عن السمات نهائي وقطعي، وإنما تسجيلنا لبعض ملامح وسمات المرحلة الجديدة لا يعدو الاستشراف المستند إلى ترابط الظواهر مقدماتها بصيرورتها، بنتائجها، وبالتالي ستكون خاضعة للتعديل والتعميق، أو التلاشي، أو الاتساع.

في ظل هذه الرؤية والوقائع والتوقعات نسجل أبرز سمات المرحلة الراهنة:

على الصعيد الدولي:

أولا: تكريس الهيمنة الأمريكية الشاملة على منابع النفط العربي والتحكم بالنظم السياسية للدول العربية المنتجة للنفط، في ظل تواجد عسكري مركز في الخليج.

ثانيا: تزايد التنافس بين مراكز الامبريالية وأقطابها الاقتصادية الثلاث الولايات المتحدة، واليابان وأوروبا الموحدة.

ثالثا: عدوانية سافرة للولايات المتحدة وبمساندة كبيرة من الدول الامبريالية الأخرى ضد شعوب العالم الثالث، وفرض الهيمنة والتبعية على هذه الشعوب. وزيادة الفجوة العلمية التي تفصل مابين دول المركز والمحيط.

رابعا: الهيمنة الامبريالية عموما والامريكية خصوصا على المؤسسات الدولية (مؤسسات الأمم المتحدة) وإخضاع هذه المؤسسات بما يخدم مصالح المراكز الرأسمالية.

خامسا: زيادة التناغم بين الامبريالية- والكيان الصهيوني لترسيخ الهيمنة والتبعية على المنطقة.

سادسا: تنامي الشعور بالظلم من قبل شعوب العالم الثالث، واتجاه هذه الشعوب للسيطرة على مقدراتها والاعتماد على ذاتها للتصدي للظلم والنهب الاستعماري.

على الصعيد العربي:

1- اعادة ترتيب الشرق الأوسط ضمن الهيمنة والسيطرة الأمريكية، وبمشاركة اسرائيلية مباشرة وبدور مركزي في النظام الشرق أوسطي الجديد وقيام تحالف جديد في المنطقة أساسه ومرتكزه التحالف بين الامبريالية والكيان الصهيوني بينما الأنظمة العربية والطرف الفلسطيني المستسلم كقوى تابعة.

2-تعميق وتعميم نهج كامب ديفيد على امتداد الساحة العربية، على قاعدة الاعتراف العربي الرسمي بشرعية وجود الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، هذا المخطط يترافق مع تعميم التطبيع، وإنهاء المقاطعة وفتح أبواب البلدان العربية أمام الإخطبوط الامبريالي- الصهيوني/ الاقتصادي- والثقافي وبالتالي انهاء الصراع العربي- الصهيوني لصالح المشروع الصهيوني- الإمبريالي.

3- بروز وتنامي دور ومكانة وحجم التيار الديني، في ظل حالة الانهيار الرسمي الفلسطيني والعربي، وتعمق التبعية للامبريالية والصهيونية وهيمنتهما، وتفاقم التناقضات الاجتماعية والسياسية، في ظل عجز البديل القومي واليساري.

4- انكفاء حركة التحرر العربية ودخولها أزمة بنيوية حادة وتراجع التيار الديمقراطي التقدمي.

5- ضعف وتفكك المؤسسات العربية الرسمية (الجامعة العربية- مؤتمرات القمة..) وتراجع ترجمات التضامن العربي، بالأفق القومي.

6- تزايد حدة التناقض والتنافر مابين الأنظمة السياسية الرجعية التابعة والخاضعة للهيمنة الامبريالية وبين الشعوب العربية التي سيقع على كاهلها العبء بكامله سياسيا واقتصاديا كنتيجة للنهب والقهر الذي سيمارس ضدها وضد نزوعها الطبيعي نحو التحرر والتقدم والديمقراطية، مما سيفاقم الصراع والتناقض بين تلك الأنظمة وبين الأغلبية الشعبية الساحقة التي سيزداد نضالها من أجل مصالحها وقضاياها السياسية والاجتماعية.

7- التعامل الامبريالي- الصهيوني مع المنطقة سيقوم على أساس بعدها الاقليمي، الاقتصادي وليس كوحدة ذات تراث وتاريخ ومشروع حضاري متميز، وبالتالي تعزيز القطرية وتقاسم الثروات و المياه وفقا لموازين القوى.

8- تغذية الصراعات المذهبية والطائفية والدينية والجهوية في المنطقة. وخلق كيانات جديدة تقوم على هذا الأساس.

على الصعيد الاسرائيلي:

1- السعي لتكريس الكيان الصهيوني كواقع مهيمن وكمركز قوة عسكري بالتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

2- فتح الطريق أمام التطبيع بأشكاله المختلفة من قبل غالبية الأنظمة الرسمية العربية مع الكيان الصهيوني.

3- تحرك أولويات المشروع الصهيوني باتجاه الهيمنة الاقتصادية- السياسية في ظل مظلة من التفوق العسكري النوعي والتفوق العلمي، وفي إطار التحالف مع الامبريالية العالمية وخاصة الامريكية.

على الصعيد الفلسطيني:

أولا: السمة الأولى على الصعيد الوطني تتمثل باستسلام الجناح القيادي البيروقراطي المتنفذ في م.ت.ف والشريحة الكمبرادورية المتحالفة معه والداعمة له في داخل الوطن وخارجه، الأمر الذي سيعبر عن نفسه بانتقال هذا التحالف الطبقي- السياسي إلى مواقع الرضوخ والقبول بمخطط الاحتلال وشروطه، والتخلي عن البرنامج الوطني، وبرنامج العودة وتقرير المصير والدولة.

وهنا من الضروري ملاحظة أن سقوط هذا التحالف لا يعني سقوط كامل فئات البرجوازية

الوطنيـة، إذ أن هنــاك شـرائح وفئـات مـن هـذه البرجوازية ستبقى في الصف الوطنـي، وستواصل العمل والنضال عبر تمسكها بالبرنامج الوطني.

كما أن سقوط القيادة المتنفذة في المنظمة وحلفائها السياسيين والطبقيين لا يعني سقوط القوى الديمقراطية الفلسطينية المناهضة للحكم الإداري الذاتي ولمشروع التصفية، إذ أن هذه القوى لا تزال وستبقى تناضل من أجل تحقيق الأهداف الوطنية، مع الاقرار بأنها تتحمل بدورها جزءا من المسؤولية فيما يتعلق بعدم تمكنها من انضاج وانهاض البديل الديمقراطي في مواجهة سلطة البرجوازية التابعة وممارستها السياسية التفريطية.

ثانيا: السمة الثانية وتتمثل بالإجابة على السؤال التالي: **هل تغيرت طبيعة المرحلة التي يمر بها النضال الوطني الفلسطيني؟** أي هل لا زالت المرحلة مرحلة تحرر وطني، وماذا بشأن ولادة "سلطة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية؟ وهل هذا يغير من طبيعة المرحلة أو يضيف لها شيئا جديدا؟.

إن طابع برنامج المرحلة لم يتغير في الجوهر، فما دام الاحتلال الصهيوني جاثما على الأرض الفلسطينية، فإن طبيعة المرحلة التي يمر بها النضال الوطني الفلسطيني في الظروف الجديدة هي مرحلة

تحرر وطني، تستهدف زوال الاحتلال وتحرير الأرض.

إن الإدارة الذاتية الوليدة لا تمتلك أيا من أسس السيادة على لأرض التي ستتواجد عليها، وسيقتصر دورها على إدارة الشؤون المدنية والخدماتية ضمن إطار السيادة الاسرائيلية الكاملة بالمعنى السياسي والعسكري.

ومع ذلك فإن ولادة هذه "الإدارة" سيضيف إلى مهامنا وشعارنا الأساسي أي تحرير الأرض وإزالة الاحتلال، مهاما ذات طبيعة مطلبية وديمقراطية ارتباطا بالتعامل مع الوقائع القائمة على الأرض. وارتباطا بسياستنا وخطنا العام القائم على تجنب الاقتتال الداخلي والحرب الأهلية، مع ادراكنا لإتجاه احتدام التناقضات داخل المجتمع الفلسطيني بين القوى السياسية والاجتماعية التي ستبقى تواصل النضال بكافة الأشكال ضد العدو، وبين القوى التي ارتبطت بالاحتلال وبمخططاته والتي ستعمل على منع الصدام معه. بل وستدفع بإتجاه تنفيذ الإتفاقيات المذلة التي عقدتها، الأمر الذي سيتناقض بصورة متزايدة مع مصالح وأهداف الأغلبية الساحقة من الشعب الفلسطيني.

ثالثا: انتقال مركز ثقل النضال الوطني الفلسطيني إلى الداخل، الأمر الذي سيترتب عليه

تغيير نوعي في مراكز القرار السياسي والتنظيمي، الوطني والفصائلي ،وذلك كاستجابة موضوعية لهذا الانتقال. إن هذا الاستحقاق ليس مسألة ميكانيكية بل عملية معقدة ستتضح بصورة متدرجة، لكونها ستكون مطالبة بالاجابة على اسئلة معقدة تطال عموم النضال الوطني، من نمط القدرة على ربط نضال تجمعات الشعب الفلسطيني المختلفة على أساس برنامج استراتيجي موحد، وبما يؤمن باستمرار الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني في مختلف اماكن تواجده وضمن ممارسة سياسية تحافظ على ترابط حلقات هذا النضال بصورة دائمة. إضافة إلى مهمة الربط مابين القومي والوطني في الصراع، وأشكال النضال وغير ذلك من الجوانب النظرية- السياسية- التنظيمية.

رابعا: إن اتفاقات أوسلو- القاهرة لم تكتف بتجاهل كامل لحقوق فلسطينيي الشتات والقفز عن حق العودة وفق مانص عليه قرار 194، بل إنها بالإضافة لذلك ستفجر مشاكل وتعقيدات جديدة للتجمعات الفلسطينية في المهجر.

إن القوى الداعمة لاتفاقات أوسلو وعلى الأخص العدو الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية تدرك أنه بدون "إلغاء" أو "شطب" موضوعة فلسطينيي الشتات والمهجر ستظل علامة سؤال مطروحة حول

قدرة تلك الاتفاقات على الصمود والاستمرار، لذا سوف تعمل وبكل طاقاتها من أجل دفن هذه القضية وستحاول أن تعبد الطريق لهذا الأمر عبر العمل على إلغاء وشطب القرار الدولي رقم 194 بإعتباره يمثل التجسيد القانوني لهذه المسألة، كما إنها ستحرص على تضييق الخناق على جماهير الشتات من خلال فرض الظروف المعيشية الصعبة، وجعل كل أسرة تشعر بأنها مهددة ومستقبلها مجهول، وتفتقد لأدنى حقوق الحياة المدنية وذلك لنشر أجواء من الإحباط واليأس الذي سيمهد بدوره إلى الرضوخ والاستسلام أمام مشاريع التوطين والتهجير إلى المنافي البعيدة التي سيتم فتحها لإبتلاع جموع المهاجرين. بكلمات محددة إن أتفاق أوسلو- القاهرة قد فتح الباب واسعا أمام معركة اللاجئين في الشتات، وبالتالي فإن أعباءا وتعقيدات جديدة لنضال شعبنا الوطني ستفرض نفسها مما يفترض صياغة مهام وبرامج عمل جديدة ترتقي لمستوى الأخطار المحدقة في هذا المجال.

خامسا: على ضوء الواقع الجديد وعلى ضوء صيرورة المخطط المعادي، سيشهد المجتمع الفلسطيني وقواه السياسية جملة من التغيرات والتفاعلات التي سيكون لها دورا مباشرا في صياغة

اتجاهات الصراع، **ويمكن تلمس هذه التحولات من خلال:**

أ- دفع المشروع التصفوي بإتجاه تشويه بنية المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا، ونشر ثقافة الاستهلاك، والطفيلية والسمسرة، وربط الاقتصاد الوطني بالاحتلال بصورة كاملة يتضح هذا من خلال المفاصل الاقتصادية في اتفاق غزة- أريحا ومن خلال الشروط التي يفرضها الاحتلال، والدول الامبريالية على أية معونات اقتصادية سيقدمونها لسلطة الحكم الذاتي، بحيث تؤدي إلى قطع الطريق على أية امكانية لبناء اقتصاد وطني بل ودفعها لتنمية وتوسيع الشرائح الاجتماعية المرتبطة بالاحتلال وبالشركات الأجنبية واعداد الكادر الوظيفي والمهني والإداري والسياسي المتساوق مع المشروع التصفوي، هذا إلى جانب الأجهزة الأخرى كالقضاء والشرطة والأمن.

ب- تنامي الميل لنقد تجربة المقاومة وم.ت.ف. وفصائلها طيلة المراحل السابقة، الأمر الذي يمهد لإرساء مقدمات اعادة صياغة الحركة الوطنية الفلسطينية بأكثر من اتجاه، فجزء سيتجه لاستخلاص الدروس والعبر والامساك بمقدمات النهوض، وجزء سيعتبر أن هذا هو نهاية المطاف ويندفع للقبول بما هو قائم والرضوخ له.

ج- الميل لإنشاء وولادة أحزاب وحركات سياسية تمثل المعادلة السياسية الجديدة كتعبير عن حالة التراجع الحاصل وكإستجابة لمحاولات التدجين للحركة السياسية ولتطبيع العلاقة مع الاحتلال، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية ولادة أو نشوء أحزاب وحركات سياسية على قاعدة مناهضة الاتفاق.

إن صيرورة هذه العملية سترتبط بمسألة الاتجاه الذي ستنتهي إليه عملية الحراك الاجتماعي- الطبقي في المجتمع الفلسطيني، وإلى اعادة صياغة لوحة التناقضات والاصطفافات السياسية. التي تبرز سمتها الأساسية باتجاهين:

الأول: إرساء العلاقة مابين القوى الوطنية والديمقراطية والاسلامية على أسس جديدة، وضمن بنية تنظيمية وبرنامجية جديدة.

الثاني: اعادة النظر بصورة جذرية وشاملة في مسيرة القوى الديمقراطية، والاندفاع باتجاه بلورة برنامجها الاجتماعي والتنظيمي والسلوكي والكفاحي الواضح، وتنشيط بنيتها التنظيمية الداخلية وصولا إلى وحدتها بصورة حاسمة.

إن هذا الواقع الذي يتشكل يفرض علينا التوقف أمام عنوان هام وهو مابات يعرف بالاسلام السياسي لتحديد رؤية واضحة وعلمية منه.

******

الاسلام السياسي

ظاهرة النمو المضطرد لما يعرف "بالاسلام السياسي" أصبحت جزءا من الحياة اليومية ليس على صعيد شعبنا الفلسطيني فحسب، وبل وعلى نطاق الشعوب العربية الأخرى. ولسنا بصدد إجراء تحليل لأسباب نمو هذه الظاهرة أو عواملها.. بل إن معالجتنا تنطلق من حقيقة أساسية مفادها، أننا لا نستطيع الحديث عن رؤية برنامجية للمرحلة الجديدة يتم فيها تجاوز أية معالجة لظاهرة الاسلام السياسي، لأن ذلك يعني عدم رؤية الواقع على حقيقته وهذا ليس واردا.

فماهي المفاصل الأساسية التي يمكن لنا أن نتعرض لها تحت هذا العنوان؟!

أولا: رؤية عامة بصدد الدين والتدين.

ثانيا: الاسلام السياسي والمسألة الديمقراطية.

ثالثا: البرنامج الذي نتوجه به لفصائل العمل الاسلامي.

* رؤية عامة بصدد الدين والتدين:

لسنا هنا في وارد تناول موضوعة "الدين" من زاوية فلسفية، وذلك الصراع الذي دار على مدار العقود بين المثالية والمادية، فهذه مسألة ليست بجديدة، كما أنها ليست ملحة، ناهيك عن أن مجال نقاشها ليس هنا.. بيد أن الهام من وجهة نظرنا يكمن في تقديم بعض المعالجات الضرورية التي لها طابع عملي يمس جوهر نشاطنا السياسي والعملي.

إن عملية عدم الخلط بين الدين كعقيدة يحملها الناس وبين الجمهور المتدين تعتبر مسألة هامة وحساسة، فأن يكون لنا موقف فلسفي من الدين لا يعني على الإطلاق سحب ذلك الموقف على الجمهور المتدين، بل على العكس فإن واجبنا النضالي يفترض منا الاقتراب من ذلك الجمهور والتفاعل مع قضاياه وهمومه وجذبه إلى النضال من أجل الحرية والاستقلال والتقدم. إذ أن الأساس المادي للتدين لا يكمن في الجهل أو الأمية لدى الجمهور المتدين، بل بالظروف الموضوعية المحيطة. وبالتالي فإن الابتعاد عن ذلك الجمهور يحرمه من الاستماع لآرائنا ولمختلف الآراء الآخرى.

ومن الخطأ بمكان التعاطي مع الجمهور المتدين، كما مع اتجاهات الدين السياسي أو كما لو أنه كتلة

واحدة منسجمة لا تباين بينها... بل إن الواقع يوضح بأن هناك تباينات داخل الجمهور المتدين من جهة، وبين مجمل الجماعات التي يتشكل منها "الدين السياسي" من جهة أخرى وهذه مسألة تكتسب أهميتها في الحياة اليومية والعملية أثناء خوضنا النضالات والترجمات الملموسة للبرامج...

كما أن هناك مسألة حساسة ينبغي أن لا تغيب عن الأذهان، وتكمن في تلمس العلاقة بين الميل للتدين وبين تدني اليقينية ووضوح الواقع المحيط... فكلما ازداد عدم اليقينية وتدنت درجة وضوح المستقبل كلما زاد الميل للتدين وزادت المشاعر بضرورة العودة إلى الدين كونه يمثل نوعا من "اليقينية" التي تعوضه عن غموض الواقع، ولهذه القضية بعد عملي في نشاطنا السياسي والنضالي في أوساط الشعب، فكلما كانت مواقفنا واضحة وتنطوي على معالجات تتسم بالدقة والإلمام بالواقع كلما أسهم ذلك في كسب الجماهير واقترابها من خطنا السياسي.

*** الاسلام السياسي ومسألة الديمقراطية:**

لعل أكثر مايشغل أذهان القوى المناضلة من غير الاتجاهات الدينية مسألة "الديمقراطية ونظرة الاسلام السياسي لها. فكما أن القوى المناضلة (الماركسية أو القومية والليبرالية) تبدي رفضا قاطعا إزاء تغييب

الأنظمة والطبقات الحاكمة لموضوعة "الديمقراطية" فإنها تنظر بنوع من التشكك إزاء الاتجاهات الدينية أو إزاء مايمثله الاسلام السياسي بصدد هذه المسألة. هل يمكن للإسلام السياسي أن يكون ديمقراطيا؟؟ وهل مانطمح إليه هو استبدال القمع الوطني والاجتماعي من جانب الاحتلال أو الطبقات الحاكمة حاليا ليحل محله قمع مجتمعي وسياسي يردع الديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

إن خطوة هامة مطلوبة من جانب اتجاهات الاسلام السياسي تتمثل بتحديد موقف واضح من مسألة الديمقراطية كخيار ونهج وليس كموقف تكتيكي. إن طبيعة العصر، وطبيعة المرحلة التي نعيشها كشعب فلسطيني وأمة عربية تفترض اعادة النظر بالعديد من القضايا التي كنا نتعاطى معها كمسلمات.. لأن الخطر الداهم سيطال ليس هذا الاتجاه السياسي أو ذاك، بل سيطال الشعب والأمة، والحضارة، والتاريخ، وكل المقدسات.

إن إتجاه الاسلام السياسي مطالب بإعطاء اجابات محددة على موضوعة "الديمقراطية" وتحديدا بخصوص:

1- كيف يفهم موضوعة الأمة مصدر السلطات.

2- التعددية السياسية والفكرية.

3- الحرية الفردية وحرية الاعتقاد وحرية التعبير عن المعتقد.

إننا ندعو لقيام حوار جاد مع فصائل الاسلام الجهادية بهدف التوصل إلى فهم مشترك حول هذه الموضوعة الحساسة والهامة والمفصلية، والتي من شأن الاتفاق بخصوصها أن يسهم في إعطاء النضال الوطني الفلسطيني والعربي دفعة قوية إلى الأمام في مواجهة مخاطر المرحلة الجديدة.

إن الاسلام السياسي في الوقت الذي يكف فيه عن التعاطي على أساس أنه يمثل المرجعية الوحيدة لكافة المسلمين، وعندما لا يعمل على أساس أنه صاحب الحق الوحيد للنطق باسم الجمهور المسلم، ويتفهم بالممارسة قبل الأقوال أن الشعب هو من يفرز الممثلين السياسيين على مختلف مشاربهم والوانهم، في الوقت الذي يتقدم الاسلام السياسي نحو هذه المسألة فهو يقوم بذلك بفتح الطريق أمام آفاق تعاون من المحتم أن نتائجها لن تكون إلا لصالح الوطن والشعب والأمة. ونحن إذ نتوجه بهذا الموقف المعلن والواضح نحو فصائل الإسلام السياسي نعي بذات الوقت أن تلك الفصائل ماهي إلا نتاج إفرازات الواقع الاجتماعي "الطبقي" للشعب وهي بالتالي تعبر عن مصالح طبقات وفئات اجتماعية معينة من هذا الشعب، هذا من جانب ومن جانب آخر فنحن نعي

ايضا أنه إلى جانب بروز ونمو دور ومكانة الاسلام السياسي الجهادي فإن هناك "إسلام سياسي رسمي" يمثل إمتدادا لهذا النظام الرسمي أو ذاك، ويعبر عنه وعن توجهاته، وفي تقديرنا أيضا أن على القوى الاسلامية الجهادية أن تعي حجم وخطورة الهجمة الامبريالية- الصهيونية المعادية، والتي تصور الدين الاسلامي كدين عصبوي، مغلق، وهذا منافي لحقيقة الاسلام، حيث أن الاسلام لم يبدأ بالإنكفاء إلا عند سيطرة الدوغما وملاحقة العقول وإخضاعها للسلطة عن طريق العنف..

* توجهات برنامجية مشتركة:

كما أشير في غير مكان فإن المرحلة الجديدة باتت تفرض اعادة النظر من قبل الجميع بالعديد من المسلمات سواء من جانب القوى اليسارية أو القومية أو الاسلامية، لأن متطلبات المرحلة أخذت تفرض ذلك، كما أن عمليات المراجعة واستخلاص العبر من تجارب العقود المنصرمة تقود إلى ذات الاتجاه... وبالتالي فإن من يمتلك حسا عاليا إزاء المصالح العليا للوطن وللشعب سيكون متوجبا عليه معالجة موضوعة التعاطي واللقاء بين مختلف القوى السياسية الفاعلة والنشطة التي تنشد الخير للوطن وللشعب. إن البحث عن المشترك يجب أن يمثل

القضية التي يتركز عليها العمل والجهد في المرحلة الجديدة. ومن هذا المنطلق فإننا نجد في التوجهات التالية أرضية مناسبة للتلاقي مع الاتجاهات التي يمثلها الاسلام السياسي الجهادي.

أولا: النضال من أجل تحرير الوطن من الاحتلال.

ثانيا: رفض التبعية بأشكالها المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية.

ثالثا: رفض التطبيع بكافة أشكاله ورفض الصهيونية كعقيدة معادية لشعبنا وللشعوب العربية وحضارتها وتراثها وقيمها.

رابعا: تغليب التناقضات الرئيسية على الثانوية في هذه المرحلة وذلك من خلال الاستعداد لتلاقي القوى القومية والماركسية والاسلامية من أجل التحرر والاستقلال، والتنمية والعدالة والازدهار للشعوب العربية.

خامسا: النضال من أجل الديمقراطية وترسيخها كنهج حياة مجتمعي يضمن الحرية بكافة أنواعها وفي مقدمتها حرية المعتقد.

هذه هي أبرز ملامح وسمات المرحلة السياسية الجديدة كما نقرؤها في هذه اللحظات السياسية الراهنة، وارتباطا بذلك يبرز سؤال محوري وهو على ضوء كل هذه الأحداث وماتمهد له من تحولات وتطورات، هل سيترتب عليها تغيرات تطال أهداف

النضال الوطني الفلسطيني؟ سواء الاستراتيجية، أم المرحلية، أم الراهنة؟.

إن قراءتنا لجوهر هذه التحولات، ومايتمخض عنها من حلول، وفقا لموازين القوى الراهنة، إلى جانب نظرتنا الاستراتيجية لطبيعة المشروع الصهيوني واستهدافاته الاستراتيجية، ولكون ماهو مقدم حتى اللحظة من مشاريع حلول لا يصل إلى الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية متمثلة بحق العودة وتقرير المصير والدولة، على ضوء ذلك فإن الحل المطروح أمريكيا واسرائيليا، يحمل في داخله استمرار التناقض التناحري الذي يحكم العلاقة مابين الاحتلال، وبين الشعب الفلسطيني الذي احتلت أراضيه وشردت الملايين منه في المنافي والمهاجر، ويتعرض لأقسى أنواع الإرهاب والقمع، على ضوء كل ذلك فإن الصراع في مواجهة هذا المشروع مستمر ومتواصل، حتى وإن شهد بعض مظاهر التراجع والانكفاء والتغير في بعض انماطه وتعبيراته وتجلياته الكفاحية، وإنتقال بعض فئات البرجوازية إلى الخندق المعادي.

إن الامبريالية- والكيان الصهيوني لا يحملان للشعب الفلسطيني ولجماهير الأمة العربية إلا الهيمنة، والنهب والاستغلال والاذلال والإحباط الثقافي والروحي، وتعميق التجزئة والقطرية، والقمع

والارهاب ضد قوى التقدم والتحرر، مع اسناد متواصل للقوى الرجعية والمتخلفة، وبالتالي وعلى ضوء ذلك فإن مشكلات الانسان العربي قوميا وقطريا آيلة للتفاقم والتأزم الأمر الذي سيعني أنها ستصل إلى اللحظات التي ستعبر فيها عن ذاتها بالملموس، وعبر أشكال تنظيمية أرقى، وعمل كفاحي أكثر فاعلية على هذا الأساس فإن الصراع سيتواصل، وفي سياق تواصله، ومهما كانت الأشكال التي سيتجلى بها، ستندفع الجماهير من جديد إلى النشاط بعد أن تكشف بالملموس وهم التقدم والنهوض في ظل أنظمة مرتهنة وعاجزة تبدد ثروات الأمة بصورة مهينة، في ظل الهيمنة الامبريالية على المنطقة سياسيا، واقتصاديا وعسكريا. كما أن العدو الصهيوني، ومايحمله من مشروع نقيض لطموحات ومصالح وتراث الجماهير العربية سيبقى يشكل عنصر تفجير دائم للتناقضات التي لن تجد لها حلا إلا باقتلاع هذا العدو من قلب الوطن العربي، وستلمس الجماهير العربية بأن لا حلول جدية لمشكلاتها التنموية والاجتماعية، والعلمية، والثقافية، إلا بوحدتها، فالقطرية لن تقود الأمور إلا نحو المزيد من التأزم والارتهان للإرادة الامبريالية.

على ضوء هذه الرؤية فإن القناعة بهدف تحرير فلسطين الاستراتيجي، ليست قناعة قائمة على أساس عاطفي وجداني، وإنما تستند إلى رؤية بعيدة المدى لطبيعة التناقضات التي تحكم العلاقة مع المشروع الامبريالي- الصهيوني في المنطقة.

وفي هذا السياق وكإستجابة للمستجدات الناشئة ولموازين القوى القائمة، فإن الهدف المرحلي بعناصره ومرتكزاته الأساسية **(حق العودة وتقرير المصير والدولة)** يشكل حلقة وسيطة تدفع بإتجاه تحشيد الجماهير الفلسطينية بإتجاه النضال من أجل انتزاع حقوقها في سياق مرحلي يبقى الخطوط موصولة مابين الأهداف الاستراتيجية والمرحلية، وبهذا المعنى نفهم شعار الانتفاضة الناظم "الحرية والاستقلال" كتجلي أكثر مرونة للهدف المرحلي.

إن اعادة التأكد والتمسك بالأهداف الاستراتيجية والمرحلية لا يعني اغماض الأعين عن الخطوات والمهام الملحة التي باتت تفرض نفسها بحكم الهجوم الامبريالي- الصهيوني التصفوي الشامل، أي مشروع الحكم الإداري الذاتي وتطبيقاته.

وفي هذا الإطار فإن المهمة المباشرة هي التصدي لهذا المخطط وحشد القوى وتفعيل النضال لمجابهته، واعاقة تقدمه، وفي حال فرضه صياغة

مهام أكثر ملموسية لمواصلة النضال، واتخاذ أية إجراءات تتطلبها الظروف الناشئة.

إن المستجدات تؤشر إلى أننا سنواجه ظروفا أكثر صعوبة وأكثر مجافاة، ولكن رغم كل ماسيترتب عليها من تغيرات عميقة ونوعية وفي كافة الميادين فإنها لم تصل إلى المستوى الذي ينفي أهداف النضال الوطني الفلسطيني، ولن تستطيع تصفية أساسها المادي القائم.

******

تناقضات المرحلة

التحولات والتطورات النوعية الراهنة نقلت النضال الوطني الفلسطيني لمرحلة نوعية جديدة. هذه النقلة يتم النظر لها من أكثر من زاوية وبأكثر من اتجاه فأصحاب الاتفاق يحاولون جاهدين الترويج له من خلال سياسة اعلامية وضغط ممنهج وعبر زرع الأوهام والخداع وإقناع الجماهير الفلسطينية بأن المرحلة الجديدة سيكون معلمها الرئيسي الانتقال من النضال التحرري إلى بناء السلطة وإرساء مقومات الدولة الفلسطينية. وعلى هذا الأساس يتحدثون عن الاتفاق بوصفه اتفاقا يشكل خطوة أولى نحو تقرير المصير، وأنه النتيجة الأفضل في ظل الظروف الراهنة، ولم يكن هناك بالإمكان أفضل مما حصل. وبالتالي فلا يجوز التعامل معه كاتفاق تصفوي، ويجري في هذا الإطار استنفار الديماغوجيا للتنظير لهذا السقوط ولتبريره وتسويغه نظريا. والدفع باتجاه التعامل مع الاتفاق ومع نتائجه وإفرازاته كأمر واقع مثل ضرورة المشاركة في

انتخابات سلطة الحكم الذاتي، ووقف النضال الوطني ضد الاحتلال ومناهضة سلطة الحكم الذاتي المهين.

أما الرؤية النقيضة فهي ترى الانطلاق من موقع القطع الكامل مع الاتفاق وموقعيه والتعامل معه كمشروع تصفوي، لا يمكن العمل من داخله بهدف تحسينه، والخيار الوطني الوحيد تجاهه هو مناهضته ومحاربته بصورة تامة.

إن هذا الموقف نابع من طبيعة الاتفاق ومن طبيعة التناقضات التي تحكم المرحلة الجديدة وعلى أكثر من مستوى. فما هي أبرز هذه التناقضات؟

على المستوى الوطني:

التناقض الأول: مع الاحتلال الجاثم على أرض الوطن بما في ذلك الجزء الذي ستقام عليه سلطة الحكم الذاتي، إذ أن تلك السلطة ستقام في ظل سيادة الاحتلال، إلى جانب تحكمه بالأمن، وفي ظل بقاء المستوطنات والهيمنة الاقتصادية، وضم القدس. وهذا التناقض هو التناقض الرئيسي الأول بين الغالبية الساحقة من جماهير الشعب الفلسطيني في داخل الوطن وخارجه وبين الاحتلال، وهو أحد تجليات التناقض الأساسي الأشمل مع الكيان الصهيوني الذي يعطي للمرحلة مضمونها كمرحلة تحرر وطني.

التناقض الثاني: مع السلطة السياسية- الطبقية للحكم الإداري الذاتي، تلك السلطة التي ستعبر عن القوى الطبقية التي انتقلت من النضال الوطني، إلى موقع الموافقة على الحلول التصفوية والتنسيق والتعاون المشترك مع الكيان الصهيوني. والتناقض معها ذو طابع سياسي جماهيري.

بمعنى أن **التناقض الرئيسي الأول والمباشر** هو مع الاحتلال الذي يجب التعامل معه بكل وسائل المقاومة السياسية- والاقتصادية، والايديولوجية، والعنفية ومواصلة الضربات ضد جنوده ومستوطنيه ومؤسساته ومصالحه. بينما سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية المرتبطة بالاحتلال تتم مواجهتها بوسائل النضال السياسي- الجماهيري لنزع الشرعية الجماهيرية عنها وعزلها وإسقاطها جماهيريا، وفي حال لجوء هذه السلطة للعنف ضد الجماهير والقوى السياسية المناهضة لها ولمشاريعها التصفوية يتم فضحها وللتعامل معها من خلال محاصرتها، ومحاصرة أعمالها من قبل أوسع قطاعات الشعب الفلسطيني.

التناقض الثالث: التناقض بين سلطة الحكم الذاتي والمشروع الأمريكي- الاسرائيلي..

هذا التناقض ذو طابع ثانوي، يرتبط بتطلعات السلطة المستسلمة لتطوير الحكم الذاتي وتوسيع

صلاحياته، فهي تأمل بأن يكون خيار غزة- اريحا بداية لكيان سياسي، حتى ولو كمان مجرد جواز سفر وعضوية في الأمم المتحدة، بدون أية مقومات للاستقلال، كما أن أطراف هذه السلطة لن تكف عن المطالبة ولو الخطابية بالأراضي المزروعة بالمستوطنات، هذا إلى جانب مشكلة القدس ومطالبتها بما يحفظ لها ماء الوجه ولو في حدود اشراف اسمي يتيح لها ممارسة دور ماعلى صعيد الشؤون المدنية للمواطنين الفلسطينيين، وعلى المقدسات الاسلامية والمسيحية، فضلا عن إمكانية تلويحها بورقة الشتات كلما شعرت بأن في ذلك فائدة لها، إضافة لاستمرار مطالبتها بمساعدات اقتصادية أكبر، وإطلاق سراح الأسرى وقضية المعابر الحدودية وانتشار الجيش ودوره القمعي... الخ والعدو الصهيوني والامبريالية الأمريكية يدركان حدود هذه العوامل، ويدركان بأن عرفات فقد معظم أوراق قوته وبالتالي فلا خيار أمامه سوى المزيد من التنازلات والرضوخ للشروط والضغوطات والمتطلبات الاسرائيلية. أي أن سقف هذا التناقض سيكون محكوما بسقف المشروع التصفوي.

التناقض الرابع: بين أطراف التحالف الذي يشكل سلطة الحكم الذاتي...

هذا التحالف الذي تحظى في إطاره البيروقراطية المنهارة والمتنفذة في م.ت.ف. بحصة الأسد، يليها الشريحة الكبرادورية الناشطة اقتصاديا والمرتبطة بالاحتلال أو بالمصالح الامبريالية حيث امتزجت هاتان الفئتان لتشكلا شريحة طبقية هي الأكثر تماثلا مع شروط التبعية الاقتصادية والمالية والسياسية والفكرية للاحتلال الصهيوني- والامبريالية الامريكية. ويتداخل مع هذا التشكيل مجموعات من الكادرات السياسية والادارية والثقافية المرتبطة بالبيروقراطية، ومن أوساط هذه المجموعات ستبرز أصوات لها تمايزها النسبي وقف من على يسار الشريحة الطفيلية في مسائل الديمقراطية، والنظافة السلوكية والمالية عدا عن الخلافات التي ستتجلى مابين القوى السياسية الفصائلية في إطار أطراف أوسلو حول التكتيك والأداء التفاوضي، وحجم التنازلات التي سيتم تقديمها وفي إطار ذلك يمكن تلمس تناقضات من أنماط مختلفة كالتناقض بين القمة أو النخبة السياسية وكوادر وقواعد هذه النخبة.

التناقض الخامس: ويتمثل بالتناقض الطبقي بين مختلف الطبقات والفئات والشرائح الكادحة والفقيرة (عمال، فلاحين، موظفون صغار، حرفيون، طلبة، مثقفون ثوريون ووطنيون، برجوازية وطنية) والرأسمالية الفلسطينية: فالبرجوازيون الكبار

والسماسرة، وخاصة في قطاع الخدمات والتجارة، والمتعهدين سيمارسون أسوأ الاستغلال للإجراء ولصغار المنتجين، وهذا الأمر ينطبق على المشاريع التي يمتلكها بعض الرأسماليون كمؤسسات التعليم والمستشفيات إضافة إلى أصحاب العقارات الذي سيضاعفون أجور المساكن، وأسعار الأراضي. يضاف لهذا البعد، جماهير المخيمات حيث الفقر والبطالة والاكتظاظ السكني، كل ذلك سيفاقم من حدة الصراع والمواجهة، وسيدفع عملية الفرز الطبقي خطوات للأمام باتجاه ازدياد المسافة بين الأثرياء، وبين الغالبية الساحقة من جماهير الشعب الفلسطيني.

التناقض على المستوى القومي:

إذا كان التناقض بين الجماهير العربية وبين أنظمتها السائدة لا يزال تناقضا رئيسيا مباشرا، فإن الجديد هو اتساع نطاق التناقض بين الجماهير العربية وبين الوجود الامبريالي العسكري- الاقتصادي- المؤسساتي- الثقافي في المنطقة العربية.

ومن جانب آخر فإن المخططات والاستهدافات الاسرائيلية على المستوى العربي في ظل الانهيار الراهن ستمهد الطريق لانتقال التناقض بين الجماهير والشعوب العربية وبين اسرائيل من تناقض رئيسي

غير مباشر أحيانا إلى تناقض رئيسي مباشر، الأمر الذي سيؤسس لتعميق المواجهة بين الجماهير العربية وبين المشروع الصهيوني مما سيعجل من إمكانيات تراجعة على المدى الأبعد.

وعليه فإن الصورة القائمة لحظيا ليست كذلك على المستوى الأبعد من زاوية التناقضات الموضوعية التي ستنشأ. ولكن هذه التناقضات من جهة أخرى تحتاج إلى روافع وقوى تعبر عنها.

هذه هي أبرز التناقضات التي تطرحها المرحلة الجديدة، وهناك إلى جانبها تناقضات أخرى اجتماعية، وطبقية وفكرية، على مستوى الواقع القومي، وعلى صعيد العدو وعلى الصعيد الدولي وهي واضحة في وثائقنا وبرامجنا كحزب.

برنامج المواجهة

إن طبيعة ومضامين التحولات والتغيرات والسمات النوعية والتناقضات التي تعبر عنها المرحلة الجديدة، تستدعي وتفرض خطة للمواجهة تنسجم مع عمق وشمولية ونوعية التحديات والمخاطر التي تحملها.

والمواجهة بهذا المعنى تكتسي طابعا شموليا- استراتيجيا- وتكتيكيا، كما أنها بقدر ما يجب أن تعبر عن مهام محددة يتوجب التعامل معها كعملية

متنامية ومركبة أي كصيرورة نضالية، اجتماعية عميقة، اجتماعية عميقة. أي أنها عملية نفي (هدم) وبناء في ذات الوقت.

نفي بمعنى مغادرة الأساليب والطرائق وأشكال التنظيم والاصطفافات التي لم تعد تعبر عن الواقع الناشيء، والتي برهنت الأحداث على قصورها وضعفها وهشاشتها، إضافة إلى العملية الجدلية والنضالية بإتجاه التخلص من الأمراض والثغرات والممارسات الخاطئة التي علقت بالأطر والفصائل والبنى التنظيمية والسياسية والجماهيرية على صعيد الحركة الوطنية الفلسطينية.

وهي عملية بناء بمعنى، الانطلاق نحو انماط وأساليب وطرائق وأشكال تنظيم وممارسة نضالية تحمل ديناميات التجدد والقدرة على اعادة التحشيد والجذب على الصعيدين الوطني والقومي. الأمر الذي يؤمن الإمكانية لمواجهة فعالة مؤثرة ضد معسكر الأعداء ومخططاته التصفوية.

وعلى هذا الصعيد من الهام التنبه إلى بعض الجوانب المنهجية في استراتيجية المواجهة:

أولا: بحكم طبيعة المواجهة وشموليتها، فإن الضرورة تقضي إعطائها طابعا مجتمعيا شاملا، بديلا عن المواجهة السياسية الفصائلية المحدودة والنخبوية.

فالعدو الصهيوني يواجهنا بطاقة المجتمع الصهيوني بكامله، عدا عن الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الامبريالية العالمية وخاصة الامريكية.

إن هذه المسألة المنهاجية الأساسية ولكي تتحول إلى ممارسة عملية لا بد من أن يتوفر لها مجموعة من الاشتراطات، وهذه بدورها تفرض اعادة النظر في مجمل الممارسة السياسية- والاقتصادية- والتنظيمية- والكفاحية- والثقافية تجاه المجتمع الفلسطيني، فحالة الانفصال القائمة مابين الحركة الوطنية الفلسطينية بصورة ما وبين الجماهير، بمعنى أساليب التعامل مع الجماهير الفلسطينية في مختلف المواقع وحالة التجويف والتغييب لهذه الجماهير في ظل تراكم السلبيات والأمراض والنمطية البيروقراطية كل ذلك أدى إلى فقدان الحركة الوطنية الفلسطينية بصورة نسبية لثقة هذه الجماهير، حيث اهتزت العلاقة معها، وبدأت تتولد مظاهر الإحباط واليأس واللامبالاة في صفوفها.

ارتباطا بهذا العنوان يصبح مطلوبا اعادة صياغة التعامل مع الجماهير وفق خصوصية كل تجمع فلسطيني، وبما يؤمن استثمار طاقات الجماهير السياسية- والعلمية- والثقافية- والاقتصادية.

إن هذا لن يتحقق إلا إذا عادت الحركة الوطنية واندمجت مع هذه الجماهير، ضمن بنى وممارسة

وعقلية مرنة وفعالة، وتعزيز طلائعيتها ليس بالمعنى النخبوي الفوقي التسلطي أو البيروقراطي، وإنما بمعنى القدرة على جذب هذه الجماهير وتقديم النموذج الكفاحي- الاجتماعي لها والبرهنة بالممارسة أنها المعبر عن همومها ومصالحها وطموحاتها، إن كسب ثقة الجماهير واحترامها غير ممكن إلا إذا تلمست هذه الجماهير بأن قواها السياسية تستمد قوتها من فعاليتها ومن طاقاتها، ومن شعورها أنها مساهم فعال في صياغة المواقف، ومشارك نشط في الكفاح بأطرها وطبقاتها وفئاتها وشرائحها المتنوعة، عبر علاقة وصيغة ديمقراطية تربط البنى التحتية بالبنى الفوقية كمؤسسات وأطر وكبنى سياسية وفكرية، وبأنها قادرة على نقد القوى السياسية وقادرة على التأثير في برامجها وممارستها.

وبكلمة، التنبه باستمرار إلى ضرورة توفر الشرعية الجماهيرية في كل مرحلة. وعدم الارتهان إلى شرعية مفتعلة ليس لها أساس واقعي في المجتمع الفلسطيني المدني. و الشرعية الجماهيرية لا تتوفر ولا تكون راسخةو عميقة إلا إذا اقتنعت الجماهير بالممارسة إن كلمتها مسموعة، وبوجود نظام من المعايير والمؤسسات والتقاليد والبنى

التنظيمية الكفيلة بتحويل دور الجماهير إلى دور مادي مباشر وفاعل.

ثانيا: المواجهةالمجتمعية الشاملة، ذات بعد تاريخي- وزماني أي أنها عملية تتراكم وتتضح مقدماتها وآلياتها عبر صيرورة سيكون لعامل الزمن دوره الفعال فيها.

والزمن هنا محايد بمعنى من المعاني، إنه ايجابي وذو أفق نضالي يحمل تباشير الانتصار إذا ما تم ملؤه بممارسات نضالية، وتم استثماره لتركيم عوامل القوة وكنس عوامل الضعف والاضعاف.

والزمن سيكون معاكس إذا لم يتم استثماره بالصورة السليمة، فنحن نواجه قوى تدرك ماذا تفعل وماذا تريد، وعليه فإن الركون السلبي والإكتفاء بالحديث عن الحق والعدالة دون رفض هذا الحديث والبرامج بفعل غني سيؤدي إلى التخلف والضمور والتلاشي وتراكم الهزائم والإحباطات.

في ضوء هذه الرؤية، فإن عملية المواجهة للمشاريع التصفوية هي عملية نضالية طويلة المدى، دون أن يعني ذلك ضرب أو إلغاء الجوانب المباشرة والراهنة في المواجهة، بل إن البعد التاكتيكي المباشر والمتوسط في المواجهة، وتحقيق النجاحات باستمرار على هذا الصعيد الحيوي الهام، يشكل

الأساسات والمقدمات الضرورية للنجاح على الصعيد الاستراتيجي.

ثالثا: مسألة منهاجية ثالثة يجب التوقف أمامها بعمق وهي ضرورة إيجاد الترابط الفعال والعميق مابين البرنامج السياسي التحرري، والبرنامج الاجتماعي.

إن هذا العنوان هو أحد المداخل والمقدمات الضرورية لمجابهة المرحلة الجديدة، من أجل التحرير والبناء الاجتماعي.

فأحد دروس المرحلة السابقة على صعيد ممارسة الحركة الوطنية الفلسطينية يتمثل في عدم ايجاد التوازن العلمي والواقعي والعملي مابين هذين المحورين في النضال الوطني. ليس بمعنى غياب الرؤية الاجتماعية في البرامج وعلى الصعيد النظري، وإنما بمعنى عدم التمكن من بلورة هذا الترابط وبما يكفي عمليا لحشد الجماهير الفلسطينية بأفضل الصيغ القادرة على الاستمرار والتواصل في ظل اقسى الظروف واصعبها، وبما يحفظ المؤسسات السياسية كأدوات فعالة وذات بنية ونظام قادر على الصمود وكبح أو نبذ أية فئة أو شريحة أو قيادة متساقطة، ومواصلة النضال بنشاط وفاعلية.

لا شك بأن طبيعة النضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني، يكتسي مظهرا

ومضمونا وطنيا وقوميا تحرريا، وهذا النضال من الطبيعي أن يتجلى في ممارسات سياسية ونضالية وتنظيمية تعبر عن هذا المضمون أي مرحلة التحرر الوطني بالمعنى المباشر.

ولكن في الوقت الذي يجب أن يتوجه الحزب الثوري لتوفير شروط هذا المستوى من البرنامج النضالي، فإنه مطالب بتوفير جانب آخر، وهو الجانب البنائي الاجتماعي، بمعنى صياغة رؤية برنامجية متكاملة موجهة للمجتمع بكل مكوناته ووفق صيرورته الطبيعية القائمة، أي ان المجتمع بقدر ماأنه يخوض معركة التحرر الوطني بكل متطلباتها السياسية والمادية والكفاحية والتنظيمية، فإنه أيضا ينمو ويتطور ويواجه مهام ومتطلبات حياتية- واقتصادية وثقافية- واجتماعية مباشرة وبعيدة المدى.

وعليه فإن الحزب يجب أن يكون واضحا في صياغة برنامجه استراتيجا وتاكتيكا على الصعيد الاجتماعي.

وبحكم واقع التشتت الذي يعيشه شعبنا، والتمايزات السياسية والاقتصادية التي يعيش في إطارها كل تجمع من تجمعات الشعب الفلسطيني، فإن صياغة البرامج لكل تجمع تحتاج لرؤية نافذة، ومعرفة عميقةو علمية بواقع كل تجمع. وهذا سيتم

تناوله كمفاصل واتجاهات تحت عنوان البديل الديمقراطي من هذه الوثيقة.

إن تحقيق هذا الجانب الحيوي يشكل الأساس الذي يضمن للحزب وللحركة الوطنية الفلسطينية بشكل عام الارتكاز إلى قاعدة شعبية فاعلة ونشيطة، هي الضمانة للنجاح على صعيد المواجهة الوطنية والقومية، أي تحقيق الانتصارات في معركة التحرر الوطني.

الأهداف والمرتكزات الأساسية للمواجهة:

أولا: الدفاع عن البرنامج الوطني التحرري أي برنامج حق العودة وتقرير المصير والدولة وعاصمتها القدس والحفاظ على م.ت.ف كبرنامج وميثاق وطني، وكيان وهوية وطنية، وإعادة تشكيلها بما يحافظ عليها كإطار جبهوي ديمقراطي تحرري. والدفع بإتجاه تحقيق هذه الأهداف الوطنية.

ثانيا: التصدي الحاسم لمخططات التصفية متمثلة بالإتفاق التصفوي أي اتفاق الحكم الإداري الذاتي الهزيل تحت سيطرة الاحتلال، تمهيدا لإفشاله واسقاط حوامله السياسية وتطبيقاته ونتائجه على الأرض بهدف فتح الباب أمام الاستقلال الوطني.

المرتكزات:

أولا: كسب الجماهير: فالجماهير الفلسطينية في كافة الساحات هي عنصر الحسم، من خلالها يتم عزل أصحاب اتفاق الذل، ومواجهة مخطط التصفية، وحماية الحقوق الوطنية الفلسطينية وم.ت.ف.

وكسب الجماهير عملية نضالية تركيمية نجاحها يعتمد على مدى قدرة القوى المناهضة للتصفية على الإمساك بالقضايا والعناوين الكبرى التي اسقطها الاتفاق، والاستجابة لمصالح هذه الجماهير بالمعنى الشامل الوطني والحياتي.

وبهذا الأفق، فإن جماهيرنا الفلسطينية خارج الوطن المحتل يتم تحشيدها تحت شعارات العودة ورفض التهجير والتوطين وتحديد مهمات نضالية تتناسب مع ذلك.

وتحشيد جماهيرنا في الضفة والقطاع يتم تحت شعارات وقف الاستيطان ورحيل المستوطنين والحفاظ على عروبة القدس، ورحيل جيش الاحتلال، وتنشيط أو تشكيل لجان العودة داخل المخيمات والعمل على اطلاق سراح المعتقلين وإعادة المبعدين وإستمرار النضال حتى انتزاع الحرية والاستقلال الوطني الناجز.

وجماهيرنا في فلسطين المحتلة عام 48 تتحشد في النضال للحفاظ على هويتها الوطنية والقومية

والحقوق الديمقراطية والدفاع عن الأرض ومن أجل حق العودة وحماية الثقافة الوطنية، وحق المهجرين في العودة إلى بيوتهم وقراهم. بهذا يتوحد الشعب كله في المواجهة وتتم مواجهة عملية التمزيق التي تستهدف وحدته التي يحاول الاتفاق التصفوي تكريسها والعمل على حماية الهوية الوطنية الواحدة ووحدة الشعب وقضيته من التبديد.

إن كسب الجماهير يكون عبر الوصول إلى كل طبقة وفئة وشريحة من كل الأعمار والجنسين، واشتقاق برامج خاصة في التوجه إلى كل موقع له خصوصيته، ولكل قطاع وفق واقعه وبناء الأدوات التنظيمية وتنوع الوسائل الفعالة والناجحة لترجمة البرنامج التحرري- الاجتماعي.

وهذا يستدعي ممارسة الدعاية والتحريض الدائمين على أوسع نطاق، واقامة أوسع الصلات مع هذه الجماهير ونقد التجربة السابقة وتصفية أشكال وأنماط العمل البيروقراطي الفوقي والنخبوي مع الجماهير، والعمل من خلال الاندماج في واقعها وحياتها وأطرها ومؤسساتها والارتقاء معها وبها.

إن كسب الجماهير يشكل المعركة الحاسمة، فمن خلالها فقط يمكن نزع شرعية أصحاب اتفاق أوسلو، وهذه عملية ليست سهلة ولا يمكن كسبها بالهتاف

والخطاب وإنما عبر عملية دينامية وأنماط عمل وأشكال تأطير وتحشيد متميزة.

فالقوى الدافعة للاتفاق كبيرة لا يجوز الاستهانة بها أو التقليل من شأنها أو من الإمكانات التي تملكها فهي تملك وسائل القمع والارهاب، وتملك سلاح اعلامي رهيب، وتمارس الديماغوجيا على أوسع نطاق، وتملك المال الذي سيتم توظيفه لكسب المزيد من الالتفاف حولها عبر الرشاوي أو الضغط والحصار، إضافة إلى الترويج المستمر والدعاية إلى أن الاتفاق يفتح الأبواب لعودة عشرات الآلاف بل ومئات الآلاف للوطن، واطلاق سراح المعتقلين.

ثانيا: "التصدي للاحتلال" بحكم التناقض الرئيسي الذي يحكم المرحلة، وهو التناقض التناحري في مواجهة الاحتلال، فإن قدرة الحزب والحركة الوطنية على إدامة وتطوير الاشتباك مع العدو وتحقيق نجاحات ميدانية نضالية على هذا الصعيد سيشكل رافعة مادية واضحة للقوى المناهضة للاتفاق التصفوي وللجماهير.

وعلى هذا الصعيد يكون المعيار الأساسي هو النجاح في ردم الثغرة والمسافة الفاصلة مابين البرامج والشعارات وبين الممارسة العملية.

إن نقاط التماس مع العدو عديدة وواضحة، وكلها تشكل عوامل تغذية للصراع وتصاعده واحتدامه باستمرار وهذه النقاط يمكن إجمالها بما يلي:

1- وجود الاحتلال المباشر بكل أثقاله في الضفة والقطاع، بما في ذلك المناطق التي ستقام عليها سلطة الحكم الذاتي، وتعبيرات ذلك شاملة سياسية، اقتصادية أمنية وقمعية.

2- المستوطنات بدلالاتها الجغرافية والأمنية والسياسية والاقتصادية والمعنوية.

3- سياسة القمع من قتل واعتقال وجرح ومطاردة وارهاب.

4- القدس بأبعادها السياسية والدينية والحضارية والمعنوية.

5- الاقتصاد- نهب الثروات الطبيعية كالمياه وغيرها، إضافة إلى تشويه البنى الاقتصادية الوطنية واخضاعها لمصالح اقتصاد العدو.

6- على صعيد جماهير 48 عبر سياسة تمزيق وحدتها وتلاحمها مع بقية أبناء الشعب الفلسطيني، عدا عن التهجير، ونهب الأراضي، والتدمير الثقافي والقومي لهذه الجماهير، وممارسة مختلف سياسات التمييز العنصري ضدها.

7- رفض عودة جماهير الشتات، والعمل على توطينهم وفرض التطبيع عليهم للقبول بالأمر الواقع.

8- الرفض القاطع لثوابت البرنامج الوطني الفلسطيني ممثلا بحق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة.

هذه العوامل وسواها، ستبقى عوامل تأجيج وعناصر صراع دائم. أما مرتكزات الصدام مع الاحتلال هي:

- ادامة الاشتباك الانتفاضي ذي الطابع الشعبي مع العدو، وبما يشمل مختلف أساليب النضال الانتفاضية، (التحريض، التظاهر، التخريب الشعبي، العنف الانتفاضي، التمرد على قراراته وقوانينه، الإضراب) وغير ذلك من فعل نضالي متنوع.

- تصعيد العنف المسلح ضد العدو، وإيقاع الخسائر البشرية بإستمرار في صفوفه، وبما يبرهن بأن لا أمن ولا استقرار لجنوده ومستوطنيه إلا برحيلهم عن أرض الوطن.

- الحفاظ على عروبة القدس والدفاع عنها وتشكيل اللجان والأطر التي تخدم هذا الهدف.

- ابقاء قضية المستوطنات بإستمرار عنوانا دائما في المواجهة.

- فضح ممارسات الاحتلال القمعية في مختلف المنابر وعلى كل الصعد.

- التوجه لإرساء قواعد اقتصاد تنموي صمودي، والتصدي لسياسات الاحتلال على صعيد التدمير

والالحاق والتخريب للإقتصاد الوطني، ونهب المياه والثروات الوطنية.

- تشكيل لجان العودة، ولجان الحرية والاستقلال في اوساط التجمعات والجماهير الفلسطينية في كل المواقع، إضافة إلى لجان رفض التوطين والتطبيع.

- وفيما يتعلق بجماهير شعبنا في المناطق المحتلة عام 1948 فمما لا شك فيه أن تحولات عميقة ستطرأ على واقعها كنتاج للاتفاق الأمر الذي يعني أن تطويرا ملموسا في تشخيص وتحديد الواقع والمهام بات مطلوبا، لكن هذا التطوير وكما نراه لا يضرب أو يلغي تلك المحددات التي رسمها مؤتمر حزبنا الوطني الخامس من خلال البرنامج السياسي المقر من جانبه، بل إن تلك المحددات مازالت قائمة وراهنة بغض النظر عما يمكن أن تتم إضافته عليها لاحقا وأما تلك المهام المحددة فهي:

أ- النضال من أجل ترسيخ الهوية والشخصية الوطنية الفلسطينية ومقاومة كل أشكال ومحاولات تبديدها.

ب- التصدي لكل أشكال التمييز والإضطهاد وتصعيد النضال في كافة مجالات الحياة.

ج- تعزيز الكفاح ضد سياسة نهب الأرض وتهويدها وتشريد سكانها الأصليين.

د- حماية الثقافة الوطنية من محاولات طمسها وتبديدها وتشويهها، وفضح عمليات السطو التي تقوم بها سلطات الاحتلال الصهيوني على تراث الشعب الفلسطيني.

هـ- تطوير أشكال النضال الذي تخوضه الجماهير الفلسطينية في المناطق المحتلة عام 1948 بما يؤمن الإنتقال المتدرج من طور المساندة إلى طور المشاركة التامة في الكفاح من أجل ممارسة شعبنا لحقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

و- السعي من أجل إقامة جبهة وطنية عريضة للقيام بالمهام السابقة والعمل على تعزيز وتمتين أواصر العلاقات السياسية والنضالية اليومية مع القوى الديمقراطية والتقدمية اليهودية المؤيدة لحق شعبنا بالعودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

- إعطاء المزيد من الاهتمام للعمل في صفوف الجماهير، وذلك من خلال تنويع وتوسيع أطر العمل الجماهيري في الداخل والخارج وعبر توحيد الإتحادات والنقابات والمنظمات المهنية والجماهيرية وتجاوز حالة الانقسام التي عاشتها، والنضال لسيادة العلاقات الديمقراطية، ومبدأ الانتخاب الديمقراطي

والتمثيل النسبي بما يجعلها أكثر ديمقراطية وبالتالي أكثر فاعلية.

ثالثا: خطة المواجهة لسلطة الحكم الذاتي:

بقدر ماأن عناصر المجابهة للاحتلال ولمشروع الحكم الإداري الذاتي تتقاطع وتتشابك، إلا أن التصدي لسلطة الحكم الذاتي، تحتاج إلى مواقف ومحددات أكثر ملموسية، وذات طابع قادر على الاستجابة لتناقضات الوضع الذي سينشأ في إطار هذه السلطة، وفي هذا الإطار تبرز القضايا التالية:

1- المظهر الأبرز في مواجهة بسلطة الحكم الذاتي هو النضال السياسي- الديمقراطي- الطبقي وربط ذلك بالنضال الوطني ضد الاحتلال ومظاهر وجوده وسلطته.

بمعنى ممارسة سياسة تعبوية وتحريضية ضد مشروع الحكم الذاتي، والسلطة المنبثقة عنه، وفضح وتعرية هذه السلطة.

2- رفض المشاركة في انتخابات مجلس الحكم الذاتي الإداري، ومواصلة كشف مرامي هذه الخطوة التي تريد تصوير الانتخابات وكأنها التعبير الديمقراطي عن إرادة الجماهير الفلسطينية، وتغطية الاتفاق بشرعية خادعة.

3- عزل الأطر والتشكيلات السياسية العليا كأدوات لترجمة وتطبيق الحكم الذاتي كالمجلس

التشريعي واللجان المشتركة العليا، وعدم المشاركة بها.

4- الانخراط الفاعل والنشيط في البنى المؤسسية للمجتمع الفلسطيني، كالبلديات والاتحادات الشعبية والنقابية والمؤسسات التعليمية والمهنية والثقافية والصحية والزراعية والخدماتية والاجتماعية وتبني مصالح القطاعات الجماهيرية والدفاع عن حقوقها ومطالبها. وفي ذات الوقت مناهضة سياسة الهيمنة، والافساد واستغلال، ونهب العاملين والقطاعات الجماهيرية الواسعة.

5- استثمار أكبر قدر ممكن من مظاهر العمل العلني السياسي والجماهير والنقابي والخدماتي، وخاصة على صعيد الأطر الجماهيرية الديمقراطية وتطوير عمل هذه الأطر وبما يتلائم والواقع الناشيء.

6- الحذر والتنبه الكاملين من مخططات وتاكتيكات الاحتلال الرامية لإشعال فتيل الاقتتال الداخلي واستنزاف الجماهير في احتراب داخلي، مع الإدراك بأن هذا الموقف المبدئي قد يتعرض للانتكاس في حال مبادرة سلطة الحكم الذاتي لممارسة دور قوة القمع للجماهير والقوى المناهضة للمشروع التصفوي.

وعليه فإن نضالنا ضد خطر الاقتتال يجب أن يترافق مع الارتقاء بجاهزيتنا للرد على سياسات الإرهاب والقمع التي ستمارس ضد جماهيرنا وضد القوى التي ستواصل النضال ضد الاحتلال ومشاريعه وأدواته.

7- عقد المؤتمرات الوطنية بهدف بلورة إرادة شعبية وديمقراطية من على قاعدة التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة، وبحق النضال في سبيل تحقيق هذه الحقوق، وعزل الاتفاق وأطرافه وأدواته، وفي هذا الإطار تبقى الدعوة لإستفتاء شعبي يشمل كامل تجمعات الشعب الفلسطيني دعوة قائمة ومستمرة.

8- تأكيد حالة الفرز السياسي في الساحة الفلسطينية وعدم السماح باختلاط الأوراق والمواقف، وفي سياق هذا الموقف والخط، من الهام الانتباه إلى حالة التشابك الاجتماعي الحاصلة على مستوى المجتمع الفلسطيني بفئاته وشرائحه وطبقاته المختلفة الموزعة بين مؤيد، ومعارض، ومتحرك في موقفه، الأمر الذي يفرض على القوى المناهضة العمل والنضال في أوساط هذه الجماهير بمرونة تاكتيكية وتعبئة قواعد وكوادر القوى السياسية بالانحياز إلى موقف مناهضة الاتفاق والحذر من أخطاره.

إن القوى الدافعة بإتجاه مخطط الحكم الإداري الذاتي ستبذل كل مابوسعها لإضعاف وتفتيت القوى المناهضة لهذا المخطط، وعليه لا بد من اليقظة والتنبه للمخاطر التالية:

1- الاحتواء السياسي:

ستعمل سلطة الحكم الذاتي على إستخدام وزنها لإقناع مختلف القوى للمشاركة بإنتخابات مجلس الحكم الذاتي معتبره أن المجلس "سلطة تشريعية"، وجهازه الإداري كما لو كان حكومة، عارضة بواسطتها مختلف الإغراءات السياسية والمالية والوجاهية... الخ.

فيما الانتخابات المزمع اجراؤها تتحصر وظيفة ومضمونا بتمرير الاتفاق وإضفاء الشرعية الانتخابية على الأداة المطبقة لبنوده وبصرف النظر عن الفائزين ونسبة الاقتراع، فالانتخابات إحدى حلقات الاتفاق وتجري بموجبه، وعليه فالمشاركة به سقطة سياسية تخدم الاتفاق وأطرافه وحسب، أما الزعم بإمكانية محاربة الحل من داخله فمنافي لطبائع الأشياء ومنطقها الداخلي كما يجافي الحقيقة الزعم بإمكانية الجمع بين المشاركة بالانتخابات والاستمرار بمقاتلة الاحتلال، فالانتخابات تأتي لخدمة الاتفاق

ومضامينه وفقا لنصوصه، التي تتحكم بكل أعمال السلطة.

2- الاحتواء القانوني:

إتفاق أوسلو هو المرجعية القانونية لأي تشريعات يصدرها الحكم الذاتي المكلف بتحظير أية أنشطة سرية أو عنيفة، وعلى الأرجح أن يرمي عرفات بطعم التعددية وحق الإنتظام والتعبير طالما تقيدت كلها بإطار العلنية والسلمية وبقيت تحت سقفه. وبدورنا لا نرى ضيرا من ضرورة إستخدام الحريات المتاحة شريطة أن لا تمسي كل مقاومة للاحتلال مجرد كلمة ونشاط سلمي تضبط وتائره وإيقاعاته سلطة الحكم الذاتي، فتزول المناهضة عمليا ويحل مكانها التماثل والانطباق.

3- الانعزال عن الجماهير:

حيث سيجري تهميش القوى الثورية جراء الهجمات الخارجية والإعلامية والقمعية وسواها وتفادي ذلك يكمن بإمتلاك برامج عمل يومية نشيطة وتحديد مهام مباشرة ذات ملموسية، تعمل في صفوف الشعب وتحفز قواه دوما نحو الأدنى والأعلى من الشعارات التعبوية الاجتماعية والسياسية.

4- تنمية التناقضات داخل الاتجاهات المناضلة ودق الأسافين فيما بينها:

إذ ليس غريبا العثور في صفوفها على زعامات وميول استسلمت لمقولة "غدا الاتفاق واقعا" وهؤلاء سيتعرضون أكثر من سواهم لسياسة الجزرة بهدف استدراجهم إلى أضواء السلطة والمناصب والانتخابات مثلما أن السلطة سترمي بثقلها لفك التحالف الوطني اليساري والاسلامي السياسي داخل الوطن المحتل. وفرص نجاحه تتعاظم إذا مادق اسفينا بين هذين الاتجاهين فيما تتضائل حقا في ظل استمرار التحالف.

كل ذلك يجعل القوى الدافعة لإتفاق أوسلو- القاهرة في موقع التأثير على قطاعات واسعة في المجتمع الفلسطيني، عبر استخدام أوراق قوتها ترغيبا وترهيبا، وتضليلا.

إن هذا الواقع، وصيرورته وطبيعة المخطط الصهيوني، المتناقض جذريا مع الغالبية الساحقة من جماهير الشعب الفلسطيني، كل ذلك سيفرز مع الوقت، ومع اتضاح حقيقة الاتفاق ميدانيا حالة من الرفض والمجابهة المتنامية، حتى في قواعد وانصار القوى الموقعة والدافعة لتنفيذ الاتفاق، فهذه القواعد والتيار الاجتماعي المحيط بها سيدركان عمليا، هزالة هذا المشروع وهذا الخيار، وعليه فإنه وبدون

شك، سيتحرك الموقف باستمرار بإتجاه التناقض مع هذا الحل التصفوي.

من على هذه القاعدة تبرز قيمة وأهمية التكتيك السياسي اليومي والميداني، لكسب المزيد من الجماهير لصالح الموقف الوطني المناقض للحل الامبريالي- الصهيوني، والمناقض أيضا لسلطة الحكم الذاتي والأطراف المؤيدة لها.

فالفرز السياسي بقدر ماهو واضح ومتبلور على مستوى القوى السياسية، إلا أنه لم يصل بعد إلى نقطة السم على مستوى القواعد الاجتماعية، وإن كانت الأحداث تؤشر إلى عملية تراجع متواصلة في واقع اطراف أوسلو وتنامي للقوى المناهضة لهذا الخيار.

إن شرائح وقطاعات وقفت موقف المؤيد للاتفاق ضمن اشتراط أن يكون خطوة نحو الدولة وتقرير المصير، ومن على قاعدة رفضها لتواجد الجيش الصهيوني، ورفض اعادة انتشاره ورفض وجود المستوطنات، ومع استعادة القدس، وعليه فإن موقفها المشروط هذا سيبدأ بالاتجاه نحو التناقض مع هذا الاتفاق مع اتضاح تناقض تطبيقاته مع تطلعاتها الوطنية ومصالحها اليومية.

وبالتالي يجب وبالضرورة تعزيز العمل الميداني مع القوى الاجتماعية والقواعد المنظمة المحيطة

بأصحاب اتفاق الحكم الذاتي وممارسة أوسع تحريض وتعبئة وحوار في أوساطها لكسبها لصالح الموقف الوطني النضالي حيث تكمن بالأساس مصلحتها الوطنية برغم كل التشويه والأوهام التي زرعتها القيادة المنهارة في عقولها.

إن هذا الواقع يفتح الباب على إمكانية تطوير العلاقة الميدانية وبشكل ايجابي مع مايمكن أن نسميه بالتيار الثالث من على قاعدة وجود مهام مشتركة في مواجهة الاتفاق، وتطوير هذه العلاقة في ضوء تطور الموقف السياسي من اتفاق أوسلو- القاهرة.

رابعاً: تحالف القوى الفلسطينية:

إن المرحلة بكل أثقالها وماشهدته من حراك، وماتحمله من تحديات ومهام يفرض اعادة النظر في التحالفات واصطفاف القوى نحو جبهة وطنية متحدة على قاعدة مهام سياسية محددة، وعبر التمسك بـ م.ت.ف وميثاقها وبرنامجها الوطني التحرري.

والجبهة الوطنية التي تتكون من ثلاث قوى: القوى الوطنية والقومية- القوى الديمقراطية- والتيار الاسلامي الجهادي عليها أن تشق طريقها في الوطن المحتل أساسا كرافعة لفعل وطني شامل في الوطن والشتات.

إن هذه الدعوة هي امام تحد جدي، فإن تجتمع القوى وتعلن عن تشكيل إطار تنظيمي وبرامج للعمل شيء مهم، إلا أن الأهم، هو الارتقاء بهذا الإطار إلى مستوى القدرة على التحشيد والتعبئة الجماهيرية، وتحويل البرامج إلى فعل ميداني يومي، وهذا غير ممكن عمليا إلا إذا استطاع هذا التحالف أن يحدث عملية قطع جدية ونوعية مع الممارسات والسياسات التي اتبعتها وانتهجتها القيادة المنهارة، وأن يبلور في الميدان ممارسة ونهجا نضاليا مقنعا وجاذبا للجماهير. وهذا مشروط بجدية هذه القوى، وبقدرتها على الامساك بأصول وضوابط العمل المشترك، وعدم الوقوع في دوامة الصراع على القضايا الثانوية، وفوق كل ذلك القدرة على قيادة الشارع ومواجهة الاحتلال بصورة مؤثرة في شتى الميادين. أما إذا ساد في إطار هذا التحالف نهج الهيمنة، وعدم الثقة، والتصارع الفئوي فإن التحالف يفقد مبرر وجوده وينتهي إلى الفشل.

إن تشكيل تحالف القوى الفلسطينية القائم هو محاولة للربط مابين القوى الوطنية والديمقراطية والاسلامية المجاهدة، في إطار مشروع نضالي متصادم جذريا مع الاحتلال ومع مشاريع التصفية. بيد أن الواقع القائم وحالة الشلل والمراوحة التي يعيشها هذا التحالف تعبر عن الاشكالات التي يعانيها

والصعوبات التي يواجهها، وبالتالي فإن المطلوب هو الإرتقاء إلى مستوى أكثر تقدما وعلى أسس العمل الديمقراطي المشترك وصولا إلى مستوى الجبهة الوطنية.

خامساً: المسألة الديمقراطية والبديل الديمقراطي:

أثار انهيار المنظومة الاشتراكية حالة من الجدل حول طبيعة الشعار السياسي والاجتماعي المعبر عن المرحلة، وتشكلت مايمكن تسميتها بحالة نقدية عامة لما اصطلح على تسميته " بالنظم الشمولية" سواء أكانت تعكس رؤيا سلفية (نظم دينية) أو توتاليتارية (معاصرة) أو ذات توجه (اشتراكي شيوعي) كما كان الحال مع تجربة الحزب الشيوعي السوفياتي.

وبالمقابل علت موجة آخذة بالتصاعد والتعمق تجعل من "الديمقراطية" شعارا يلخص المرحلة التي تعيشها الحركة الاجتماعية على نطاق عالمي.

حقيقة الأمر أن موضوعة "الديمقراطية" ليست بالجديدة كل الجدة بالنسبة لنا كحزب أو لمجمل الأحزاب والقوى سواء تلك التي حملت لقب "تقدمية بمنظور ماركسي" أو ليبرالية بمنظور برجوازي لكن الأمر الجديد يكمن في انكشاف مجموعة من الحقائق بفعل انهيار التجربة الاشتراكية المحققة الأمر الذي

فرض اعادة النظر ببعض الاطروحات النظرية من جهة واعادة قراءة بعضها الأخر من جهة ثانية، واستخلاص أهم دورسها.

إذ لا اشتراكية بدون ديمقراطية، ومن يريد الذهاب إلى الاشتراكية عليه أن يتوقف في محطة الديمقراطية هكذا وباختصار شديد يمكن تلخيص أحد أهم دروس انهيار التجربة الاشتراكية وفي طريق رسم آفاق المرحلة الراهنة.

إن الثورة الديمقراطية أو الإنقلاب الديمقراطي كما أسماه لينين هو انقلاب برجوازي تماما، بمعنى أنه سيعزز من سيطرة البرجوازية، بل "إنها ستقدم للبروليتاريا أكبر الفوائد وتوفر لها إمكانات النضال".

إن تصويب فهمنا للمرحلة وطبيعتها، يوفر علينا الكثير من الجهود التي من الممكن أن تذهب في غير الاتجاه الصحيح.

إننا كحزب سياسي كفاحي وفي إطار مواجهتنا وتصدينا لمهام المرحلة الجديدة يتوجب علينا التقدم إلى الأمام لحمل لواء البديل الديمقراطي لإنجاز المهام المزدوجة (تحرر الوطن واستقلاله) (وتعميق الانقلاب الديمقراطي) إلى أوسع مداياته. وعلينا أن لا ننكفيء أو ندير الظهر ونترك للبرجوازية وتحديدا للشرائح غير الأصيلة منها فرصة رسم معالم

المرحلة الجديدة.. بل علينا أن نقتحم هذه المرحلة بكل قوانا.

إن الاندفاع لحمل لواء "الديمقراطية" هو الخطوة الصحيحة لتجنب تسليم مقاليد أمور شعبنا للشرائح البرجوازية المتهافتة (اتجاه أوسلو) وتجنيب جماهير شعبنا الإحباط واليأس

إن فهمنا للمرحلة الجديدة يجب أن يكون على درجة كبيرة من الانسجام، ففي الوقت الذي نندفع فيه من أجل تعميق البعد الجديد لجبهتنا "البعد الديمقراطي المجتمعي" فإننا سنكون متنبهين أشد الإنتباه إلى أن جوهر المرحلة السياسية التي نعيشها مازالت مرحلة تحرر وطني حيث يبقى هدف "الحرية والاستقلال" هو الموجه لحركتنا على كافة الصعد. فالاندفاع نحو البعد المجتمعي- الديمقراطي ورفع مستوى التركيز على الهم المجتمعي المباشر لا يعني بأي حال من الأحوال أننا سنتحول لمنظمة اجتماعية صرف بل إننا كنا ولا زلنا وسنظل حزبا سياسيا كفاحيا بالدرجة الأساس يناضل من أجل أهداف الشعب بالحرية والاستقلال والتقدم من الموقع الفاعل في رسم الوقائع ومسيرة الشعب.

لقد آن الأوان الذي بات يفرض على القوى "اليسارية- الديمقراطية" أن تخط لنفسها برنامجا سياسيا- اقتصاديا- اجتماعيا متكاملا وعدم الاكتفاء

ببرنامج التحرر الوطني. إن المرحلة الجديدة أضحت تتطلب من قوى اليسار، من البديل الديمقراطي أن **تخوض نضالا متصلا من أجل الاستقلال الوطني الكامل، ومصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين، والحفاظ على الفلاحين كمنتجين مستقلين، وفي ذات الوقت النضال من أجل بناء وبلورة مؤسسات المجتمع المدني.**

إن تعاظم الحديث عن أهمية البديل الديمقراطي لا يعكس رغبة أحد أو نزعة إرادوية لدى أي كان إنما يمثل انعكاسا لواقع اقتصادي اجتماعي موضوعي. إن من يلق نظرة على الساحة الفلسطينية يمكنه أن يلحظ عملية تبلور ثلاثة برامج سياسية- اجتماعية. برنامج البرجوازية المعبر عن التحالف السياسي الطبقي اليميني (برنامج الحكم الذاتي)/ ثم برنامج التيار الديني، برنامج الاسلام السياسي/ وبرنامج التيار الديمقراطي- التقدمي. إن هذه التيارات الثلاث إنما تمثل انعكاسا لواقعنا الاجتماعي الفلسطيني، في ذات الوقت يعيش المجتمع الفلسطيني حالة حراك اجتماعي لم تستقر بعد.. هذا الحراك الذي يفتح الطريق امام ثلاث احتمالات: هيمنة برنامج البرجوازية التي تمثل التحالف السياسي الطبقي الموقع على اتفاق أوسلو. أو هيمنة برنامج الاسلام السياسي بما له وماعليه. وبالتالي فإن شق الطريق

أمام الاحتمال الثالث، الذي يمثله البديل الديمقراطي يعتبر ضرورة وواجبا وطنيا واجتماعيا لأنه فعلا يمثل مهمة انقاذية للمشروع الوطني الفلسطيني برمته.

فالخطوة الحاسمة تكمن في بلورة البديل الديمقراطي برنامجا وأداة بحيث يصبح هذا البديل من مسلمات الواقع السياسي والاجتماعي الفلسطيني ويسهم في تحديد مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني.

إن برنامج البديل الديمقراطي يجب أن يحتكم إلى قاعدة اساسية لا بديل عنها وإلى وحدة قياس متعارف عليهاوطنيا، إنها المصالح العليا للوطن والشعب، وهذه يمكن تحديدها بقرارات الإجماع الوطني. كما أن هذا البرنامج يبني بركيزتين: **الديمقراطية السياسية- والديمقراطية الاجتماعية.**

إن تحقيق الاندفاعة المطلوبة لبلورة البديل الديمقراطي برنامجيا تتأتى مع بلورة القاعدة والركائز التي جرت الإشارة إليهما وتصبح واقعا ماديا لدى بدء الترجمة العملية لذلك البرنامج عبر الأداة التي يمثل التيار الديمقراطي نواتها.

وإذا كانت القاعدة- المصالح العليا للوطن- محددة بقرارات الإجماع الوطني التي تبلورت عبر

مسيرة النضال الوطني الفلسطيني المعاصر، فإن ركائز الديمقراطية يمكن بلورتها على النحو التالي:

*** الديمقراطية السياسية:**

وتعني ضرورة النضال من أجل:

1- حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة.

2- أن تكون السلطة السياسية نتاج ممارسة إرادة الجماهير وحق تلك الجماهير في الرقابة والمحاسبة.

3- سيادة القانون واستقلال شخص الدولة عن شخوص الحكام.

4- فصل السلطات واستقلال القضاء (التشريع- التنفيذ- القضاء).

5- احترام مبدأ الاغلبية كأسلوب لاتخاذ القرارات واعتماد الديمقراطية في الانتخاب للهيئات والمؤسسات (بلديات، جمعيات، نقابات، اتحادات).

6- اقرار الحقوق الفردية للمواطنين، وفي مقدمتها حرية المعتقد وحرية التعبير، والصحافة والاعلام.

7- التعددية السياسية والحزبية وحرية الانتظام، بما فيه حرية تأسيس أحزاب وجمعيات ونقابات واتحادات.

8- النضال من أجل اقامة نظام علماني ديمقراطي تقدمي.

*** الديمقراطية الاجتماعية:**

وتعني ضرورة النضال من أجل:

1- حق المواطنين كافة في الانتفاع بشكل عادل من عوائد التنمية والانتاج الاجتماعي.

2- حق المواطنين في اختيار النمط التنموي الذي ينسجم مع امكانات بلدهم واهدافهم الوطنية وبالتالي حق رفض الانماط التنموية الهجينة التي تمس بالسيادة الوطنية، وبناء اقتصاد وطني مستقل ورفض التبعية والهيمنة.

3- تقليص الفوارق بين المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية (مدينة- ريف) (موظف- أجير- صاحب عمل).

4- الأجر المتساوي للعمل المتساوي (مرأة- رجل).

5- حماية الطفل ورعاية الأمومة والأسرة.

6- الحق في إيجاد صيغ عمل تعاوني اجتماعي لتقديم الخدمات والمساعدات ذات الصبغة الاجتماعية (جمعيات خيرية، لجان عمل تعاوني طوعي، اندية متعددة الأنشطة..).

بعد أن عرضنا لأبرز مفاصل ركيزتي البرنامج الديمقراطي (الديمقراطية السياسية والاجتماعية) وبهدف تعميق هذه المسألة أكثر نجد من الضروري التعرض لموضوعات ثلاث "النقابية والتعليم وقضية المرأة" بشكل مستقل كشكل من التأكيد على أهمية هذا التوجه بالنسبة للبديل الديمقراطي.

أ- المسألة النقابية:

إن مجتمعنا الفلسطيني حاله حال المجتمعات الطبقية منقسم إلى طبقات وشرائح متفاوتة الأوضاع الاجتماعية.. وفي ظل المرحلة الجديدة التي جرى فيها توقيع اتفاق أوسلو من جانب تحالف سياسي طبقي فلسطيني دافع باتجاه التنسيق والتعاون مع الاحتلال.. فإن إحتمالية المساس بحق العمل النقابي والاضراب بدعوى حماية الانتاج الوطني كما احتمالية التدخل في الانتخابات القطاعية والمهنية لقطع الطريق على تداول السلطة وتثبيت الاتباع تبدو قائمة.. بل من غير المستبعد أن تتم عمليات كسر للإضرابات والاجتماعات الشعبية والمظاهرات إذا ماخرجت عن سيطرة ادارة الحكم الذاتي.. أما قاعدة الكفاءة بدون تمييز سياسي أو ديني أو جنسي فمن المستبعد أن تحترمها تلك الإدارة المعروفة بعقلية الفئوية والهيمنة وشراء الذمم.

إن اتفاقات أوسلو- القاهرة لم تتحرج من القول بأن نحو نصف يد الطبقة العاملة ستبقى تعمل في الاقتصاد "الاسرائيلي" بكل مايعنيه ذلك من استمرار الاضطهاد والاستغلال.. أما نظام الأجور المتوقع فما يستشف من التوجهات التنموية لفريق أوسلو يوضح أنها ستكون منخفضة، كما أن التضخم المالي كظاهرة ملازمة للاقتصاد الاسرائيلي ستلازم اقتصاديات الحكم الذاتي بما فيه البطالة واستمرار انخفاض القوة الشرائية للنقد الأمر الذي سيعكس نفسه على المستوى المعيشي لغالبية الطبقات الشعبية التي ستواجه ارتفاعا مضطرا في أسعار الحاجيات.. يضاف إلى ذلك السياسة الضرائبية المنتظرة والتي ستلقي بالعبء مجددا على كاهل الغالبية العظمى من الجماهير. وتبقى أخيرا وليس آخرا تلك المخاوف من وقف الدينامية التي عاشتها العملية التربوية وخاصة في الجامعات والمعاهد المتوسطة سيما في ظل كون مراكز التعليم تلك خاصة ولا تمثل قطاعا عاما يؤمن مجانية التعليم أو تدني كلفته الأمر الذي سيقلص بالتدريج عدد الطلبة من أبناء الطبقات والفئات صاحبة الدخل المحدود.

في ظل هذا الواقع الاجتماعي يصبح من الضروري تهيئة النفس من أجل خوض المعارك الاجتماعية دفاعا عن حقوق كافة الطبقات والشرائح

المتضررة من هذه السياسة "الاجتماعية التنموية" المضادة لمصالح الوطن والمواطن، وخوض النضالات الاجتماعية بكل صلابة وعزيمة ودون مهادنة وضمن شعارات واضحة ومعبرة عن مضمون تلك النضالات "الأجر المتساوي للعمل المتساوي، رفع الأجور، قوانين الضمان الاجتماعي- والشيخوخة والصحة والولادة.. تقديم وتوفير قروض وتسهيلات وارشادات للفلاح صاحب الاستثمارة وضمانات لتسويق عادل ومجزي...، دعم التعليم الجامعي وتوفير مقعد لكل طالب علم والدفاع عن مناهج التعليم الوطني والثقافة الوطنية).

ب- مؤسسات التعليم ومقاومة تطبيع المناهج والعقول:

إن أحد تجليات دفاع شعبنا الفلسطيني عن نفسه بعد نكبة عام 1948 أتخذ شكل تركيز الجهد للتحصيل العلمي وبمختلف مستوياته، كما أن نسبة المتعلمين من أبناء شعبنا تعتبر من النسب الطليعية بين الشعوب العربية، وبعد هزيمة حزيران 1967 وإحتلال الضفة والقطاع من قبل العدو الاسرائيلي تعاظمت أهمية التعليم ومؤسساته في وعي ابناء شعبنا داخل الوطن حيث أصبح الاحتلال عنصر تحدي مباشر تستوجب المجابهة معه شكلا شموليا يكون الإنكباب على التعلم والتعليم أحد جوانبه، كما

إن دور التعليم كانت مواقع مجابهة يومية مع سلطات الاحتلال دفاعا عن حق التعلم، ودفاعا عن وطنية المناهج التعليمية، ودفاعا عن حق الشعب بالحرية والاستقلال. وضمن هذا السياق انتشرت وعلى نطاق واسع مؤسسات التعليم المتوسط (المعاهد) والعالي (الجامعات) وبحيث أنها غطت أقساما واسعة من ربوع الوطن، كما تلازم هذا الانتشار الكمي مع تعاظم الدور النوعي للمؤسسات التعليمية حيث يمكن القول أن ثمة لحظات ومراحل لعبت فيها المؤسسات التعليمية دور المحرك المباشر والطليعي للشارع الوطني داخل الأرض المحتلة.

إن شوطا كبيرا قد قطعته مؤسساتنا التعليمية داخل الوطن لجهة إمتلاك الوعي السياسي والنقابي ولجهة إمتلاك الشعور بالمسؤولية الوطنية العالية، كما أن شوطا كبيرا قد قطع على صعيد تثبيت مناهج تعليمية تنسجم والمصالح العليا للشعب والوطن، وشوطا كبيرا آخر قطع على صعيد بلورة القيم الديمقراطية والعمل من أجل أن تصبح تلك القيم سلوكا يوميا طبيعيا في حياة مؤسساتنا التعليمية خاصة وشعبنا عامة. إن هذه الأشواط قد تصبح عرضة للتبدد إذا لم يتم التنبه لتلك الأخطار التي أفرزتها اتفاقية أوسلو والتنازلات التي وافقت على تقديمها سلطة الحكم الذاتي بهذا الصدد.

إن ما تم إنجازه بنضالات طويلة وعنيدة وتضحيات قدمها الطلبة والأساتذة والموظفين والعاملين في مؤسسات التعليم لا يحق لأحد أن يشطبه أو يتنكر له، إن معركة قاسية يجب أن تدار في هذا المضمار لإيقاف أية محاولات تستهدف إلى ضرب تلك المنجزات التي هي بمثابة مفخرة لا لمؤسساتنا التعليمية فحسب بل لشعبنا بأسره. كما أن الأخطار لن تقف عند حدود المساس بالمؤسسات التعليمية، بل والعبث بمناهج التعليم الوطنية (جغرافية فلسطين، أو تاريخها والصراع مع العدو الصهيوني، ومسألة العدو الخ..) وبهدف خلق مناخات ثقافية استسلامية منسجمة مع أوسلو، تهدف بالنهاية إلى تكريس الكيان الصهيوني ومشروعيته على أرض الوطن.

م- قضية المرأة:

من المتعذر تحرير المرأة إلا بتحرير المجتمع ككل، مثلما يستحيل تحرير المجتمع بدون مشاركة المرأة، كما أن تطور الشعوب يقاس بقدر تحرر ومساهمة المرأة. ولكيما يتسنى ذلك يتعين اقرار مبدأ المساواة الديمقراطي بدأ من البيت وانتهاءا بحق الوصول لأهم المناصب ووفق قاعدة الكفاءة، وهذا يستوجب فتح الطريق امام المرأة لاخذ فرصتها في

التعلم والعمل، وحرية الاختيار، والاسهام في بناء المجتمع.

إن البديل الديمقراطي سيظل عاجزا إن لم يتمكن هذه المرة من دفع قضية المرأة خطوات هامة إلى الأمام كما أن الحديث عن كسب الأغلبية سيظل لغوا دون كسب النساء وجذبهن للنشاط السياسي والاجتماعي. فالأغلبية لن تتحقق طالما أن (50٪) من المجتمع خارج العملية السياسية- الاجتماعية. إن البديل الديمقراطي لهو القادر على التعبير عن حقوق المرأة ومساواتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. وهو المعبر عن رفض احتجازها كما أنه المعبر عن رفض عمليات تسليعها بأشكاله المختلفة.

مداخل وأدوات البديل الديمقراطي:

إن المدخل المباشر للبديل الديمقراطي يتمثل بقدرته على إطلاق حملة تنوير ونضالات ميدانية متصلة ومتتابعة يكون شعارها البارز "نحو مجتمع متحرر ديمقراطي" حملة تشمل القوى السياسية المنظمة، والأطر الجماهيرية، والنقابية، والاتحادات والأندية، الصحافة والاعلام، وتصل إلى المدارس والجامعات بحيث تلامس جميع جوانب حياة الانسان الفلسطيني، بحيث تتم وبالتدريج عملية تشريب

مفاهيم وقيم الديمقراطية على طريق أن تصبح جزءا من وعينا العام اليومي ومن بديهيات حياتنا اليومية. إن البديل الديمقراطي مطالب بالإسهام الجاد في مكافحة الأمية لأن لا ديمقراطية في ظل أمية طاغية، وعليه أن يبذل جهودا هامة في سبيل التثقيف بالاعلان العالمي لحقوق الانسان وحقوق المرأة والطفل وكل مايمس بهذه الحقوق. إن البديل الديمقراطي يجب أن يتكشف عن كونه مناضلا جادا من أجل حرية الصحافة والاعلام المرئي والمسموع وعدم توظيف اعلام القطاع العام لصالح من يمتلك سلطة القرار.. كل هذه المداخل تشكل مجتمعه مدخلا كبيرا متكاملا هو عبارة عن حملة التنوير المطلوبة. وكما أن لا ديمقراطية مع الأمية، فلا ديمقراطية بدون مؤسسات اعتبارية تعبر عنها... وفي هذا السياق تأتي أهمية ودور مايمكن تسميته "بمجموعات الضغط" التي تقوم بها تلك المؤسسات التي تفرزها وتستوجبها العملية الديمقراطية. وإذا كانت المجتمعات المستقلة والمتشكلة قد افرزت مؤسساتها الديمقراطية (البرلمانات، الدستور، المحكمة العليا، الأحزاب..) ففي حالة واقعنا الفلسطيني تلعب المؤسسات التي تحمل اسم "المنظمات غير الحكومية" دورا مماثلا لتلك القائمة في المجتمعات الديمقراطية المشكلة.

إذ تقوم المؤسسات غير الحكومية في المجتمعات الديمقراطية بدور مكمل لدور الدولة في كثير من الأحيان وباستقلال عن أجهزتها ومؤسساتها، إما لعدم تمكن الدولة من القيام بكافة الأعباء والمهام التي يرى المجتمع أنه بحاجة إليها أو لأن عددا من تلك المهام خرج عن نطاق عملها ويتعداه، أو لكون هذه المؤسسات تحمل وجهة نظر مغايرة ومختلفة عن رؤية الدولة وأجهزتها.

وتشتمل المنظمات غير الحكومية المؤسسات والهيئات والأطر التي تسهم في تشكيل المجتمع المدني (الأندية، النقابات، الروابط المهنية والصحافية والجمعيات..) حيث يقصد بالمنظمة غير الحكومية أية هيئة تعمل على تقديم خدمات للمواطنين في المجالات المختلفة (ثقافية، تنموية، قانونية) على أن يكون هدفها خير المجتمع بدون تمييز بين الفئات المستهدفة.

إن حرية تكون الجمعيات والعمل من خلالها هو حق من حقوق الإنسان يجب عدم المساس به لكونه يشكل الركيزة الأساسية لمشاركة الأفراد في خدمة مجتمعهم. وفي ظل المرحلة الجديدة التي أفرزتها اتفاقات أوسلو ودخول مرحلة الحكم الذاتي حيز التنفيذ فإن البديل الديمقراطي مطالب بدعم وترسيخ

تجربة المنظمات غير الحكومية بصفتها مجموعات ضغط تساعد على تحقيق ثلاثة أهداف.

1- تعزيز فكرة الاستقلال الوطني باتجاه تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة.

2- التقدم التنموي والمستمر للجماعات والأفراد.

3- توسيع وتعميق الديمقراطية في كل جوانب الحياة المجتمعية.

إذن فالقوى الديمقراطية تقف على مفترق طرق حافل بالتحديات والمصاعب، فإما أنها ستدرك ماهو مطلوب منها وتستجيب للتحدي وترفع راية المواجهة والنضال، وهذا خيار له شروطه وأثمانه، أو أنها ستواصل بنفس الوتائر وبنفس طرائق العمل، الأمر الذي سيجعلها تتخلف موضوعيا وذاتيا، متناقضة بذلك جذريا مع شعاراتها وبرامجها، وبالتالي الانحناء تحت ضغط الواقع، فقيمة القوى الديمقراطية تكمن في قدرتها على النهوض بأعباء النضال وطرح بديل عملي شامل لخيار قوى الاستسلام سياسيا واجتماعيا.

إن اللحظة حاسمة ومصيرية، فإما الصمود والنهوض، وأما السقوط، والسقوط هنا قد لا يكون بمعنى اعلان الموافقة على مشروع التسوية، وإنما عبر العجز عن مواجهة هذا المشروع.

إن المقصود بالقوى الديمقراطية بالمعنى الواسع لهذه القوى أي التيار الديمقراطي في الساحة الفلسطينية بما يشمل الفصائل والقوى والاتحادات الشعبية والشخصيات الديمقراطية.

والمقصود بوحدة هذه القوى ليس الجمع الميكانيكي والشكلي لها، وإنما بلورة إطار ديمقراطي، يحمل برنامجا واضحا وشاملا للمجتمع الذي يخوض النضال في اتجاهين رئيسيين مجابهة الاحتلال الصهيوني، ومواصلة عملية البناء والتطور الاجتماعي.

وبالتالي فالبديل الديمقراطي يحمل مضمونا محددا بحيث يطرح ماهية تنظيمية وسياسية وسلوكية واقتصادية واجتماعية وكفاحية واضحة، ويملك شروط الحركة والجذب والتطور والنمو باتجاه قيادة المجتمع.

هذا هو البعد الذي يجب الامساك به ونحن نتحدث عن البديل الديمقراطي إنه مشروع نضالي تحرري اجتماعي متكامل.

نحو بلورة البديل الديمقراطي:

إحدى المستويات النوعية التي يتوجب معالجتها بصورة معمقة وشاملة، مسألة الوحدة بين الجبهتين الشعبية والديمقراطية كخطوة يجب أن تترافق مع

خطوات موازية أو متداخلة على صعيد وحدة القوى الديمقراطية بالمفهوم الذي جرى توضيحه اعلاه.

إن وحدة الجبهتين ليست وليدة رغبة ذاتية، كما أنها ليست ردا مفتعلا على حدث معين، وإنما هي خيار اساسي في إطار الخيار الاستراتيجي الأشمل الممثل بوحدة القوى الديمقراطية وبلورة البديل الديمقراطي.

وحتى تكون خطوات الوحدة راسخة وثابتة من الهام والضروري توفير مقدماتها وشروطها التي يمكن تحديدها بالعناوين التالية:

أولا:الوقوف أمام تجربة القوى الديمقراطية على مدار السنوات الماضية وقراءة هذه التجربة بعمق وعلمية وبروح نقدية صارمة، وتحديد مكامن وأسباب العجز التي أبقت هذه القوى في موقع عدم القدرة على انضاج البديل الديمقراطي بمضامينه وأشكاله السياسية والتنظيمية- والكفاحية- والسلوكية- والجماهيرية.

ثانيا:الاقتناع العميق بأهمية وضرورة الوحدة، ليس كرد فعل على حدث معين أو تحد معين، أو نتيجة لظرف طارىء، وإنما العمل بإتجاه الوحدة، كخيار استراتيجي، وكرد استراتيجي على تحديات المرحلة.

إن توفر الشرط الأول المثار آنفا سيوضح قيمة هذا الشرط الثاني بمعنى، أن القراءة للتجارب السابقة ستوضح بجلاء أن أساليب ومناهج واستراتيجيات عمل القوى الديمقراطية القائمة على التنافس، والتشتت والتبعثر، لم تفرز سوى قوى ديمقراطية مفككة، ومنغلقة، تعاني من أمراض وثغرات مستفحلة، وصلت إلى مستوى الأزمة العامة. وبالاقتناع بهذه الخلاصة سيغدو ممكنا إدراك أن الرد الذي يجب أن تقدمه القوى الديمقراطية لمواجهة المرحلة النوعية الجديدة الراهنة، يجب أن ينطلق أولا وقبل أي شيء آخر من على قاعدة الاندفاع لتحقيق وحدتها الشاملة، وتخطي ثغراتها وأزماتها المتراكمة.

توفير البرنامج الموحد. فبدون الاتفاق الواضح والعميق على الخطوط الاستراتيجية في ميادين العمل النضالي المتنوعة، فإن بذور الخلاف والشقاق ستبقى قائمة، كما أن الضبابية ستكتنف مسار العمل الوحدوي، وتلقي بظلال من الشك والريبة على خطوات العمل الوحدوي الميدانية.

إن هذا الشرط لا يعني الوقوف والجمود وعدم السير إلا بعد الاتفاق على كل صغيرة وكبيرة، فالغوص في هذا الأتجاه سيقود إلى الشلل، فمن غير الممكن الوصول إلى قناعات شاملة وكاملة في كل

جوانب العمل. وهذا غير ممكن حتى ضمن التنظيم الواحد، فما بالنا ونحن نتحدث عن وحدة عدة تنظيمات أو تنظيمين لكل منهما تجاربه، وسماته ومخزونه النضالي، وسجاياه السلوكية.

رابعا:-

أن تنطلق العملية التوحيدية وأن تقوم على أساس ديمقراطي عميق وشامل. فالوحدة ليست قرارا بيروقراطيا فوقيا تتخذه القيادة. دون إغفال دور القيادة المبادر والموجه لعملية الوحدة. إن ما نقصده بالاساس الديمقراطي، هو أن تكون الوحدة نتاج إرادة جمعية لقواعد وكوادر القوى الديمقراطية، فهذه القواعد والكوادر هي الضمانة للديمومة وتعميق الوحدة وهي الحامل الميداني لها، وبدون توفر قناعتها وحماستها ستواجه أية عملية توحيدية عراقيل وصعوبات في غاية الجدية. وهنا لن يجدي نفعا الحماس الانفعالي والتسرع غير المبرر.

وعليه فإن الخطوات التوحيدية وانضاج مقدمات الوحدة يجب أن تلاحظ بإستمرار التوازن في المعادلة بين القمة والقاعدة، ضمن خطوات تبقي التناغم والانسجام قائما. إن هذا الشرط ضروري لكونه يولد الثقة والاحترام ويعزز القناعة بالعمل الوحدوي لأن كل عضو، وكل خلية أو رابطة أو إطار...الخ، سيصبح مسؤولا ومعنيا بهذا الفعل

الاستراتيجي. وفي هذا السياق من الهام والضروري مراعاة الفرادة والخصوصية التي تمتاز بها ساحات العمل ا لوطني وتشتتها الجغرافي.

خامسا:-

المجابهة الصريحة والحازمة للعوامل والممارسات المعيقة للوحدة سواء كانت خارجية أم داخلية، ومجابهة العوامل بنضال أيديولوجي، سياسي وتنظيمي متواصل، فالموروثات ثقيلة، وما يكمن تحت السطح قد يكون أكثر خطورة مما هو ظاهر وبارز، والجانب النفسي يحظى بأهمية خاصة، فمواجهة تربية حزبية متواصلة على مدار أكثر من ربع قرن وما راكمته هذه التربية من أمزجة، ومعايير ونظرات ترقى إلى مستوى المسلمات لا يمكن نسفها بقرار، أو بجرة قلم. فالفئوية تعشعش في ثنايا الرأس، و "الأنا" موجودة دائما. وحتى يتعود العقل واللسان على كلمة "نحن"، لابد من نضال شامل ومتواصل، خاصة وأن شواهد التاريخ وتجارب الحياة السابقة قد تعزز وقد تدعم منطق عدم الإيمان بالعمل الوحدوي، فلا يجب التقليل من ذلك، أو القفز عنه وكأنه غير قائم، والحل الاجدى هو الحوار والحوار ومخاطبة العقل لحفر مجرى العمل الوحدوي بصورة أعمق فأعمق بإستمرار.

سادساً:-

توفير ديناميات تنمي روح العمل الوحدوي، أذ لا يمكن أن نصل للصيورة الوحدوية المثلى، من الخطوة الأولى وعليه فإن السير المتدرج المستند لرؤية بعيدة، سيبدأ يفعل فعله في تركيم الخبر والتجارب، وسيولد القناعات بجدوى هذا الخيار. وهنا من الضروري تعزيز أية ممارسة سياسية، أو تنظيمية، أو كفاحية... إلى آخر ما هنالك، وهذه الممارسات من شأنها تعزيز خيار الوحدة، فالممارسة العملية ذات مفعول وتأثير مضاعف في خلق القناعات.

وفي ذات الاطار أيضا تتضح قيمة عامل الزمن، فبقدر ما أن العمل الوحدوي يجب أن يجري في مختلف ميادين العمل النضالي، وفي الواقع الجغرافي المتنوع فإنه أيضا يجب أن يجري ضمن تأثير عامل الزمن، مما يفرض التنبه والإنشداد لهذا العامل المؤثر، فالتسرع قد يقود إلى الإحباط، والبطء قد يقتل الفكرة، وكلا الإتجاهين في الفعل ضار وخاطئ.

سابعا: -

أن يكون واضحا من البداية بأن مشروع وحدة القوى الديمقراطية هو مشروع وطني، وليس فئوي، ومشروع قائم على أساس التمسك بالبرنامج الوطني،

أي أنه مشروع كفاحي، مشروع يعبر عن ذاته بالممارسة التي تصعد الكفاح والنضال ضد العدو، مشروع ترى فيه الجماهير الفلسطينية المكافحة شعاع أمل، وبديلا جديا يستعيد ثقة الشارع التي اهتزت بالعمل الفصائلي. وهنا بالضبط يتكشف المعيار الحاسم لجدية هذا المشروع. فوحدة القوى الديمقراطية يجب أن لاتقوم على أساس الحفاظ على الذات، وإنما على أساس النهوض بأعباء المشروع الوطني برمته، والبرهنة على ذلك بالأعمال.

سادساً: .المسألة التنموية والمرحلة الجديدة

أية قراءة لاتفاق أوسلو تكفي لكي توضح الجوهر الإقتصادي لذلك الاتفاق، والذي صيغ بالطبع ليلبي تماما مصالح الطرف الأقوى. نعم فالإقتصاد يمثل العمود الفقري لأوسلو وبالتالي لملامح المرحلة الجديدة. هذا الاتفاق الذي يمثل بدوره الترجمة "البرنامجية" للمشروع الأكبر والذي بات يعرف باسم مشروع "الشرق أوسط الجديد" حيث يمثل الاقتصاد مرة أخرى العمود الفقري لهذا المشروع والمصاغ أيضا وفق شروط الطرف الأقوى..

من على هذه الأرضية تعلو على السطح مصطلحات، وخطط عمل، وبرامج.. جرى تكثيفها

جميعا بكلمة "التنمية" فما هي حقيقة هذه المشاريع؟؟ وهل هي تنموية حقا؟؟ وهل ثمة رؤية بديلة؟؟

ورد في الملحق الثالث لاتفاق أوسلو والذي حمل عنوان "بروتكول حول التعاون الاسرائيلي ــ الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية" (يتفق الجانبان على إقامة لجنة دائمة اسرائيلية ــ فلسطينية للتعاون الاقتصادي..) والذي اشتمل بدوره على إثنتي عشرة نقطة تفصيلية، يمكن القول أنها تمس كل جوانب حياة الانسان الفلسطيني من مياه وكهرباء وطاقة، وتمويل، وصناعة، وتجارة، وموارد بشرية، وإعلام، واتصالات وخدمة اجتماعية، ولا ينتهي عند حماية البيئة بل "وأية برامج ذات مصلحة مشتركة"؟!!

والبرنامج التنموي الذي تقدم به الطرف الفلسطيني الموقع على اتفاق أوسلو صيغ وفق أسس أقل ما يمكن وصفها بأنها تفرط بالمصالح العليا للوطن والشعب. لأن المعضلة الأساسية بين اسرائيل كقوة احتلال وبين الاقتصاد الوطني الفلسطيني، ليست معضلة "تعاون" بل معضلة تصفية وإنهاء التبعية والالحاق وتحقيق السيادة.. إذ أن طرح المسألة على أساس أنها "تعاون" لا يعني سوى التسليم بحق اسرائيل كدولة محتلة في الهيمنة، بل

وفي استمرار رسم السياسة الاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني وتكريس التبعية.

على صعيد آخر فإن التنمية التي تقدم بها الطرف الفلسطيني لن ترى النور إلا بعد موافقة البنك الدولي عليها إذ لن يكون هناك تمويل إلا بموافقة هذا البنك بالدرجة الأساس فالخطة تحتاج إلى (11.6) مليار دولار وستستمر حتى عام ألفين وهي تشمل كل الأرض المحتلة وليس غزة وأريحا فقط. كما أنها ستكون على مرحلتين الأولى تمهيدية وتهدف إلى "تأهيل" اقتصاد الأرض المحتلة ليصبح "أكثر استعدادا لعبور عتبة السنوات التالية من "التنمية المتنوعة" الموعودة!!!

وبالاستناد لهذه الخطة والتي كما أشير إليها أنها ستحتاج إلى مبلغ 11.6مليار دولار سيضاف إليها ما قيمته 2.5 مليار دولار تشغيل (عمولة) في حين سيتم صرف حوالي ملياري دولار في السنة الأولى للتركيز على الاحتياجات العاجلة (بناء الجهاز البيروقراطي لإدارة الحكم الذاتي، الشرطة، المخابرات، التلفزيون والإذاعة، واستيعاب الكادرات الوافدة من الخارج مع عوائلهم والحفلات والاحتفالات..) أي أن الأموال التي ستجند باسم التنمية سيتم صرفها من أجل الاستيراد وبكميات

هائلة ولتلبية "الاستهلاك" في السنوات الأولى لإنطلاق عربة "التنمية".

البرنامج الإنمائي الموضوع من جانب الطرف الفلسطيني الذي وقع إتفاقات أوسلو ـ القاهرة بنى تصوره للإقتصاد الفلسطيني على طريقة اقتصاديات دول آسيا الصغرى (سنغافورة وهونغ كونغ) حيث تم التركيز على دور القطاع الخاص واقتصاد السوق الحرة، وحصر دور القطاع العام في المهمة الرقابية والإشرافية.

إن الخطوط البرانامجية لهذه الرؤيا التنموية ستفضي باقتصادنا الوطني الفلسطيني إلى نتائج محددة لا شك فيها: تكريس ربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الاسرائيلي أولا، **وجعل الاقتصاد الفلسطيني بوابة العبور للاقتصاد المجاور (المحيط العربي) ثانيا وتأكيد علاقة التبعية بالمركز الراسمالي العالمي ثالثا**.. وهذا الطريق من المؤكد أنه لن يوصل إلى سنغافورة أو هونغ كونغ بل إلى الفقر المدقع للأغلبية الشعبية. وضمن هذه الاتجاهات التي أشير إليها يصبح من المشروع طرح الأسئلة التالية:

أولا: من أعطى واضعي هذه السياسية التنموية الحق في رسمها والعمل على فرضها على شعبنا الفلسطيني؟

ثانيا: عن أية مصالح تعبر هذه الخطوط التنموية؟ أعن المصالح العليا للشعب أم عن مصالح شرائح طبقية طفيلية على الصعيدين الاقتصادي ـ والاجتماعي؟.

ثالثا: من هي الجهات الراعية لهذه التوجهات والخطط؟ هل هي الطبقات الشعبية؟ أم البنك الدولي، ونادي باريس وبنك الاستثمار الأوروبي ولمصلحة من ستتم رعاية هذه الخطط؟

نعتقد أن الإجابة واضحة لأن الذي وضع هذه الخطط التنموية لم تحكمه المصالح العليا للشعب الفلسطيني بل مصالحه المباشرة الخاصة والآنية. ولسنا بحاجة إلى جهد كبير لاستشراف آفاق المستقبل التنموي الذي ينتظر شعبنا في ضوء هذه السياسيات التنموية المرسومة.. إذا ما قيض لها أن تترجم على أرض الواقع، لأن الوصفات التي تقدمها مراكز رأس مال المالي للإقتصادات التابعة باتت معروفة كما هي بنتائجها ومنعكساتها. فما تطلبه تلك المراكز:

1ـ تحرير التجارة الخارجية وحرية انتقال الرساميل والسلع والخدمات (تبادل لا متكافىء).

2ـ تقليص دور الدولة "القطاع العام" المباشر في العملية التنموية والمطالبة الدائمة "بالخصخصة".

3. في ظروف الأزمة الاقتصادية يكون الحل المقترح "التقشف" أي رفع الدعم الحكومي عن السلع الضرورية والتي تحتاجها الطبقات الشعبية.

4. تخفيض قيمة العملة الوطنية مما يعني تخفيض مستوى معيشة الجماهير الشعبية.

هذه إذن الرؤية التنموية التي يقدمها لنا اتفاق أوسلو.. فهل من أجل هكذا تنمية ناضل شعبنا وقدم الشهداء والأسرى والمفقودين والجرحى والمعوقين؟؟؟ وهل من أجل هكذا تنمية وازدهار انتظرت الأمهات والزوجات والشقيقات؟

هل من أجل هكذا تنمية انتظر أهلنا في القطاع وفي الضفة، والقدس وأولئك المنتظرين في الأردن وسوريا ولبنان وكل الشتات؟؟؟ إن شعبنا ناضل ولازال من أجل حريته وإستقلاله، من أجل سيادة كاملة على أرض فلسطين، ودولة حقا عاصمتها القدس. من أجل صون ثرواته الوطنية ومشروعه التقدمي الوحدوي سياسيا واجتماعيا ولا شيء غير ذلك.

الرؤية التنموية البديلة:

إن اية دراسة متفحصة للرؤية التنموية التي تطرحها اتفاقات أوسلو ـ القاهرة توضح أن تلك الرؤية ستفضي لإحداث تشابك تنموي، وتفاعلات

اجتماعية وبما يمهد الطريق في مراحل قادمة لدفن أية آمال مستقبلية بقيام حل عادل وحقيقي للصراع العربي ـ الصهيوني.. إن تلك الرؤية تهدف إلى إحداث حالة من الاندماج الاقتصادي ـ الاجتماعي والثقافي فيما بين أطراف الاتفاق الأمر الذي يعني في نهاية المطاف قطع الطريق أمام قيام دولة فلسطينية مستقلة وتكريس الوضع الراهن.

الرؤية الوطنية للتنمية يجب أن تنطلق من أرضية الاندفاع نحو فك الارتباط مع الاقتصاد الاسرائيلي، ونقل الاقتصاد الوطني من حالة الالحاق والتبعية إلى حالة تأسيس اقتصاد وطني "مستقل" معتمد على الذات على طريق تحقيق السيادة التامة، كما تنطلق الرؤيا التنموية الوطنية من منظور مؤسسي لقيام عدالة اجتماعية وتقليص الفجوات الطبقية ومناهضة الاستغلال سواء على نطاق وطني (داخلي) أو على نطاق دولي (مركز وأطراف).

إن التنمية الوطنية البديلة هي تلك التي تجمع بين الصمود والمقاومة والبناء، وهي التنمية التي ترفض النظر للعملية التنموية على أنها "نقود واحصاءات" بل كعملية شمولية اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وهي أيضا تنمية بالحماية الشعبية تعتمد على الجماهير وترجع إلى رأيها في التنمية التي تريد ولا تفرضها

عليها فرضا، كما أنها ترتكز على الموارد الذاتية وتقليص الاعتماد على الموارد الخارجية قدر الامكان.

وإذا كانت مسألة طرح رؤيا تنموية وطنية متكاملة تحتاج إلى معالجات متخصصة فإن المطلوب الآن إيراد الخطوط الرئيسية لهذه الرؤية بهدف التسلح بها واشتقاق المهام المباشرة والميدانية التي تنسجم معها وتعميقها في ذات الوقت.

أولا: الاستثمار (العام والخاص). بحيث تستهدف العملية الأستثمارية توفير الاحتياجات الأساسية للجماهير الشعبية وتشغيل أكبر عدد من قوة العمل الفلسطينية.

ثانيا: إعتبار القطاع الانتاجي (الزراعي والصناعي) هو القطاع المركزي في حين يأتي قطاع الخدمات في الدرجة الثالثة. أي العمل من أجل توسيع وتنويع القاعدة الانتاجية من أجل زيادة الناتج المحلي.

ثالثا: على الرغم من المصادرات الهائلة للأرض، ومصادرة المياه، وتحول نسبة كبيرة جدا من الفلاحين عن العمل بالأرض، إلا أن الطابع الفلاحي للأرض المحتلة مازال قائما، كما وجاءت الانتفاضة لتعيد التأشير على أهمية هذه المسألة "العودة للأرض". إن إنعطافة ملموسة يتوجب إحداثها

في مجال التعاطي مع المسألة الفلاحية ببعديها المادي والبشري. إن الرؤية التنموية البديلة يجب أن تقطع الطريق على ما يمكن أن تكرسه رؤية أوسلو لهذه المسألة والتي كرست ما سعى من أجله المحتل على مدار سنين إحتلاله منذ عام 1967 وحتى الآن. أي ضرب الفلاح والأرض في الصميم. إن حملة واسعة لاستثمار الأرض والنضال العنيد للحفاظ عليها واسترداد كل شبر منها وحملة مشابهة للحفاظ على المياه الوطنية، أضحت مهمة مركزية راهنة يجب المباشرة بها ووضع الخطط والآليات الضرورية لإنجازها.

رابعا:- توجيه الاقتصاد للتبادل مع محيطه العربي واختيار علاقاته التجارية وفقا للمصلحة الوطنية والقومية.

خامسا:- توجيه النشاط الاقتصادي لتقليص الفوارق بين المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية. (ضفة قطاع) (مدينة ريف).

سادسا:- تركيز خاص على الفئات ذات الدخل المحدود والأقل استفادة من الخدمات الاجتماعية ووضع سياسية ضرائبية تخدم ذات التوجه.

سابعا:- التركيز على العنصر البشري القادر على العمل المنتج لأن الانسان هو العنصر الأساسي في أية عملية تنموية.

ثامنا:ـ رفض إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة مع "اسرائيل" أو رؤوس أموال اسرائيلية، وكذلك رفض العمل بالسياسة الضرائبية التي فرضها الاحتلال على مدار سني احتلاله.

تاسعا:ـ التركيز على ضرورة رفع وتحسين مستوى الخدمات التعليمية والصحية والاسكانية والخدمات الاجتماعية والتركيز بشكل خاص على قطاع الاسكان وخاصة لذوي الدخل المحدود.

عاشرا:ـ التنمية الوطنية تنمية مناهضة للتطبيع بكافة أشكاله.

بعد هذا العرض للخطوط الأساسية لرؤيتنا التنموية نرى من الهام الإشارة إلى موقفنا من مصادر الدعم والتمويل. أن الاتجاه الرئيسي للمشروع التنموي الوطني يجب أن يكون فلسطينيا بمعنى أن يكون عماده الجماهير الشعبية التي تشارك ضمن امكاناتها وعبر صيغ (تعاونية ومساهمة) ثم المستثمرين الفلسطينيين في الداخل والخارج ثم أنشطة انتاجية مشتركة مع رؤوس أموال فلسطينية من جماهير المناطق المحتلة عام 1948.

الاتجاه الرئيسي الثاني يتمثل بالتوجه إلى المنظمات والهيئات والمؤسسات الشعبية العربية سواء بشكل دعم أو مشاركة اقتصادية متفق عليها.

الاتجاه الثالث يتمثل ببعض مصادر التمويل الأجنبي والذي يتوجب أن يقوم على قاعدة التكافؤ وتبادل المصالح.

إن امتلاك رؤية تنموية وطنية، بديلة لما يقترحه اتفاق أوسلو تعتبر مسألة على قدر عالي من الأهمية، لأن الجماهير الشعبية يجب أن تتحسس بالملموس ليس الفارق في الرؤية فحسب، بل في الترجمات المحددة اليومية، أن امكانات شعبنا ليست معدومة بل أن شعبنا يمتلك مقدرات (مادية وبشرية) يمكن لها في حالة أن توفرت الرؤية الوطنية والعملية المنسجمة أن تؤسس لنهوض تنموي حقيقي وليس زائف.

وفي النهاية إن رؤيتنا هي رؤية كفاحية، تهدف إلى تحقيق الاستقلال الوطني الناجز، إذ لا تنمية حقيقية مستقلة بدون طرد الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال.

سابعاً: تحفيز البعد القومي في الصراع

هذا العنوان يشكل محورا استراتيجيا وتلكتيكا أساسيا في برنامج المواجهة، لكنه في ذات الوقت يعيش حالة من الانحدار والتأزم على مدار السنوات السابقة نتيجة لطبيعة السياسات التي انتهجتها القيادة

إذ اتسمت هذه السياسات بطابع الاستناد إلى العلاقات مع الأنظمة الرسمية على حساب العلاقة مع الجماهير وحركة التحرر الوطني العربي. يضاف إلى ذلك واقع الأزمة البنيوية التي تعيشها حركة التحرر الوطني العربية الأمر الذي نتج عنه ضعف الحاضنة العربية للصراع الفلسطيني الصهيوني.

ونجم عن هذا الأمر ضرب عملية التلاحم التي كان يجب أن تنشأ كاستجابة ذاتية وموضوعية ما بين المشروع الوطني الفلسطيني والمشروع القومي العربي في مواجهة المشروع الامبريالي الصهيوني.

إن هذا الواقع يحتاج إلى تصحيح جذري لاستعادة الوزن الطبيعي على هذا الصعيد، والمرحلة الراهنة بكل تحدياتها تستوجب أكثر من اي وقت فهم وإستيعاب الربط بين ما هو قومي ووطني وخاص وعام.

فالمشروع المعادي يندفع بصيرورة مباشرة وواضحة للهيمنة على المنطقة وإخضاعها بالكامل للمصالح الامبريالية والصهيونية. الأمر الذي يتناقض جذريا وتناحريا مع مصالح الأغلبية الساحقة من جماهير وشعوب الأمة العربية.

ولمواجهة هذا الواقع واستحقاقاته يصبح مطلوبا:

1- العمل الجدي لنقد واقع أزمة حركة التحرر الوطني العربي، باتجاه نهوضها وخروجها من واقعها الراهن. وبلورة خطة عمل ملموسة ذات بعد تنظيمي وسياسي وكفاحي.

2- تنشيط وتفعيل عوامل وعناصر الاشتباك مع المشروع الامبريالي - الصهيوني التصفوي، سياسيا واقتصاديا وثقافيا وكفاحيا على المستوى القومي.

3- الامساك بمعادلة الوطني والقومي في كل قطر عربي، الأمر الذي يستدعي معالجة جدلية للخصوصيات الوطنية في إطار إنضاج وبلورة مقدمات ومقومات المشروع القومي بمرتكزاته ومستوياته المتعددة.

4- أن يصبح البعد الديمقراطي والمطلبي والاجتماعي حاضرا وملموسا في الممارسة السياسية والتنظيمية والكفاحية لفصائل حركة التحرر الوطني العربي. باعتباره قوة وسلاح فعال لتعبئة وتحشيد وتأطير الجماهير وقيادتها.

5- الجماهير العربية هي عنوان الرهان الحاسم، وبدونها وبدون كسب ثقتها والتفافها فإن أية مراهنة على النجاح في مواجهة تحديات المرحلة هي مراهنة عقيمة.

6ـ معالجة جدية وعميقة لبلورة جبهة عريضة تضم القوى الوطنية ــ والقومية ــ والاسلامية المجاهدة، على أساس برنامج مشترك وشامل وبصيغ تنظيمية وآليات عمل ديمقراطية، تقوم على مبدأ التنوع السياسي والفكري ـ والعقائدي في إطار الوحدة الراسخة. وهذه الجبهة باتت ضرورة ملحة، ومدى نجاحها يعتمد على قدرتها في تشكيل جبهة صراع شامل ضد المشروع الامبريالي ـ الصهيوني، بمضامين وممارسات كفاحية متنامية.

7ـ الاهتمام بالصراع الثقافي وخوض النضال الجدي في مواجهة التشويه والتدمير الثقافي والروحي لأمتنا العربية.

8ـ مجابهة خطر التطبيع والتوطين والتهجير وتشكيل اللجان المختصة في كل قطر عربي.، ولجان مكافحة الصهيونية ومقاومة وفضح أهداف ومرامي ما يسمى بالنظام الشرق أوسطي الذي تعمل له أمريكا واسرائيل.

ثامناً: على المستوى الدولي

استمرار الفعل والنضال على المستوى الدولي، لتوفير ما يمكن توفيره من إسناد ودعم لنضالنا الوطني والقومي وإنتزاع مزيد من التأييد لحقوقنا الوطنية: حق العودة وتقرير المصير والدولة.

والميدان الدولي ميدان واسع ومتشعب، فبرغم الأحداث الجسام التي شهدها العالم، والتغيرات النوعية التي حصلت، إلا أن إمكانيات الفعل والتأثير لكسب المزيد من التفاعل والإسناد أمر قائم تماما. غير أن هذا يستوجب رؤية واقعية وشمولية ومتنوعة للعمل في الميدان الدولي، بحيث تشمل المؤسسات والمحافل الدولية (السياسية، الانسانية، الحقوقية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية) والتركيز على القضايا الملموسة (حقوق الانسان، وكشف الممارسات العنصرية والإرهابية ضد شعبنا وضد جماهيرنا العربية). يضاف لذلك الإستفادة من التناقضات والتباينات بين البلدان والمراكز الإمبريالية أمريكا وأوروبا، اليابان.

هذا إلى جانب الإهتمام بالتطورات الجارية في بلدان أوروبا الشرقية (الإشتراكية سابقا) حيث تشهد هذه البلدان حراكا عميقا ومتنوعا في شتى المجالات، الأمر الذي يعني توفر الإمكانية لإقامة الصلات وتعزيز العلاقات مع القوى السياسية والإجتماعية المتعاطفة والمؤيدة لنضالنا، ولا يجوز التعامل مع هذه البلدان وكأنها انتهت وسقطت نهائيا من على خارطة الفعل والتأثير.

وفي ذات السياق إيلاء الإهتمام والجهد اللازمين للعلاقة والصلة مع القوى والأحزاب والمنظمات

التقدمية والديمقراطية الليبرالية في البلدان الرأسمالية. وكذلك بذل الجهود لتمتين العلاقات وتعزيزها مع حركات التحرر الوطني العالمي وخاصة في بلدان العالم الثالث، على قاعدة أن تناقض هذه الشعوب مع الامبريالية هو تناقض رئيسي ومباشر على المستوى الكوني.

وكمهمات محددة على الصعيد الدولي فاننا نناضل من أجل:-

1- النضال من أجل توفير الحماية الدولية لشعبنا ووضع الأراضي المحتلة تحت الإشراف الدولي المؤقت تمهيدا لنقل ملف القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة على طريق تطبيق قراراتها المتعلقة بالقضية الفلسطينية وصولا إلى جلاء المحتل.

2- المطالبة بتطبيق قرارات الشرعية الدولية المقرة في هيئات الأمم المتحدة بصدد القضية الفلسطينية.

3- تحميل الأمم المتحدة مسؤولية عدم تطبيق قراراتها وخاصة القرار 194 المتعلق بحق شعبنا في العودة إلى دياره.

4- المطالبة باتخاذ عقوبات بحق اسرائيل لرفضها تطبيق قرارات الشرعية الدولية، وكذلك مطالبة الهيئات الدولية باستخدام المعايير الواحدة كما

ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة وعلى الأخص حق كل الشعوب في الاستقلال وتقرير المصير.

******
****
**
*

